جامعة مؤتة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

في

المصطلح الصرفي عند ابن المؤدّب
دراسة في كتاب دقائق التصريف

إعداد

بسمة رضا محمد الحلالمة

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

٢٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

في

المصطلح الصرفي عند ابن المؤدّب
دراسة في كتاب دقائق التصريف

إعداد

بسمة رضا محمد الحلالمة

بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها/ جامعة مؤتة/١٩٩٩

قدّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية/

تخصص الدراسات اللغوية

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. يحيى عبابنة.....................رئيساً

أ.د عبدالقادر مرعي.....................عضواً

د فارس بطاينة.....................عضواً

تاريخ تقديم الرسالة: / /٢٠٠١م

تاريخ مناقشة الرسالة: ١/١/ ٢٠٠٢م

٢٠٠١م

The Thesis has been submitted In Partial Fulfillment of The requir ments for the degree of Master of Arts in Arabic Linguistics at Mu'tah University

الإهداء

-إلى والدي الذي زرع في

قلبي حب العربية

- وإلى والدتي حاضنة الكل

بصبرها وتفانيها

- إليهما كلما تحدّر من قلبي الدعاء لهما

أهدي هذا العمل

ملخص

"المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب"

"دراسة في كتاب دقائق التصريف"

إعداد

بسمة رضا محمد الحلالمة

المشرف:

الأستاذ الدكتور يحي عبابنة

تفرّد كتاب دقائق التصريف لابن المؤدب، ببعض المصطلحات الصرفية الغريبة، التي لم أقف عليها مستعملة في غير هذا الكتاب، وقد وجدت هذه المصطلحات بكثرة في فصل الأفعال ومصطلح ابن المؤدب مصطلح وصفي طويل العبارة -في بعض الأحيان- كما أن كثيراً من مصطلحاته مأخوذة من المعنى المعجمي للكلمة.

ومن جانب آخر التقى ابن المؤدب مع كثير من علماء البصرة والكوفة، في بعض المصطلحات، إلا أنه مال في استعمالاته إلى المصطلح الكوفي.

وقد تناولت الدراسة هذه المصطلحات، من خلال دراسة المصطلح بشكل عام استنادا إلى المعاجم اللغوية تارة، وإلى الرجوع للمعنى الاصطلاحي تارة أخرى، وقد حددت الدراسة بعض مواضع ورود المصطلح عند ابن المؤدب، ومن ثم مقارنته مع غيره من العلماء في حال عدم تفرده في هذا المصطلح.

وقد قسمت الدراسة إلى تمهيد وستة فصول، وفي التمهيد حديث عن ابن المؤدب،اسمه وزمانه ومصادره العلمية.

والفصل الأول تحدث عن مصطلحات الأصول الصرفية التي جاءت عند ابن المؤدب.

أما الفصل الثاني فقد تناول مصطلحات الأسماء، واشتملت على مصطلحات الأسماء والضمائر والمصادر والمشتقات.

وتحدث الفصل الثالث عن مصطلحات الجنس والبنية العددية (الجمع والتثنية والأفراد) ،وقد جاء على النحو الآتي:

مصطلحات الجنس: (المذكر والمؤنث).

البنية العددية للكلمة:-المفرد (المذكر والمؤنث)

-المثنى (المذكر والمؤنث)

-الجمع بمصطلحات المختلفة

وقد اشتمل الفصل الرابع وهو فصل الأفعال على بابين هما:

- الأفعال:- الفعل من حيث التقسيم الزماني ،والفعل من حيث الصحة،والاعتلال،والفعل الرباعي، والفعل من حيث المبني للمعلوم،والمبني للمجهول، والفعل من حيث التعدي واللزوم.
- معاني زيادات الأفعال: الأفعال المزيدة بحرف وحرفين وثلاثة أحرف.
- والفصل الخامس درس مصطلحات النبر والحركات (حركات الأعراب والبناء)
- وتناول الفصل السادس بعض مصطلحات الحروف التي استعملها ابن المؤدب.
- وأما الخاتمة، فقد رصدت الدراسة النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنجلي الظلمات، والصلاة والسلام على خير من نطق باللسان العربي المبين، خاتم الأنبياء والمرسلين وبعد:

يعد كتاب دقائق التصريف لابن المؤدب من أقدم الكتب التي وصلت إلينا في موضوع الصرف وقد وصل هذا الكتاب إلى أيدي الباحثين بعد أن حققه أحمد ناجي القيسي وحسين تورال وحاتم الضامن حديثاً، وقد اشتمل هذا الكتاب على عدد كبير من المصطلحات التي لم تستعمل عند غير ابن المؤدب، ولم تنفرد دراسة ما بالحديث عن هذه المصطلحات، ما عدا تلك الإشارة اليسيرة التي نجدها عند الدكتور حاتم الضامن أحد الذين تصدّروا تحقيق الكتاب، ولذا فقد وجدت أن أبحث في هذا الموضوع لعلي أضيف شيئاً جديداً في موضوع المصطلح الصرفي الذي اقتصر البحث فيه على نهاية القرن الثالث عشر الهجري ولم يتطرق إلى كتابنا هذا البتة فقد كتب محمد شحاته دراسة بعنوان المصطلحات الصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري وهي رسالة دكتوراة قدّمها إلى كلية آداب القاهرة ١٩٨٦، ولم يطّلع على كتاب دقائق التصريف ولم يتطرق إلى مصطلحاته، فالكتاب أُلف في القرن الرابع الهجري وقد وصلت إلينا نسخة وحيدة منه بخط مؤلفه انتهى من تأليفها عام ٣٣٨هـ ونجد عدّة دراسات تناولت موضوع المصطلح في علوم اللغة المختلفة منها: المصطلح النحوي حتى نهاية القرن الثالث الهجري لعوض حمد القوزي، رسالة ماجستير قدمها إلى كلية الآداب بجامعة الرياض عام ١٩٨١م. وفي المصطلح النحوي الكوفي لحمدي الجبالي رسالة ماجستير قدمها إلى كلية الآداب بجامعة اليرموك عام ١٩٨٢. وفي المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري ليحيى القاسم، رسالة ماجستير قدّمها إلى كلية الآداب بجامعة اليرموك عام ١٩٨٢.

والمصطلحات المعرّبة عند حنين بن اسحق لمصطفى إبراهيم رسالة دكتوراه، قدّمها إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٨٥. والمصطلح الصوتي عند علماء

العربية القدامى في ضوء علم اللغة المعاصر، لعبدالقادر مرعي الخليل، رسالة دكتوراه قدّمها إلى آداب عين شمس ١٩٩٠.

وقد بحثت الدراسة في مصطلحات ابن المؤدب من خلال دراسة المصطلح بشكل عام بالاعتماد على المعنى الاصطلاحي تارة والمعنى المعجمي تارة أخرى، وقد حددت الدراسة بعض مواضع ورود المصطلح عند ابن المؤدب ومن ثم مقارنته مع غيره من العلماء في حال عدم تفرده في هذا المصطلح وقد قسمت الدراسة إلى تمهيد وستة فصول:

وفي التمهيد حديث عن ابن المؤدب اسمه والزمن الذي عاش فيه، وعن كتابه دقائق التصريف وأهميته، فهو من أقدم الكتب التي وصلت إلينا في موضوع الصرف، كما وذكرتْ مصادره التي اعتمد عليها في تصينف كتابه. كما تحدث التمهيد عن غرابة بعض المصطلحات الصرفية في هذا الكتاب.

أما الفصل الأول فقد تحدثت فيه عن مصطلحات الأصول الصرفية التي قامت عليها مسائل اللغة، ولم يقتصر الحديث عن مصطلحات ابن المؤدب وحسب بل اشتمل على استعمالها عند غيره من العلماء كسيبويه وابن السرّاج وابن جني، وقد جاء تقسيم هذا الفصل وفق الأصول الأولى للغة التي استعملها ابن المؤدب من خلال طرحه للقضايا الصرفية، وهي السماع والقياس والاستعمال (الأكثر والكثير، والمطرد، والمشهور الأفصح، والشائع المستفيض، والمستعمل والقليل، والنادر والعزيز، والشاذ واللغة والضرورة والغلط).

أما الفصل الثاني فقد بحث في مصطلحات الأسماء التي استعملها ابن المؤدب مقارنة مع استعمالات غيره من العلماء، وقد جاءت هذه المصطلحات وفقاً للترتيب الآتي:

- الأسماء: وتضمنت الاسماء الموضوعة والاسم الناقص، والاسم الظاهر، والاسم الزائد والعدل والمعدول والصرف.

- الضمائر: وتضمنت: الكناية والكنايات، والعماد، والراجع، والعائد، ونون جميع النساء ونون الإناث.

- المصادر: وتضمنت: المصدر، ومصادر الياء والواو، والفعل، والمصادر التي جعلت للصناعة، والمرة الواحدة، أخت المصدر، المصدر الذي خلقته الكسر، والمصدر الذي تلزمه الكسرة.

- المشتقات (النعوت) وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، واسما المكان والزمان، واسم التفضيل، واسم الآلة، وما يتبع هذه الأبواب من مصطلحات.

وبحث الفصل الثالث في مصطلحات ابن المؤدب التي استعملها للتعبير عن الجنس، والبنية العددية للكلمة، ولم أقف على مصطلحات ابن المؤدب وحسب، بل تناولت استعمالها عند غيره من العلماء، وقد قسمت هذا الفصل على النحو الآتي:

- الجنس: ويتضمن:
  - المذكر (المذكر والتذكير والذكر).
  - المؤنث (المؤنث والأنثى والتأنيث الحقيقي)
- البنية العددية للكلمة ، (وتتضمن: المفرد (الإفراد والتوحيد والوحدان والموحد).
  - المفرد المذكر (الواحد والرجل).
  - المفرد المؤنث (الواحدة والمرأة).
  - المثنى (التثنية).
  - المثنى المذكر (الاثنان والرجلان).
  - المثنى المؤنث (الثنتان وامرأتان)
  - الجمع (الجميع، الجماع، الجماعة، الرجال النساء).

- جمع المذكر السالم (جمع السلامة، الجمع بالواو والنون وجمع بني على صورة واحدة).

- جمع المؤنث السالم (جمع بالتاء).

- جموع التكسير (الجمع من الثلاثة إلى العشرة، والجمع)

- جمع الجمع.

ويبحث الفصل الرابع في مصطلحات الأفعال عند ابن المؤدب فمصطلح الفعل في هذا الكتاب فيه كثير من التداخل الذي ينبغي تفصيله على الرغم من الاتساق المنهجي العام لهذا الباب، وقد قمت بتقسيم هذا الفصل إلى الأقسام التالية: التقسيم الزماني واشتمل على:

- الفعل الماضي: وفيه حديث عن التقسيم الدلالي والتقسيم الزماني وما يتفرّع عنهما من مصطلحات، وهي: (النعت، الراهن، الممثل، الواجب، العائر المعرى- الفعل المستقبل - فعل الأمر، والفعل الدائم).

والفعل من حيث الصحة والاعتلال، اشتمل على (الفعل الصحيح، والفعل السقيم، والفعل المضاعف، والفعل المثال، والفعل اللفيف، والفعل الملتوي، والفعل المفكوك، والفعل المواثي، والفعل المنقوص). والفعل الرباعي (الرباعي المؤلف وأولاد الأربعة).

الفعل المبني للمجهول (المضمر وما لم يسم فاعله).

الفعل من حيث التعدي واللزوم (الممتنع، الموصول، المجاوز، والواقع).

- معاني زيادات الأفعال، وقد قسم هذا الباب وفق عدد الحروف المزيدة على الصيغ المجردة: الثلاثي المزيد بحرف (أفعل وفعّل) والثلاثي المزيد بحرفين (انفعل وافتعل وتفعّل وتفاعل) والثلاثي المزيد بثلاثة أحرف (استفعل).

وتناول الفصل الخامس مصطلحات النبر والحركات عند ابن المؤدب

واشتمل الفصل على: مصطلحات النبر (المهموز)

- الحركات: وتشمل : حركات الإعراب وحركات البناء وأوضاعها.

- حركات الإعراب وأوضاعه: (الرفع (الرفع التام والرفع القليل)، النصب، والجر والجزم).

- حركات البناء: (الضمة (الرفعة) الفتحة (الفتحة) الكسرة (الكسر) السكون (الاسكان والجمع بين ساكنين وساكن اللفظ والخلقة).

وفي الفصل السادس حديث عن مصطلحات بعض الحروف المرتبة ترتيباً هجائياً، مع بيان عبارة ابن المؤدب ومصطلحاته، وهي (ألف الأثنين، ألف الاستئذان، ألف التالية، ألف الترنم، ألف التفضيل، ألف العبارة، ألف المبدلة، ألف المجتلبة، تاء التأنيث، حروف الزوائد، حروف الندّة، علامة التأنيث، النون الثقيلة، نون الجمع، النون الخفيفة، نون الوقاية، هاء التأنيث، همزة التأنيث).

وأخيراً أجد من الحق الكبير علي أن أشكر أستاذي الكريم الدكتور يحيى عبابنة الذي وفقت لأحظى أن أكون تلميذة تنهل من علمه الغزير ما ترفد به المكتبة العربية بهذا البحث الذي أرجو أن يكون ثمرة نافعة لجهوده المتواصلة، وفي حسناته المتقبلة فجزاه الله خيراً كثيراً، وكذلك أتقدم من عضوي المناقشة الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي والدكتور فارس بطاينة على ما بذلاه من جهد في قراءة هذه الرسالة وتقويمها وفي النهاية أقول إنه إذا كان في هذا العمل من خير وصواب، فإنه بتوفيق من الله، ونعمة منه، وأما ما فيه من خطأ -وكل ابن آدم خطاء- فمن نفسي ومن الشيطان، والحمد لله رب العالمين.

ابن المؤدب:

لم تسعفنا كتب التراجم بأي معلومة تمكّننا من الكشف عن هوية هذا المؤلف، إلاّ أنّنا من خلال صفحة العنوان، عرفنا أنّ اسم هذا المؤلّف هو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، غير أنّ هناك روايةً أخرى جاءت في الكتاب تقول" الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على خير الخلق محمد النبي، وعلى آله وسلّم كثيراً، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العظيم، اللهم اغفر لمؤلفه أبـي القاسم بن محـمد بن سعيد المؤدب"[1].

ويميل أحد محقّقي الكتاب، وهو حاتم الضامن إلى أن اسمه هو أبو القاسم بن محـمد وأن الناسخ أخطأ فأسقط منه(أبو) لأنه أملى العنوان من حفظه وأضاف عبارة:(كتاب فيه علل التصريف ودقائقه) وما جاء في آخر الكتاب هو الصواب؛ لأنّ المؤلف هو الذي كتب هذه الخاتمة، ويؤيد ما ذهب إليه ما جاء في أسفل صفحة العنوان(دقائق التصريف لأبي القاسم محمد بن سعيد المؤدب بخطّه في ٣٨٨هـ)[2] .

ومن خلال قول ابن المؤدب:"فرغت منه صبيحة يوم الخميس لثمان ليال خلون من ذي الحجة في ولاية الأمير أبي محمد نوح بن نصر مولى أمير المؤمنين سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وكان الوالي بالشاش هو أبو العباس بن أبي بكر بن محتاج مولى أمير المؤمنين"[3].

يرى الدكتور حاتم الضامن أننا من خلال الكلام الذي جاءبخط المؤلف، يمكن أن نحدّد أنه عاش في مدينةالشاش" وهي ما وراء نهر سيحون متاخمة لبلاد الترك، خرج منها الكثير من العلماء"[4] وأن الكتاب تمّ في ولاية الأمير أبي محمد نوح بن نصر، ونوح بن نصر كان صاحب ما وراء النهر وليها بعد وفاة أبيه سنة ٣٣١هـ

١- دقائق التصريف ٥٤٩.

٢- بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص ٢٠٠.

٣- دقائق التصريف ٥٤٩.

٤- معجم البلدان ٣/٣٠٨.

وأقام في بُخارى عاصمة الامارة، وتوفي فيها سنه ٣٤٣هـ[١].

وأن والي مدينة الشاش في هذه السنة كان أبا العباس بن أبي بكر بن محتاج، فهو والحالة هذه، من علماء المائة الرابعة للهجرة.

كتاب دقائق التصريف:

يمثّل كتاب دقائق التصريف لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب أحد أعلام القرن الرابع الهجري، مرحلة غامضة من مراحل المصطلح العربي القديم، فهو وإن كان من الكتب الممتعة، غير أنَّ الغموضَ يكتنفُ مؤلفه، كما يكتنف الغموض المصطلحات الغريبة الكثيرة التي حفلت به صفحاته، وقد ذكر الدكتور حاتم الضامن أنَّ هذا الكتاب ذو قدر عظيم في نصوصه وتعليقاته وتوضيحاته، وهو ما نفتقده في كتب التصريف التي وصلت إلينا[٢].

ويعدُّ هذا المصنف نادراً في الصرف العربي، بل إنه فريد من نوعه في موضوع الصرف، وقد اعتمد ابن المؤدب في كتابه على مصادر كثيرة ذكر منها، عيون الأخبار لابن قتيبة[٣]، والجمع والتثنية للفراء[٤]، المعرب للفراء[٥] ومعاني الشعر لابن السكيت[٦].

ونقل عن كثير من العلماء منهم، الفرّاء[٧]، والخليل[٨] والكسائي[٩]،

١- تاريخ بخاري ١١٥-١١٦.

٢-بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص ٢٩٩.

٣- أنظر دقائق التصريف ٢٤٦.

٤- المرجع السابق ٤٥.

٥- المرجع السابق ٢٠٤.

٦-المرجع السابق ٢٥٩.

٧- المرجع السابق ٦١، ٢٠، ٢٨، ٤٥، ٤٧، ٥٧، ٥٩، ٦١....

٨- المرجع السابق ٣٤، ٤٤، ٩٥، ٩٧، ١٠٦، ١٢٣، ١٤٨، ....

٩- المرجع السابق ٣٠، ٢٢، ٤٥، ١٢٤، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٧ ...

سيبويه[1]، وأبو عبيد[2]، وابن السكيت[3]، وقطرب[4]، والاصمعي[5]، وابن قتيبة[6]، وثعلب[7]، ويونس بن حبيب[8]، والأخفش[9]، وأبوعبيدة[10]، والحسن البصري[11]، وأبوحاتم السجستاني[12]، والمبرد[13]، وغيرهم من العلماء ممن وردت اسماؤهم في الفهارس، ويمكن الاستنتاج من هذا أنه كان يروي وينقل عن البصريين والكوفيين ، وإن كان ميّالاً في مذهبه الصرفي إلى جهة الكوفيين.

المصطلح الصرفي في كتاب دقائق التصريف:

تحتاج دراسة المصطلح العلمي في كتب القدماء إلى عناية فائقة، ولاسيما إذا كان الكتاب الذي نريد البحث في مصطلحة من الكتب التي تمتاز بالفرادة، ولم تعتمد في توليد المصطلحات على مصادر أخرى معروفة سبقتها، أو أنه من الصعب أن نصل إلى مصادرها، وذلك كباب المصطلح النحوي والصرفي والصوتي في كتاب سيبويه مثلاً، فهو من الكتب الرائدة والفريدة في توليد المصطلح بالنظر الى الوقت المبكر الذي وضع فيه الكتاب؛ لأنّه لم يكن مسبوقاً بتاليف أخر في بابه، وليس صعباً على أي باحث ينظر في الكتاب أن يكتشف أن وضع المصطلح نفسه

١- المرجع السابق ٢٦، ٢٨، ٦٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٨٧، ١٩٢، ....

٢- المرجع السابق ٥٨، ٧٩، ٩١، ١٠٢، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٦، ١٧٨ ...

٣-المرجع السابق ٣٢، ٥٠، ٥٦، ٦٨، ٧٦، ٧٨، ١٦١، ١٧٤، ....

٤- المرجع السابق ١٦، ٣٠، ٤٢، ١٠٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٨٧، ١٨٨....

٥- المرجع السابق ٥٩، ٧١، ١٩١، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٧٣....

٦- المرجع السابق ٣٠، ٤٢، ٦٠، ١٠٩، ١٧٧، ٢١٨، ٢١٥، ٢٤٦....

٧- دقائق التصريف ١٠٨، ٢٣٢، ٤٤٧، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٢، ، ....

٨- المرجع السابق ١٢٨، ١٢٩، ١٤٢، ١٨٥، ١٨٩، ٤٤١، ....

٩- المرجع السابق ١٩٢، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٤، ...

١٠- المرجع السابق ٥١، ١٠٦، ٢٣١، ٤٥٨، ...

١١- المرجع السابق ١١١، ١٦٦، ٤٦٧، ...

١٢- المرجع السابق ١١٣، ١١٤، ....

١٣- المرجع السابق ٥٨، ١٨١،

يحتاج إلى وقت طويل حتى يستقرَّ وتتوضّحَ معالمُهُ، فقد كان المصطلح في الكتاب لسيبويه، مصطلحاً وصفياً طويل العبارة في أغلب الأبواب، وليس في هذا منقصة للكتاب أو مذمة له، بل إنه السبيل الطبيعي لتوليد المصطلحات.

ولعل المشكلة التي ينبغي على الباحث أن يتنبه إليها، هي أن قضية المصطلح ودراسته دراسة دياكرونيّة (تاريخيّة تتبعيّة) ليست مستحيلة أو صعبة، فقد سار على درب دراسة المصطلحات النحوية والصرفية والصوتية عدد من الباحثين، كتبوا بحوثاً ورسائل في هذا الباب، وجاءوا بالشئ الحسن، ولكن المشكلة تصبح أكثر تعقيداً حين نجد كتاباً يكاد يكون منقطعاً عن السياق العام للكتب التي في عمره من حيث التاليف، ولا نملك عنه كثيراً من المعلومات، ولكنه يفاجئنا بمصطلح ناضج بعيد عن الوصفية، وما نعنيه بالمنقطع هنا، هو أننا قد لا نجد للمصطلح النحوي أو الصرفي سياقاً تاريخياً يسهل علينا تتبع المصطلح تتبعاً دياكرونياً، كما قد لا نجد دراساتٍ تاليةً عليه، واستعملت المصطلح نفسه، حتى نحكم على المصطلح من حيث نشأته أو استمراره، فهو مصطلح معلّقٌ في كتاب معلّقٍ في حدود مانصل إليه، ولكن تعليقه لايصل إلى حدِّ الضعف، وإلاّ ما كان يستحق الدراسة أو الالتفات، بل هو ثابت، وله سند لغوي ليس هيناً، وهذا ما نجده في كتاب دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المعروف بابن المؤدب، وهو كتاب يمكن أن يوصف بالفرادة في بابه، من حيث موضوعاتُهُ وطريقةُ معالجتِهِ ومصطلحه، فهناك عدد كبير من المصطلحات التي لم أتمكن من الوقوف عليها مستعملة في كتب الصرف والنحو التي وصلت إلينا، وسأحاول في هذه الدراسة أن أعرض لأكبر عدد من هذه المصطلحات.

الفصل الأول

الأصول الصرفية

الأصول الصرفيّة

تقديم

يبحث هذا الفصل في مصطلحات الأصول الصرفيّة عند ابن المؤدب في كتابه دقائق التصريف، وقد حاولت من خلال هذه الجزئية الوقوف على مصطلحات الأصول التي قامت عليها مسائل اللغة وتطبيقاتها، ووجّهت عقول النحاة في آرائهم، وخلافهم، وجدلهم، ولم يقتصر الحديث عن هذه المصطلحات عند ابن المؤدب وحسب، بل اشتمل على استعمالها عند غيره من العلماء كسيبويه، وابن السراج ، وابن جنّي.

وقد قسمت هذه الدراسة وفق الأصول الأولى للغة التي استخدمها ابن المؤدب من خلال طرحه لقضايا صرفية متنوعة، وجاء التقسيم كالتالي:

أ- السماع: وهو يعني أخذ اللغة من العرب الذين يوثق بكلامهم.

ب- القياس: وهو محاكاة لغة العرب الأقدمين، والتزام طرائقهم، بحمل كلامنا على كلامهم.

ج- الاستعمال: وهو وجود الظاهرة اللغوية في اللسان العربي، بدرجات مختلفة، ولهذا الباب مصطلحات فرعية في باب الأصول، وهي:

١- الأكثر والكثير.

٢- المطّرد.

٣- المشهور.

٤- الأفصح.

٥- الشائع المستفيض.

٦- المستعمل.

٧- القليل.

٨- النادر.

٩- العزيز.

١٠- الشاذ.

١١- اللغة.

١٢- الضرورة.

١٣- الغلط.

السماع:

عرّفه السيوطي بقوله: "هو ما ثبت في كلام مَنْ يوثقُ بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه -صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"(١).

ومنهم من عرفه بأنه " الأخذ عن الأعراب الناطقين باللغةالعربية الفصحاءِ حتى إنَّ اللغويَّ عدَّ التلقي عن البدو مفخرة من المفاخر التي يتباهى بها اللغوي في نفسه، ويباهي بها غيره"(٢).

فقد قال الرياشي البصري مفاخراً الكوفيين: "إنما أخذنا اللغة من حَرَشَةِ الضِّبابِ وأكَلَةِ اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد وأكَلَةِ الكواميخ والشواريز"(٣).

---

(١) الاقتراح ٥١.

(٢) منهج أبي حيان الأندلسي في اختاراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر، ٦٣٦.

(٣) الفهرست ٨٦.

وقد استعمل ابن المؤدب مصطلح السماع عند حديثه عن بعض القضايا الصرفية، منها:

أ- عند السؤال عن (الجَوَلان) و(الطَّوَفان) وما أشبههما هلاّ صارت الواو فيهما ألفاً لتحركها بنفسها، وانفتاح ما قبلها؟

هذا النوع خرج مخرجَ اسم موضوع كالضَّيْوَنِ وحَيْوة، حيث لم يدغموا الياء في الواو والأسماء الموضوعة يتبع فيها السماع ولا يستعمل القياس(١).

ب- ورد عن العرب "هذه بِلْيُ وبِلْو سَفَرٍ بالياء والواو، وأصلها من الواو؛ لأنّهم يقولون قد بلاّني فلان، أي قهرني وغلبني، فبنوا (بِلْيَ سفرٍ) على (بلاّني)، وقالوا: بَلْوٌ، على الأصل ولم يسمع في أوله الضم"(٢).

وفي كتاب سيبويه كثير من العبارات التي تبدأ بسمعنا، قال في موضع: "وسمعنا من العرب من يقول: أما ابن مُزَيْنَةَ، فأنا ابن مُزَيْنَةَ..."(٣).

وقال أيضاً: "وهذه حجج سمعت من العرب، وممن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب"(٤)، وقد استعمل مصطلح السماع ابن السرّاج في قوله "فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لهذه الأصول فاعلم أنّه شاذّ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً"(٥)، أي أن المسموع إذا خالف التقعيد، فإنّه يعدّ شاذاً، وقال: "فإذا لم يصحّ سماع الشيء عن العرب، لجئ فيه إلى القياس"(٦).

ووضح ابن جني أبعاد السماع والقياس، في قوله: "واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيها بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما

---

(١) دقائق التصريف ٢٥٧.

(٢) المرجع السابق ٣٠٦.

(٣) الكتاب ٢٨٨/١ وانظر: ٥٣/١، ١٦٠/١، ١٨٢/١ وغيرها.

(٤) الكتاب ٣٥٥/١.

(٥) الأصول في النحو ٥٦/١-٥٧.

(٦) المرجع السابق ٨٨/١.

كنت عليه إلى ما هم عليه، فإذا سمعت من آخر مثل ما أجزته، فأنت فيه مخيّر، تستعمل أيهما شئت، فإن صحّ أن العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على ما أجمعوا عليه البتة"(١).

وقال في باب تعارض السماع والقياس: "إذا تعارضا، نطقت المسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قوله تعالى: "استحوذ عليهم الشيطان"(٢) فهذا ليس بقياس، ولكنه لا بدٌ من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثمّ إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في (استقام)، استقْوم، ولا في (استباع)، استبْيع"(٣).

القياس:

يطلق القياس على مفهومين: فأحياناً يراد به جملة العمليات الذهنية التي تؤدي إلى الاستنباط، فيقال: مذهب القياس، وأحياناً يطلق على جزء من هذه العمليات، فيراد به حمل فرع على أصل؛ لعلة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف(٤)، وله أربعة أركان: المقيس عليه وهو الأصل، والمقيس، وهو الفرع والحكم والعلة الجامعة(٥)، وقد أشار ابن المؤدب إلى هذا المصطلح في أكثر من موضع منها:

عند حديثه عن الشواذ من كلام العرب، ذكر ابن المؤدب أنهم قالوا: "القصوى، فأخرجو على الأصل، والقياس: (قُصْيَا) مثل (عُلْيَاً) وهو من عَلَوْتُ، و (دُنيا) من دَنَوْتُ"(٦).

وعند حديثه عن شواذ الجمع عند العرب، ذكر أنهم قالوا: "كِسْرى وأكاسرة،

---

(١) الخصائص ١/١٢٥-١٢٦.

(٢) المجادلة ١٩.

(٣) الخصائص ١/١١٧.

(٤) أصول النحو العربي ٩١.

(٥) الاقتراح ٩١.

(٦) دقائق التصريف ٣٦٢.

وكان القياس : كِسْرَون، كما قالوا: عيسى وعيْسَوْن.(1).

وقال في جمع بلَصُوص، وهو طائر: بلَنْصى، وقالوا: قَوْس وقُسِي، والقياس. قُوُوس، وقالوا: ناقة وأيْنَق، والقياس: أنوق(2).

وفي حديثه عن الإبدال الصوتي:

ذكر ابن المؤدب أنَّ العرب يقولون: جذب وجبذ، وضبَّ، وبضّ، إذا سال الماء وغيره، ورجل مكلّب، ومكبّل(3).

وذكر ابن المؤدب قول الكسائي حول قلب العرب هذه الأحرف، فقد سأل من له بصرٌ في العربية: أقَلَبَتْهُ على قياس أم على غير قياس، فقال على غير قياس(4). وهو يقصد هنا أحد العلماء، إذ من المحال أن يوجه هذا السؤال إلى الفصحاء الناطقين باللغة.

وقد ورد مصطلح القياس عن ابن المؤدب في أكثر من موضع(5).

وقد استعمل مصطلح القياس عند باقي العلماء، فمن المرجَّح أنَّ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي كان أولَ من توسع في مفهوم القياس، ولاقى عنتاً ومشقة بسبب تمسكه به(6)، فقد ذكر أنه كان يطعن على العرب ويعيب الفرزدق وينسبه إلى اللحن، ومما روي عنه أنه سمع الفرزدق ينشد:

إليك أمير المؤمنين رمتْ بنا   هموم المُنَى والهوجل المتَعسِّفُ

وعضُّ زمان يا ابن مروان لم يدع   من المال إلاّ مُسحَتاً أو مُجلَّفُ(7)

---

(1) دقائق التصريف ٤٠٣.

(2) المرجع السابق ٤٠٢.

(3) المرجع السابق ٢٧٣.

(4) المرجع السابق ٢٧٣.

(5) دقائق التصريف ١٠١ وانظر ١٢٢، ١٢٩، ٢٥٦، ٢٧٣، ٣٠٢، ٤٦٤.

(6) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٤٢/٢.

(7) ديوان الفرزدق ٥٥٦.

فسأله ابن أبي إسحاق: على أي شيء ترفع (مجلف) فرد عليه الفرزدق قائلاً: على ما يسوءك، كما أنكر عليه قوله:

مستقبلين شمال الشام تطربنا بحاصب كنديف القطن منثورِ

على عمائمنا تُلْقى وأرْجُلِنا على زواحف تُزْجى مُخُّها ريرِ(1)

فقال ابن أبي اسحاق: أسأت، إنما هي (ريرُ) وكذلك قياس النحو في هذا الموضع، ويقال إنَّ الفرزدق رجع عن الشطر وقال: (على زواحف نزجيها محاسير)، وكان ابن أبي إسحاق يكثر لوم الفرزدق حتى هجاه بقوله:

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا

فقال ابن أبي إسحاق، وقد لحنت في هذا أيضاً، والصواب مولى موالٍ(2). وبعد هذا استعمل مصطلح القياس عند يونس بن حبيب، فقد حكى عنه أنه قال: لم أسمع من عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ولكني سألته: هل يعلم من يقول: الصويق مكان السويق، فقال: هي لغة عمرو بن تميم، وما تريد إلى هذا، عليك باب من النحو يطّرد ويقاس(3). والدليل على أنَّ المصطلح قد وُجِدَ منذ وقت مبكر عند النحويين، فقد استعمل في كتاب سيبويه ومن أتى بعده من النحويين(4).

كما أنَّ ابن جني قال: "أعلم أنَّ من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أنَّ ما قيس على كلام العرب، فهو عندهم من كلام العرب، نحو قولك في قوله" كيف تبني من (ضَرَبَ) على مثال (جعفر) ضربب هذا من كلام العرب"(5).وهناك مسائل قياسية اصطنعها النحويون للتدرب عليها، وهي تمثل رياضة عقلية عنيفة جداً، ومثال هذا في قول ابن السّراج: "وهذه المبتدآت إذا كثروها، فإنما هي شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون ولا أعرف في كلام العرب له نظيراً، فمن ذلك قولهم: زيد هند

---

(1) اديوان الفرزدق ٢٦٢.

(2) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٤٢/٢.

(3) الفهرست ٨٠٥/١ (الهامش).

(4) الكتاب ٤٠١/٢ وانظر ٣٦٣/٢، ٣٦٤/٢، ٣٣٥/٣، ٣٧٦/٣، وانظر المقتضب ١٢٤/٢، ٣١٠/٢، ٣٣٦/٢، والأصول في النحو لابن السراج ٥٦/١، ٤٢٦/١، والخصائص ١٩٧/١، ٩٨/١، ٩٩/١.

(5) الخصائص ١١٤/١.

العمران منطلقان إليهما من أجله، فزيد مبتدأ وهند مبتدأ ثانٍ، والعمران مبتدأ ثالث"(١).

وهذه الأمثلة لا تقدِّم شيئاً مفيداً في الدرس النحوي، وهي أمثلة منكرة ليست من اللغة في شيء ولذا ينبغي استبعادها من النحو العربي. إن السماع هو الأصل الذي قامت عليه الدراسات اللغوية والنحوية. ويرتبط القياس بالسماع لدرجة أنه يصعب فصلهما أحياناً إلاّ أنّ فصلهما هنا كان بغرض الوقوف على استعمال ابن المؤدب لكل منهما، شأنه شأن غيره من العلماء العرب القدامى والمحدثين الذين كانت لهم عناية فائقة بالسماع والقياس، كما يمكن القول بهذا الخصوص إن مصطلح القياس مثله مثل مصطلح السماع، قد بدأ استعماله في فترة مبكرة من فترات الدرس النحوي، وربما كان ذلك قبل كتابة الدرس اللغوي المقنّن المقعّد، وذلك لقربهما إلى الظاهرة اللغوية من جهة، ولقصر عباراتيهما من جهة أخرى.

ومن المصطلحات التي استعملها ابن المؤدب لتدل على معنى القياس:

الإجراء أو الجري:

ومثاله عند ابن المؤدب ما رواه عن العرب في قولهم: "سِفْلٌ وعِلْوٌ وسُفْل وعُلْو فإنّ أحدهما يُجْرى على صاحبه، فيُضمَّان معاً ويكسران معاً، ولم يسمع من العرب عِلْيٌ، ولو قيل بناء على عَلِيتُ لكان صواباً"(٢).

واستعمل هذا المصطلح عند سيبويه في كثير من المواضع منها "ذهبت الشتاء ويضرب الشتاء، وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقت الصيف، أجروه على جواب متى لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت، ولم يُرِد العدد وجواب كم"(٣).

كما استعمله ابن السراج عند قوله "أعجب ركوبك الدابة زيداً، فالكاف في قولك ركوبك مخفوضة بالإضافة، وموضعها رفع والتقدير: أعجب زيداً أن ركبت

---

(١) الأصول في النحو ٦٥/١.

(٢) دقائق التصريف ٣٠٦.

(٣) الكتاب ٢١٩/١، وانظر ١١٠/١، ٢٠٦/١، ١٨٩/١، ١٧٥/١، ١٦٤/١.

الدابّة، فالمصدر يجرّ ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً، ويُجري ما بعده على الأصل"[1].

الاستعمال:

الاستعمال: هو وجود الظاهرة في اللسان العربي بغض النظر عن الكثرة أو القلة، فإذا كانت هذه الظاهرة كثيرة في الاستعمال فإننا نتخذها أصلاً مهماً من القياس[2].

واستعمله ابن المؤدب بهذا المعنى في قوله: "تأويل سَعْدَيْك: اسْعَدُ بِكَ، وأسْعِدُ أولياءك إسعاداً، وقد قالت العرب: سبحان الله وحنانيه، يريدون: تنزيه الله والتماس رحمته.

والاستعمال كما قيل: "مرحباً وأهلاً وناقة ورحْلاً ومناخاً سهلاً ومَلِكاً رِحْلاً فذكرت الناقة والمَلِك والمناخ بعد المرحبِ"[3].

وقد درج النحويون على استعمال مصطلح الاستعمال منذ زمن مبكر من نشأة النحو العربي[4]، وقسّموه إلى أقسام كثيرة، وسنرى كيف جاءت عند ابن المؤدب كلٌّ حسب درجة استعماله:

الأكثر والكثير: تسمية أطلقت على المقيس عليه[5]، وقد أشار ابن المؤدب لهذا الاستعمال عند حديثه عن سقوط الواو من الفعل المثال وقى ووعى، وما أشبههما، فإن الهاء تلحق آخره استثقالاً بحرف واحد مثل: قِهِ زيداً وعِهْ الحديث.

إلاّ أنك إذا وصلت الفعل بواو أو فاء حذفت الهاء فقلت: اذهب فقِ زيداً، وقم فعِ

---

(١) الأصول في النحو ١/١٣٨.

(٢) منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر ٦١.

(٣) دقائق التصريف ٤٤٣-٤٤٤.

(٤) الكتاب ٢/٤١١، وانظر الأصول في النحو ١/٦١، والخصائص ١/٩٧، ١/٩٨، ١/١٢٥، ١/١٢٦.

(٥) المعجم المفصل في علم الصرف ٥.

الحديث، وهذا الأكثر والأفشى في كلام العرب(١).

وفي قوله تعالى: "وكَأَيِّن من نبي قاتل مَعَه ربِّيُّون كثير"(٢).

قرأ الجمهور: وكأين، وقرأ ابن كثير: وكائن، وهي أكثر استعمالاً في لسان العرب(٣).

وفي قوله تعالى: "يا عباد لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون"(٤).

وقرىء: عبادي، بالياء وهو الأصل، ويا عباد بحذفها، وهو الأكثر وكلاهما في السبعة(٥).

وأما الكثير، فهو بمعنى الأكثر من حيث تردده في الاستعمال، ولكنه دونه في أنه يختلف عنه في بعض الأشياء(٦).

ومثال هذا الاستعمال عند ابن المؤدب قوله:

"رأى يرى رؤية بالعين، ورؤيا بالمنام، ورأياً بالقلب، فهو راءٍ وذاك مرئيٌّ، وترك همزُهُ من غابره طلباً للخفة، واستئناساً به لكثرة مجراه في الكلام"(٧).

وقد استعمل مصطلح الأكثر والكثير منذ وقت مبكر، فقد جاء في كتاب سيبويه، كما في قوله "فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها. ولكن الأكثر يقاس عليه(٨). واستعمله ابن جني في الخصائص(٩).

---

(١) دقائق التصريف ٣٥٠.

(٢) ال عمران/١٤٦.

(٣) البحر المحيط ٧٢/٣. وانظر اتحاف فضلاء البشر ١٧٩ والسبعة في القراءات ٢١٦، وحجة القراءات لابن زنجلة ١٧٥، وإملاء ما منَّ به الرحمن ١٥١/١، ١٥٢.

(٤) الزخرف/٦٨.

(٥) البحر المحيط ٦٨/٨، وانظر السبعة في القراءات ٥٨٨ والحجة في القراءات السبع لابن خالوية ٣٢٣، وحجة القراءات لابن زنجلة ٦٥٣، ٦٥٤ والعنوان في القراءات السبع ١٧٢.

(٦) الكليات ٥٢٩.

(٧) دقائق التصريف ٤٢١.

(٨) الكتاب ٨/٤.

(٩) الخصائص ١١٥/١، ١٠/٢.

وفي قوله تعالى: "فبذلك فلْيفرحوا هو خير مما يجمعون"[1]، قال أبو حيان: "في مصحف أبي: فبذلك فافرحوا، وهذه هي اللغة الكثيرة الشهيرة في أمر المخاطب فأما: (فلْتفْرحوا) فهي لغة قليلة[2].

المطّرد:

هو الذي يتبع بعضه بعضاً، ولا يتخلّف منه شيء في الاستعمال اللغوي[3]، وجاء في الخصائص أصل مواضع (طرد) في كلامهم التتابع والاستمرار من ذلك: طردت الطريدة إذا اتبعتها واستمرت بين يديك، واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه[4].

وقد أشار لهذا ابن المؤدب بقوله: "إذا سئلت كيف تبني مثال جعفر من (ضرب)، قلت: ضَرْبَب، ومن (علم) قلت: عَلْمَم، فإن كان فعلاً فهذا الذي ذكرت لك أنه يطرد في الإلحاق"[5].

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن السراج كما في قوله: "إن القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ فيه، فلا يطّرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعتبرها بالشاذ على القياس المطرد لبَطُل أكثر الصناعات والعلوم[6].

ومما ورد أيضاً عند ابن جني:

"واعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه[7].

---

(1) يونس /٥٨.

(2) البحر المحيط ١٧٢/٥ ،وانظر حجة القراءات لابن زنجلة ٢٣٣، واتحاف فضلاء البشر ٢٥٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ٣٠/٢.

(3) الكليات ٥٢٩.

(4) الخصائص ٩٦/١.

(5) دقائق التصريف ٢٧٤ وانظر ٢٨٦.

(6) الأصول في النحو ٥٦/١.

(7) الخصائص ٩٩/١، ٩٨/١، ٢١٣/٢.

وقوله: "المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم: أخْوَص الرِّمْث واستصوبت الأمر، ولا يقال استصبت الشيء[1].

المشهور والأشهر:

هو أحد المعايير التي تعامل معها النحويون في باب الاستعمال. واستعملها ابن المؤدب عند حديثه عن إخراج النعت والاسم معاً على (فُعْلى) نحو: (الطُّوبى)[2] نحو قوله تعالى :"طوبى لهم وحسن مآب"[3].

فمرة يكسرون أوله فيقولون: (طِيبى)، ومرة تكون مضمومة، فيقولون: طُوبى وكذلك قولهم: امرأة كِيسى وكُوسى، للتي تلد الأكياس[4].

وفي قوله تعالى: "تلك إذاً قسمة ضيزى"[5]، وهي الجائرة العوجاء، فإنها من (فُعلى) بضم أولها مثل: الحُبْلى، غير أن الياء جرّت الضاد إلى نفسها فكسرتها، هذا قول المشهور الغالب من كلام العرب[6].

والغالب يعني أكثر الأشياء ولكنه قد يتخلّف منه شيء في الاستعمال اللغوي[7]. وفي قوله تعالى: "فتمنوا الموت إنْ كنتم صادقين"[8]، قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الجمهور فتمنوا الموت بضم الواو في (فتمنوا) وهي اللغة المشهورة في مثل (اخشوا القوم) وقرأ ابن أبي إسحاق، فتمنوِا الموت بكسر الواو، وروي عن أبي عمرو أنه قرأ: فتمنوَا الموت بفتح الواو، وحركها بالفتح طلباً للتخفيف[9].

---

(١) الخصائص ١/٩٨.

(٢) دقائق التصريف ٢٧٣.

(٣) الرعد/٢٩.

(٤) دقائق التصريف ٢٧٣.

(٥) النجم/٢٢.

(٦) دقائق التصريف ٢٧٤.

(٧) الاقتراح ٦٢.

(٨) البقرة/٩٤.

(٩) البحر المحيط ٣١٠.

الأفصح:

هو أحد المعايير اللغوية التي تدلُّ على الاستعمال الأبلغ والأبين من بقية الاستعمالات، وهو في المفرد: خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس، وفي الكلام: خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد(١). ومثال هذا الاستعمال عند ابن المؤدب ما جاءفي حديثه عن الانفعال مطاوعاً للفعل، كالانهدام مطاوعاً للهدم، وذكر ابن المؤدب أنه قد يأتي ما يكون مخالفاً لهذه القضية وهو قولهم: طردته فذهب، ولا يقال انطرد، وكببته فأكبّ، وهذا هو الأكثر الأفصح(٢).

الشائع المستفيض:

يدلُّ هذا المعيار على انتشار هذا الاستعمال وشيوعه عند أبناء اللغة(٣)، وأشار ابن المؤدب لهذا عند حديثه عن الإتباع في كلام العرب، فهو يرى أن الإتباع في كلامهم شائع مستفيض، فهم يقولون للقُطْر وهو العود، قُطُر، فضموا الطاء لضمة القاف، وقالوا: الأسود بن يُعْفُر، فضموا الياء لضمة الفاء، يتبعون أول الكلام آخره تارة، وتارة أخرى آخرَ الكلام أولَهُ، في الكسر والضم والفتح(٤).

قال امرؤ القيس:

كأن المدامَ وصَوْبَ الغمام ... وريح الخزامى ونَشْر القُطُرْ

يعلُّ به برد أنيابها ... إذا صوّت الطائرُ المُسْتَحِرْ(٥)

المستعمل:

وهو النمط اللغوي الذي لا يبلغ حدّ الكثير، ولا يصل إلى درجة القليل، وأحياناً

---

(١) التعريفات ١٩.

(٢) دقائق التصريف ١٧٠.

(٣) لسان العرب (فيض) ٧/١٢١و (شيع) ٨/١٩١.

(٤) دقائق التصريف ٩٩.

(٥) ديوان امرئ القيس ١٥٧-١٥٨.

لا يتحدد من حيث الحجم، ولا ينقاس عليه[1]. وقد استعمل ابن المؤدب هذا المصطلح بقوله: "يقولون: (يقْتُلُ) فلا يكسرون التاء، ويقولون: (يَضْرِبُ)، فلا يرفعون الراء لأنهما مستعملان في الكلام، فإذا جاء الذي يقل في الكلام، قالوا يَعْكِف ويَعْكُف، ويَعْرِش ويَعْرُش ويخْرِزُ ويَخْرُزُ"[2].

ومن الأمثلة عليه ما ورد من حديث أبي حيّان الأندلسي حول قوله تعالى: "أو كالذي مرٌ علي قرية"[3]، فقد ذكر أبو حيان في هذه الآية قضية العطف على المعنى، في قراءة الجمهور، أو بسكون الواو، وذكر أن جمهور المفسرين على أنه معطوف على قوله: "ألم ترَ إلى الذي حاجّ"[4] على المعنى، أو معنى (ألم تر إلى الذي): أرأيت الذي، فعطف (أو كالذي مر) على هذا المعنى، والعطف على المعنى موجود في لسان العرب[5].

القليل:

القليل هو ما جاء دون الكثير من حيث استعماله عند العرب، ولا يقاس على هذا القليل إلاّ إذا لم يكن سبيل إلى غير ذلك[6].

ويستعمل مصطلح القليل عند ابن المؤدب للدلالة على هذا المعنى، في قوله "لما حمل مصدر الياء لقلّتِه على مصادر الواو في كثرتها، أجرَوْا الياء مجرى الواو". ألا ترى أنهم قالوا: الشكاية، وهي من ذوات الواو فالحقوها بمصادر الياء إذ كان المصدر في الياء كثيراً لهذه الصورة، ألا ترى أنهم قالوا: السعاية والرماية فيما "لا أحصيه من مصادر الياء على هذه الصورة"[7].

---

(1) منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر ٦٧.

(٢) دقائق التصريف ٢٠٧.

(٣) البقرة/٢٥٩.

(٤) البقرة ٢٥٨.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٢٩٠.

(٦) الكليات ٥٢٩.

(٧) دقائق التصريف ٣٠١.

كما أنَّ هذا الاستعمال وارد عند سيبويه للدلالة على نفس المعنى، قال "وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب"(1) كما استعمله ابن جني، فقال: "فإمّا أن تقلّ إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً"(2).

وقال في باب جواز القياس على ما يقلُّ ورفضه فيما هو أكثرُ فيه "هذا باب لا تعرف ظاهره إلى أن تعرف صورته ظاهر التناقض، إلاّ أنه مع تأمُّله صحيح، وذلك أن يقلَّ الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثرَ منه، إلاّ أنَّهُ ليس بقياس"(3).

وقد جاء شيء من تعبير النحاة عن هذا المعنى في توجيههم للقراءات القرآنية، كما في قوله تعالى: "بل هو كذّاب أشر"(4)، فقد قرأ أبو حيوة، الأشر، جعله أفعل تفضيل، قال أبو حيان: وإتمام خير وشر في أفعل التفضيل قليل، وحكى ابن الأنباري أنَّ العرب تقول: هو أخير وهو أشر(5).

وقد نسب ابن جني هذه القراءة إلى أبي قلابة، وقال: "الأشرُّ بتشديد الراء هو الأصل المرفوض، لأن أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شرٌّ منه: هذا أخير منه وهذا أشرّ منه، فكثر استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة منهما"(6).

النادر:

وهو ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس، وهو أقل من القليل وروداً عن العرب(7).

---

(1) الكتاب ٣٠٣/١.

(2) الخصائص ١٠/٢.

(3) المرجع السابق ١١٥/١.

(4) القمر /٢٥.

(5) البحر المحيط ١٨٠/٨.

(6) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢٩٩/٢ وانظر مختصر في سواذ القرآن ١٤٧.

(7) الكليات ٥٢٩.

واستعمله ابن المؤدب عند وقوفه على قولهم: "امرأة أناة وهي وناة من الوني وقوله: أحد وهو وحد، وهذا شاذ ليس مما يتَّخَذُ أصلاً، إنما يحفظ نادراً[1] قال الشاعر:

رَمَتْه أناةٌ من ربيعة عامرٍ نؤوم الضحى في مأتم أي مأتم[2]

واستعمله كذلك عندما استشهد بقول البصريين: لا يحدث الاتمام في ذوات الواو البتة، إلاّ في نادر الحال، وإنما أتموا في الياء؛ لأن الياء وفيها الضمة أخف من الواو المضمومة.

الا ترى أن الواو إذا انضمَّت، فرّوا منها إلى الهمزة ،فيقولون في جمع دار: أدْوُر، وثوب أثْوُب[3].

واستعمل عند سيبويه ليدلّ على أنّ هناك أنماطاً من اللغة لا ترد عن العرب إلاّ نادراً، فقد قال في حديثه عن المصدر: "وقد جاء على فُعْلان" نحو: الشكران والغفران، وقالوا: الشكور كما قالوا: الجحود فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها[4].

واستعمله أبو حيان الأندلسي للدلالة على هذا الاستعمال أيضاً في قوله تعالى: "وقولوا للناس حسناً"[5] قرأ أبي بن كعب وطلحة بن مُصَرِّف: حُسْنى على وزن (فُعْلى) ونسبها ابن خالويه في شواذه إلى الأخفش[6]. وقد وجهها أبو حيّان على أنها صفة لموصوف محذوف، أي وقولوا للناس للتفضيل، واستعمالها بغير ألف ولام، ولا إضافية لمعرفة نادر[7].

---

(١) دقائق التصريف ٢٤٢.

(٢) المرجع السابق ٢٤٢.

(٣) المرجع السابق ٢٧٥.

(٤) الكتاب ٤/٨.

(٥) البقرة /٨٣.

(٦) مختصر شواذ القران ٧.

(٧) البحر المحيط ١/٢٨٤-٢٨٥.

وقد ساق أبو حيان لهذه الظاهرة الشاذة قول الشاعر:

وإن دَعوتِ إلى جُلّي ومَكْرُمَةٍ   يوماً كرامَ سراةِ الحيّ فادعينا[1]

العزيز:

هو الاستعمال الذي قلّ في كلام العرب حتى كاد لا يوجد[2]. وأشار إليه ابن المؤدب بقوله: (فَعِل) نحو: حَبِق وخرِط وسَرِق. وهو عزيز لا يكاد يوجد في جميع كلام العرب إلاّ يسيراً، وإنما عزّ؛ لأنّ الفعل أكثر ما يكون وصفاً للمذكر؛ فتجنبوا الفَعِلَ في المصادر لئلا تشبه: الهَرِم والعَجِل والفطِن[3].

ومن الجمع العزيز الذي ذكره ابن المؤدب:

فواعل نحو: فارس وفوارس، وهالك هوالك، وإنما عزّ لأن الفواعل في الأصل جمع فاعِلَة[4]. وقال تعالى: "ولا تمسكوا بعصم الكوافر"[5] يعني الكافرات.

وقال جرير:

ولقد لقيت فوارساً من قومنا   غَنَظُوكَ غنْظَ جَرادَة العيّار[6]

وفي قوله تعالى: "كأنها كوب دريّ"[7]، قرأ قتادة وأبان بن عثمان وابن المسيب والعطاردي وعمرو بن فائدة والأعمش ونصر بن عاصم، درِّي، فقال أبو حيان: قال ابن جني، وهذا عزيز لم يحفظ منه إلاّ السكينة ولكن ابن جني لم يحمل هذا على قراءة دريّ وإنما حمله على قراءة: درّيء بالهمزة[8]، قال ابن جني: الغريب من هذا

(1) البحر المحيط ٢٨٦/١.

(2) لسان العرب ٣٧٦/٥.

(3) دقائق التصريف ٥٧.

(4) المرجع السابق ٧٢.

(5) الممتحنة /١٠.

(6) ديوان جرير ١٠٢٩.

(7) النور/٣٥.

(8) البحر المحيط ٤٥٦/٦.

دَرِّيٌ بفتح الدال وتشديد الراء والهمز، وذلك أن فَعِّيلاً بالفتح وتشديد العين عزيز، ولكنه استعمل المصطلح[1].

الشاذ:

هو أحد معايير الاستعمال المخالفة للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته، والشاذ على نوعين كما جاء في التعريفات للجرجاني: شاذٌ مقبولٌ، وشاذٌ مردودٌ. أما الشاذ المقبول، فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء، وأما الشاذ المردود، فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عن الفصحاء والبلغاء[2].

واستعمل ابن المؤدب هذا المصطلح عند حديثه عن الشواذ من كلام العرب، فأورد قول النبي صلى الله عليه وسلم للنساء "ارجعنَ مأزورات غير مأجورات" وإنما هو: مَوْزورات من الوزر، وإنما قال: (مأزورات) لأنّ العرب إذا وازت حرفاً بحرف، أو قابلته به، أجرته على بنيته كقولهم إنّي لآتية بالغَدايا والعَشايا[3]. والغداة لا تجمع غدايا؛ وإنما قيل ذلك لأنهم؛ ضموها إلى عشايا فأجروها مُجْراها[4].

وذكر ابن المؤدب أنه من الشاذ والنادر: التـوْيَل، وهو الدعاء بالويل[5]، قال الشاعر:

على موطن أغشي هوازن كلّها إذا المرءُ خطّى رهبةً وتَويُلا[6]

واستعمل هذا المعيار عند باقي العلماء، بدليل وجوده عند سيبويه، قال: "ولو قالت العرب اضربْ أيُّ أفْضَلُ لقلتَه، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم، ولا ينبغي لك أن

---

(١) المحتسب ٢/١١٠.

(٢) التعريفات ١٦٤.

(٣) الدقائق ٣٦١ وانظر اصلاح المنطق ٣٥.

(٤) الدقائق ٣٦١.

(٥) المرجع السابق ٢٥٠.

(٦) شعر النابغة الجعدي ١٢٢والشطر الثاني فيه " أخا الموت كظّاً رهبة وتويّلا" وهي رواية لا تخلّ بموضع الشاهد.

تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنّك لا تقيس على أمس أمْسَك"[1] وقال ابن السراج: "والشاذ على ثلاثة أضرب، منه ما شذّ بابه وقياسه ولم يشذُ في استعمال العرب له، نحو: استحوذ، فإنّ بابه وقياسه أن يعمل فيقال: استحاذ، مثل استقام.

ومنه ما شذّ عن الاستعمال، ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال وَدَعَ يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يُطرح ولا يُترج عليه، نحو ما حكي من إدخال الألف واللام على (اليُجدع)[2].

واستعمله الزجاجي في حديثه عن استعمال العرب للفعل المبني للمجهول ولما لم يسم فاعله، كما ذكر في تسميته، وفيه لغة ثالثة لم تأتِ في القرآن لشذوذها وقلتها، وذلك أنّ من العرب من يضمُّ أولَ هذا النوع من الفعل، ويسكن ثانية، فتقلب ياؤه واواً، فتصير ذوات الياء والواو فيه بلفظ واحد فيقول" كول الطعام وبوع المتاع وقول القول[3].

وقال ابن جني: ثم أعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب، مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يذر ويدع، وكذلك قولهم: مكان مُبْقل، هذا هو القياس والأكثر في السماع، باقل، والأول مسموع أيضاً- والثالث المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس... أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن أحمد بن يحيى، قال: يُقال: استصوبت الشيء ولا يقال: استصبت الشيء، ومنه استحوذ، وأغيلَت المرأة واستنوق الجمل، واستيسَ الشاة، والرابع الشاذ في القياس

---

(١) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٢) الأصول في النحو ٥٧/١.

(٣) الجمل في نحو ٧٧.

والاستعمال جميعاً، وهو كمفعول تميم فيما عينه (واو) نحو: ثوب مصوون، فلا يسوغ القياس عليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعمله فيه إلاّ على وجه الحكاية(١).

وفي قوله تعالى: "أشداء على الكفار رُحَماء بينهم"(٢)، وقرأ يحيى بن يعمر: أشدّا بالقصر، قال أبو حيان، وهي شاذة؛ لأن قصر الممدود إنما يكون في الشعر(٣).

اللغة:

نعرف أن العرب كانوا يعيشون مجتمعاً بدوياً قبلياً، وأن وسائل الاتصال لم تكن ميسورة بينهم؛ وعليه فقد نشأت بعض الخصائص في كل لهجة، تخصها دون غيرها، وقد يرد نمط لغوي آخر ما في لهجة قبيلة، وهذا النمط قد لا يكون وارداً عند قبيلة أخرى، وقد أطلق عليه القدماء مصطلح (اللغة، في حين أننا نسميه الآن (اللهجة) قال الكفوي: اللغة الكلام المصطلح عليه بين كل قبيلة(٤).

ومثال هذا الاستعمال عند ابن المؤدب:

قوله عز وجل: "استحوذ عليهم الشيطان"(٥)، فأخرجه على الأصل، ولو قيل في الكلام: استحاذ لجاز على اللغة المشهورة(٦).

وذكر ابن المؤدب أيضاً أن النحويين اختلفوا في مات يمات ويموت، فقال بعضهم: من قال (مِتُّ) فإن لغته: مات يمات، كما قيل: خاف يخاف، ومن قال: (مُتُّ)، فلغته: مات يموت، كما قيل: قال يقول(٧).

---

(١) الخصائص ١/٩٧-٩٨.

(٢) الفتح/٢٩.

(٣) البحر المحيط ٨/١٠٢، وانظر مختصر في شواذ القرآن ١٤٢ والمحتسب ٢/٢٧٦.

(٤) الكليات ٤/١٧٠.

(٥) المجادلة/١٩.

(٦) الدقائق ٢٨٥.

(٧) المرجع السابق ٢٦١.

وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح، كما في قوله: "كما قالوا في خراسان، خرسي وخراساني أكثر، وخراسيٌ لغة"(١).

وأشار الأخفش لهذا بقوله: "فإن قيل: فهلا حركت بالجرّ، فإنّ هذا لا يلزم الكلام بها، ولو كانت كسرت لجاز، ولا أعلمها إلاّ لغة"، وهو يتحدث هنا عن الحروف المقطعة(٢).

وقد قرر النحويون أن لغات العرب كلها حجّة، قال أبو الفتح بن جني: "باب اختلاف اللغات وكلها حجّة: اعلم أن سعة القياس تتيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال [ما] يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، وأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها... ولكن غاية ما لك في ذلك، أن تتخذ إحداها فتقويها على اختها، وتعتقد أن أقوى القياس أقبل لها وأشدُّ أنساً بها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى، فلا"(٣).

الضرورة:

الضرورة الشعرية رُخَص منحت للشعراء كي يخرجوا بها عن بعض قواعد اللغة إلاّ قواعد الوزن والقافية، عندما تعرض لهم كلمة لا يؤدي معناها في موقعها سواها، ومن هذه الضرورات ما هو مقبول، ومنها ما هومعتدل ومنها ما هو مستقبح(٤).

وقد ورد هذا المصطلح عن ابن المؤدب، عند وقوفه على الشواذ من كلام العرب فقد روى عنهم أنهم قد قالوا: أعقّت فهي عَقوق، ولا يقال: معقّ، إلاّ في ضرورة الشعر(٥).

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٦، وانظر ٢/٣١٦.

(٢) معاني القرآن ١/٢٢.

(٣) الخصائص ٢/١٠، وانظر ١/١٢٥.

(٤) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: ٢٣٠.

(٥) دقائق التصريف ٣٦٢.

وقد روى الخليل بن أحمد:

قد عَتَق الأجدعُ بعــد رِقٍّ

بقارحٍ أو زَوْلَـــةٍ مُعِقِّ[1]

وقالوا: أحمَّه الله، فهو محموم، وأحبه الله فهو محبوب، ولا يقال: مُحَبّ[2] إلاّ في قول عنترة:

ولقد نزلتِ فلا تظُنّي غَيْرهُ مِنّي بمنزلةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[3]

ومن الضرورات المقبولة قصر الممدود كالشقا بدلاً من الشقاء[4]، كما في قول المتنبي:

أبا المسك أرجو منكَ نصراً على العِدى وآملُ عِزّاً يخضِبُ البيضَ بالدَّمِ

ويــوماً يغــيظُ الحــاسديــــن وحَالَةٌ أقيمُ الشقا فيها مقامَ التنعّمِ[5]

الغلط:

هو انحراف الناطق عن قواعد القياس التي قعَّدها النحويون، وورد استعمال هذا المصطلح عن ابن المؤدب بقوله: "ومن العرب من يقول: صِبْوة، فيخرج الواو ويردها إلى الأصل لسكون ما قبلها، ويغلطون فيقولون (صُبْوَه)، ومثله (النِسْوَة) الكسر فيها أكثر الكلام وهو الأصل، وربما غلطوا لمكان الواو، فضموا النون[6].

وقد استعمل ابن السراج هذا المصطلح بقوله: "وناس من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون "[7].

---

(١) العين ١/٦٥، والبيت لرؤبه في ديوانه ١٧٩.

(٢) دقائق التصريف ٣٦٤.

(٣) ديوان عنترة ١٩١.

(٤) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ٢٣٠.

(٥) ديوان المتنبي ٢/٤٧٢.

(٦) الدقائق ٣٠٦.

(٧) الأصول في النحو ١/٢٥٧.

وقال في نص آخر: "واعلم أنه ربما شذّ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب ولم يُعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطّرد في نظائره، وهذا مستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على الكثير المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شاذّ، فإن كان سُمع ممن ترضى عربيته، فلا بدّ أن يكون قد حاول به مذهباً ونحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمرُ غلطه"(١).

نخلص من خلال هذا العرض الموجز لمصطلحات الأصول عند ابن المؤدب إلى أن العلماء على اختلاف المناطق الجغرافية التي ينتمون إليها، أو المذاهب التي انطلقوا منها لم يختلفوا في الأصول اللغوية، ولا بالمصطلحات التي أشاروا من خلالها لتلك الأصول اللغوية، وبالتالي فإن ابن المؤدب لم ينفرد في استعمالاته لهذه المصطلحات، بل جرى مجرى غيره من العلماء، وأغلب هذه المصطلحات ولد منذ فجر الدراسات العربية، وبعضها جاء بعد جمع المادة اللغوية من فصحاء العرب، وهو نتيجة طبيعية لتدريج هذه المادة التي جمعت، ولذا، فقد رأينا أن الاجماع واقع عليها، أو يكاد يكون واقعاً.

---

(١) الأصول في النحو ١/٥٦-٥٧.

الأسماء

يبحث فصل الأسماء في مصطلحات ابن المؤدب التي استعلمها عند حديثه عن قضايا صرفية متنوعة في كتابه، بالمقارنة مع استعمالات غيره من العلماء، وقد جاءت هذه المصطلحات وفقاً للترتيب التالي:

- الأسماء: وتضمنت : الأسماء الموضوعة والاسم الناقص والاسم الظاهر والاسم الزائد والعدل والمعدول والصرف.

- الضمائر: تضمنت : الكناية والكنايات والعماد والراجع والعائد ونون جميع النساء ونون الإناث.

- المصادر: وتضمّنت : المصدر ومصادر الياء والواو والفعل والمصادر التي جعلت للصناعة والمرة الواحدة وأخت المصدر والمصدر الذي خلقته الكسر والمصدر الذي تلزمه الكسرة.

- المشتقات: (النعوت) وهي : اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة واسما المكان والزمان واسم التفضيل واسم الآلة، وما يتبع هذه الأبواب من مصطلحات.

الأسماء الموضوعة:

الاسم الموضوع: وهو الاسم المتمكن أي المعرب، والاسم المعرب هو الذي تتغير حركة آخره بحسب العوامل الداخلة عليه نحو: جاء المعلم، وشاهدت المعلمة، ومررت بالمعلم، ويقابله الاسم المبني[1].

وقد أشار ابن المؤدب لهذا المصطلح بقوله «قال الكسائي: القُوّة والكُوّة والحوّة سبيلها سبيل الأسماء الموضوعة وأصلها الياء، ولم يريدوا بها الأفعال، ولو كان معناها معنى الأفعال لكسروا أوائلها كما قالوا: طِيّة ومِيّة، فكسروا أولهما وهي من الفعل (فُعْلَةُ)، وكان حقها أن تقول: قُوُوَة وكووة وحووة، بواوين متحركتين»[2].

واستعمل هذا المصطلح أيضاً عند حديثه عن الحكم في المثال من الأفعال، فإذا كانت الواو ساقطة من غابره كان الاسم والمصدر مكسورين جميعاً، نحو: المَوْعِد والمَوْئِل والمَوْرِد، سواء كانت العين في الفعل منصوبة أو مكسورة بعد أن تكون الواو منه ساقطة، قال تعالى: «بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موئلا»[3]، إلاّ أنَّ هناك من العرب من ينصب المَفْعَل فيقول، مَوْهَب ومَوْضَع، وما كان من هذا اسماً موضوعاً ليس بمصدر أو مكان، فهو منصوب، نحو مَوْزَن»[4]، وهو اسم ماء[5]، ومعنى هذا الكلام أن مصطلح الاسم الموضوع يطلق عند ابن المؤدب على بعض الأسماء التي وضعت دالة على علمية مثل: مَوْزَن، وقد مثل له ابن المؤدب بالقُوّة والكُوّة، وهما من الأسماء التي تكون طريقة العربية في التصرف بها الطريقة التي تُعامَلُ بها الأسماء الموضوعة.ومنها المَوْهَب والمَوْضَع، ولعله قصد بالقُوّة والكُوّة البنية العميقة

١- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ١٥٧.

٢- دقائق التصريف ٢٤٠، ونظر ١٢٢، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٠٢.

٣- الكهف/٥٨.

٤- دقائق التصريف ١٢٢.

٥- المرجع السابق ١٢٢، وموزن بلد بالجزيرة، وقيل: اسم امرأة سمّي البلد بها، معجم البلدان لياقوت الحموي ٥/٢٢٢.

لهما، إذ إن أصلهما يائي، فهما من الأصل اليائي: (قَوِيَ وكَوِيَ) فقد قصد بقوله الأخير الذي عبّر به عن الاسم الموضوع (مَوْزَن)، اسماً بعينه، ويدل على ذلك قوله وهو اسم ماء، أي أن الاسم قد وضع له بعينه دون غيره، ويمكن أن نقول إن هذا المصطلح كوفي وفقاً لإشارة ابن المؤدب نفسه، عندما نسب الموضع الأول إلى الكسائي، وقد أطلق عليه البصريون اسم المعرب[1].

الاسم الناقص:

هو الاسم المؤلف من حرفين في أصل وضعه[2]، وعبّر عنه ابن المؤدب بمصطلح الناقص نحو: (دمٍ، أخٍ، وأبٍ، ويدٍ) وما أشبهها[3].

وقد أطلق عليه سيبويه مصطلح ما يكون على حرفين، وذكر أنه قد يكون عليه بعض الأسماء المظهرة المتمكنة مثل: (يدٌ، ودمٌ) ويقابلها عنده من الأفعال المتمكنة[4].

الاسم الظاهر:

هو الاسم غير المضمر الذي يظهر في الكلام، ويقابله الاسم المضمر[5]، وذكر ابن المؤدب أن الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد، لأنّ أقلَّ الكلام حرفان، حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه، ولا يتأتّى هذا في الحرف الواحد[6]. وهو أمر ليس جديداً في الدرس النحوي، فقد نص عليه سيبويه بقوله: «واعلم أنه لا يكون اسم مظهرٌ على حرف أبداً، لأن المظهر يُسْكت عنده وليس قبله شيء، ولا يلحق به شيء، ولا يوصل إلى ذلك بحرف»[7]. ويقابل الاسم الظاهر عند ابن المؤدب الاسم المكنّى[8].

١- شرح المفصل ١/٤٩.

٢- المعجم المفصّل في علوم اللغة ٥٧.

٣- دقائق التصيف ٣٩٥.

٤- الكتاب ٤/٢١٩.

٥- المعجم المفصل في علوم اللغة ٤٩.

٦- دقائق التصريف ٣٩٥ وانظر ٤٦٤.

٧- الكتاب ٤/٢١٨.

٨- دقائق التصريف ٣٩٥.

كما استعمل ابن السرّاج هذا المصطلح في قوله: «... ولا يتعدّى فعل المضمر إلا الظاهر لأنه يصير فيه المفعول الذي هو فضله لا بد منه، وإلاّ بطل الكلام»[١].

الأسم الزائد:

يعرّفه ابن المؤدب بأنه ما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: جعفر، وسفرجل، وعقنقل وغضرفوت[٢].

وتسمية الزائد عنده تنطلق من النظرة التقليدية إلى بنية الأسم، وهذه النظرة تفترض الجذر الثلاثي للكلام، وقد عدّ سيبويه: عَبْدَلَ من الأسماء التي زيدت فيها اللام[٣].

ودرس سيبويه بعض هذه الأنماط تحت باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات[٤]. وهو مصطلح ينظر إلى الكمية، كما هو الحال في مصطلح ابن المؤدب: ونعني بالكمية عدد الأصوات (الفونيمات) المكونة للنمط اللغوي.

العدل والمعدول:

العدل والمعدول في اصطلاح النحويين هو خروج الأسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى[٥]، وقد استعمل ابن المؤدب هذا المصطلح بقوله: «إذا خاطبت رجلين قلت: فعلتُما، برفع التاء، وقد قيل: رفعت التاء لأنهم جعلوا الضمة عدلاً بين الفتحة التي هي علامة للمذكر، والكسرة التي هي علامة للمؤنث»[٦].

وهذا يعني أن ابن المؤدب يرى أن الضمة هنا تعدل المعنى من المفرد الذي

١- الأصول في النحو ٢/٢٤١.
٢- دقائق التصريف ٣٩٥.
٣- الكتاب ٤/٢٣٧.
٤- المرجع السابق ٤/٢٨٨.
٥- التعريفات ١٧٠.
٦- دقائق التصريف ٧٧.

اختص بالفتحة علامة للتذكير والكسرة علامة للتأنث، إلى المثنى المخاطب وهذا يخصّ الحركات.

وفي موضع آخر استعمل ابن المؤدب مصطلح (معدول) بقوله :«ما يكون على فُعَال نحو: شُجَاع وجمعه: شجعاء وشجعان وشِجْعَة كما قالوا: غلام وغِلْمان وغِلْمَة، وامرأة شجاعة وشجاع أيضاً، بلا هاء، لأنه معدول عن وجهه[1] ويقصد أن (شجاع) هنا هو المعدول عن وجهه، لأنه خرج عن قياسه.

وهو مصطلح مستعمل عند سيبويه كما في قوله: «جُمَعُ وكُتَعُ، معدولتان عن جمع جمعاء، وكَتِع كتعاء»[2]. وورد عند ابن المبرد في قوله «المعدول: أُخَر وسَحَر، وعدلهما محذوف، فأما أُخر، فلولا العدل انصرفت؛ لأنها جمع أُخرى فإنما هي بمنزلة الظُلُم والنُقُب والحُفر، ومثلها مما هو على وزنها: الكبرى والكُبَر، فباب فُعْلى بالجمع كباب فُعْل، نحو الظلمى والظُلَم»[3].

كما استعمله ابن السراج عندما عرّف العدل بقوله: «العدل أن تشتق من الأسم النكرة الشائع اسما، ويغير بناؤه إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأنه يسمى به، فأما الذي عدل لإزالة معنى. فمثنى وثلاث ورباع، فهذا عُدِل لفظه ومعناه عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، ومن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، فأما ما عدل في حال التعريف، فنحو عُمَر وزُفَر»[4].

واستعمله ابن يعيش بقوله: «وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغير له، نحو اشتقاق عمر من عامر»[5]، وهذا يعني أن المعدول انطلاقا من هذا المفهوم وارد عند غير ابن المؤدب.

١- المرجع السابق ٧٩-٩٠ وانظر ٩٤، ١٠٩.

٢- الكتاب ٣/٢٢٤.

٣- المقتضب ٣/٢٧٦.

٤- الأصول في النحو ٢/٨٨.

٥- شرح المفصل ١/٦٢.

وقد وجدت سيبويه يستعمل مصطلحاً غير مصطلح العدل أو المعدول في بعض المواضع، وهذا المصطلح هو المحدود عن البناء بقوله، وأما عُمَر وزُفَر فإنما منعهم من صرفهما أشباههما، أنهما ليسا كشيء مما ذُكر، إنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما وهو بناؤهما في الأصل[1].

وفي موضع آخر نراه يستعمل مصطلح المحدود عن وجهه بقوله: «أحاد وثُناء ومثنى وثُلاث ورُباع، بمنزلة: أُخر، إنما حَدّه واحداً واحداً واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه[2].

الصرف:

الصرف في اللغة الدفع وردّ الشيء عن وجهه[3]، وفي الاصطلاح يطلق على أكثر من معنى، فهو عند علماء التصريف، علم تعرف به أبنية الكلام واشتقاقه وعند علماء النحو يراد من الصرف تنوين يلحق الاسم، يُجْعل دليلاً على تمكنه في باب الاسمية[4].

واستعمل ابن المؤدب مصطلح الصرف للدلالة على دلالتين وهما:

- التغيير: وهو معنى مستقى من المعنى اللغوي لكلمة صرف، إذ يقال في اللغة: صرفه عن وجهه، أي ردّه[5]، وقد جاء هذا في قوله: «يُصرف إلى مِفْعَل، نحو: مِرْجَم: مكان راجم، الذي يرمي بنفسه إلى العدو مقاتلاً»[6] وكذلك في قوله: «صرف الفاعل فعّال أيضاً إذا أريد به التكثير والمبالغة وهو قولهم منّاع، والمرأة جمّاعة منّاعة، بالهاء، وإن كان مصروفاً، لأنه خرج مخرج الصُنّاع مثل الخباز والخبّازة

١- الكتاب ٣/٢٢٣.

٢- المصدر السابق ٣/٢٢٥.

٣- لسان العرب (صرف) ٩/١٨٩.

٤- المعجم المفصل في علم الصرف ٢٨٧.

٥- لسان العرب (صرف) ٩/١٨٩.

٦- دقائق التصريف ٧٩ ونظر ٧٨.

والغسّال والغسّالة[1].

- الصرف: (الخلاف) وهو معنى كوفي صرّح به ابن المؤدب نفسه عندما نسب هذا الاستعمال إلى الفراء في قوله: «الصرف أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها[2]، ومثل لهذا بقول الشاعر:

فلا تقعُدنّ على زخّةٍ   وتضمر في القلب وجْداً وخيفة[3]

كما قال في هذا أيضاً: «العرب تنصب آخر المستقبل على الصرف مثل قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فتنصب (تشرب)؛ لأنه صار مصروفاً، عن طريق النهي في وجهه، وذلك أنه لو أفرد كلٌّ واحد منهما في الأكل والشرب، لم يكن عاصياً ما دام آخر الفعل الثاني منصوباً»[4].

ومصطلح الصرف من مصطلحات الكوفيين، فالفراء يرى أن الصرف عامل من العوامل المعنوية، ينصب في بابين من الأبواب النحوية، الباب الأول: الفعل المضارع الواقع بعد واو أو فاء أو ثم، والمسبوق بنفي أو طلب، ويكون ذلك عندما يجتمع فعلان بأحد هذه الأحرف، ويكون الفعل الأول مسبوقاً بنفي أو طلب، ويكون النفي والطلب خاصاً بالأول ومقصوراً عليه من دون الثاني، كما في قولهم: ما تأتينا فتحدثنا، وقولهم، : لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن ما ولا في هذه الأمثلة لا تتكرر في الفعل الثاني (تحدثنا) و (تشرب)[5]، وأما جمهور البصريين فيذهب في هذا ونحوه إلى أن الفعل المضارع بعد هذه الحروف منصوب بأن مضمرة بعدها واو وجوباً لا بالصرف كما يرى الفرّاء والكوفيون[6].

١- دقائق التصريف ٧٨.
٢- المرجع السابق ٣٨.
٣- ديوان الهذليين ٢/٧٤.
٤- دقائق التصريف ٣٧-٣٨.
٥- شرح المفصل ٧/٢٧ وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٥٦.
٦- الإنصاف ٢/٥٥٥.

الباب الثاني: الذي يكون الصرف فيه عامل النصب باب المفعول معه، في مثل: لو تُركتَ والأسد لأكلك، ولو خلّيت ورأيك لضللت، ويرى أنه لمّا لم يحسن في الثاني أن تقول لو تُركتَ وتُرِك الأسد لأكلك، ولو تُركتَ وتُرِك رأيك لضللت، تهيبوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث بالذي قبله، لذلك نصبوه على الصرف؛ لأنه صرف عن معنى ما قبله[1].

ويرى جمهور البصريين أن الاسم بعد واو المعية غير منصوب بالصرف، وإنما هو منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، فإذا قلت: سرت وطلوعَ الشمس، كان طلوع منصوباً بالفعل سرت بتوسط الواو[2].

وهناك آراء أخرى للنحويين في عامل النصب في المفعول معه، منها أن بعض الكوفيين والأخفش ذهبوا إلى أن الظرفية هي عامل النصب في المفعول معه، وذهب الزجاج إلى أن المفعول معه منصوب بفعل مقدّر هو (لابس)، في مثل جملة استوى الماء والخشبة، محتماً بأن الفعل لا يعمل في المفعول، وهناك واو تفصل بينهما[3]، وهذا المفهوم الذي نراه عند ابن المؤدب وغيره، إنما يخص النحو، وذكرناه هنا لتردده في دقائق التصريف مزدوج الدلالة مع غيره .

نخلص إلى أن مصطلح الأسماء الموضوعة هو مصطلح مستعمل عند ابن المؤدب للدلالة على ما يمكن أن يتصرف في الكلام، وأطلقه أيضاً على بعض الأسماء التي وضعت دالة على علمية مثل مَوْزَن، وقد أطلق عليه البصريون مصطلح المعرب، ومصطلح الاسم الناقص عند ابن المؤدب يساوي مصطلح ما يكون على حرفين عند سيبويه، ومصطلح الاسم الظاهر والعدل من المصطلحات العامة التي التقى فيها ابن المؤدب مع غيره من العلماء، كسيبويه وابن السرّاج وابن يعيش، وكذلك الحال

١- معاني القرآن للفراء ١/١٣٤.

٢- الكتاب ١/٢٩٧.

٣- الإنصاف ١/٢٦٦.

بالنسبة لمصطلح الصرف، فقد التقى فيه ابن المؤدب مع الكوفيين الذين تحدثوا عن الصرف (الخلاف) إلاّ أنه ذكر دلالة أخرى للصرف وهي التغيير.

الضمائر:

الضمير لغةً: السر داخل الخاطر، والجمع ضمائر، وعن الليث: الضمير: الشيء الذي تضمره في قلبك، تقول أضمرت صرف الحرف: إذا كان متحركاً فأسكنته[1] واصطلاحاً هو ما وُضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب ،كأنا وأنت وهو، أو المخاطب تارة والغائب تارة أخرى، وهو الألف والواو والنون[2].

ومن مصطلحات ابن المؤدب في باب الضمائر:

١- الكناية والكنايات والمكني:

الكناية في اللغة، مصدر كنيت كذا عن كذا وكنوت إذا عبّرت عن شيء ما بلفظ غير صريح ليستدل به على غيره أو يراد به غيره[3].

وفي الاصطلاح ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر لازمه المساوي له لينتقل الذهن منه إلى الملزوم المطوي ذكره[4].

ومن هنا سمي هذا النوع من الأسماء مكنياً أو كناية لأن المتكلم يكني عن هذه الأسماء التي سبق أن ذكرها ليجعلها كناية عما أخفاه، ولم يصرح بذكره وقد استعمل ابن المؤدب هذا المصطلح في قوله: «إذا خاطبت جميع الرجال قلت: فَعَلْتُم، وهو في الأصل فعلتمو، بالواو؛ لأنها علامة الجمع فيها، ألا ترى أنك إذا وصلت الفعل بالمكنّى قلت: فعلتموه. ولكنها حذفت لأن فيما بقي دليلاً على ما ذهب»[5].

١- لسان العرب (ضمر) ٤٩٢/٤.
٢- معجم النحو ٢١٥.
٣- القاموس المحيط ٣٨٦/٤.
٤- أنوار الربيع ٣٠٩/٥.
٥- دقائق التصريف ٢٥ وانظر ١٩٠، ٤٤٠، ٤٦٤.

وقوله: «تقول للمرأة: هل أنتِ مُكْفِلتي فلانة؟ فإذا كنيت قلت: هل أنتِ مكفلتيها؟ وللمرأتين: هل أنتما مكفلتاناهما، وللنسوة: هل أنتن مكفلاتناهنّ؟»[1].

وقوله: «اعلم أنه لا يوجد كلمة في جميع كلام العرب على أربعة أحرف متحركة الحروف إلاّ أن تكون الكلمة ممدودة فقصرت نحو قول الشاعر:

دُولامنُ يُربى على الدُّلَمْنِ

أراد الدولامن وهو الضخم، فقصّره وأسكن الميم إتباعاً لقوافي الشعر أو موصولة بحرف من حروف الكنايات، نحو قولك، ضربك وضربني وما أشبههما، فسكنت التاء من فعلت لهذه العلة[2].

وتنسب هذه المصطلحات في العادة إلى الكوفيين، وفي هذا ظلم لجهود الخليل بن أحمد فقد نسب ابن منظور إلى ابن سيده أنّ سيبويه استعمله في التعبير عن علامة المضمر[3]، وهذا يرجح أنها من مصطلحات الخليل الذي أخذ عنه شيوخ المدرستين، ولكنه اشتهر عند بعض الكوفيين أكثر من شهرته عند بعض البصريين، وقد استعمله المبرد عدة مرات، قال في موضع «أعلم أن إياك اسم المكني عنه في النصب، كما أن أنت اسمه في الرفع، وهما منفصلان، فلما كانت إياك، لا تقع إلاّ اسماً لمنصوب، كانت بدلاً من الفعل دالةٌ عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلاّ بالأمر؛ لأن الأمر لا يكون إلاّ بفعْل نحو إياك الأسد»[4].

بيد أن الشهرة الحقيقة لهذا المصطلح جاءت بعد المبرد بقليل وذلك عند ابن السرّاج والزجاجي وأبي جعفر النحاس، ويعد ابن السرّاج أول من عقد باباً خاصاً مُعنوناً إياه بمصطلح باب الكنايات، قال فيه «وهي علامات المضمرين والكنايات

١- دقائق التصريف ٢٧٩.

٢- المرجع السابق ٢٢.

٣- لسان العرب (كني) ١٥/٢٣٣.

٤- المقتضب ٣/٢١٢ وانظر ٤/٢٥٥.

على ضربين: متصلة بالفعل ومنفصلة عنه»[1]، وقال: «واعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر على المكني المتصل المرفوع حتى تؤكده نحو: قُمتُ أنا وزيد وقام هو وعمر»[2].

واستعمله الزجاجي[3]، وتابعه على ذلك أبو جعفر النحاس[4]، ثم استعمله الزمخشري[5] ولقد عدّ الكوفيون المكني والمضمر أمراً واحداً، في حين أن البصريين فرّقوا بينهما، وعندهم أن كلّ مضمر مكنيّ وليس كل مكني مضمراً[6]. لأن الكناية تشمل كل ما يكنى به من إشاره أو موصول أو عدد بخلاف الضمير، فإنه لا يدخل فيه شيء من ذلك عند القدماء، على حين يذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن الأعداد وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، نوع من الكنايات، وعلى هذا تكون تسمية الكوفيين الضميرَ كنايةً أو مكنياً صحيحةً مقبولةً، وإن بدا التعبير بالمضمر أو الضمير أوضح.

٢- العماد:

من الكناية عند الكوفيين ما يدعونه «عماداً» ويقابله عند البصريين ضمير الفصل[7].

واستعمله ابن المؤدب للدلالة على الضمير، بقوله: «الانثناء هو الانعطاف والاعوجاج والأمر منه: انثنهْ، بطرح الياء علامة للجزم وبجلب الهاء عماداً لكسرة النون»[8]. وجيء بالهاء هنا لإغلاق المقطع القصير المفتوح في آخر الكلمة.

١- الأصول في النحو ١١٥/٢ وانظر ١١٦/٢ و ١١٧/٢ و ١٢١/٢ و ١٢٨/٢.

٢- المرجع السابق ٨٧/٢ وانظر ٤٠٠/٢.

٣- الجمل ٩٤.

٤- إعراب القرآن ٣٦٠/١.

٥- المفصل ٥٨.

٦- المرجع السابق ٨٤/٤

٧- الأصول في النحو ٢٩٩/٢.

٨- دقائق التصريف ٣٣٢ وانظر ٤٣٥، ٤٥٩.

وقوله: «التقالي، وهو التلاعب بالقلين، والتقالي: التباغض أيضاً. والأمر منه بغير ألف لتحرك الحرف الثاني في الغابر: تقالَهُ، وبالهاء عماداً لنصبه اللام، ويطرح الياء علامة للجزم»(١).

وقد استعمل البصريون مصطلح الكوفيين العماد للتعبير عن ضمير الفصل، فقد رأينا ابن السرّاج والزجاجي والزمخشري يستعملونه، بيد أنهم كانوا ينسبون هذا الاستعمال إلى أصحابه الكوفيين، ولكنَّ النحاس استعمله كما لو كان من مصطلحاته.

٣- الراجع والعائد:

ومن المصطلحات التي استعملها ابن المؤدب للدلالة على الضمير، مصطلح (العائد) و(الراجع) في حديثه عن قوله عز وجل: «بشراكم اليوم جنات»(٢) رفع البشرى بإضمار هذه، والجنات مُقرَّة على محتملاتها من الوجوه التي قد فُصّلت وإن رفعت البشرى بإضمار (هذا) تغليباً لمعنى التبشير. وإن رفعت البشرى بالراجع من ذلك، وذلك بالراجع من (هو) وهو رفع بالفوز وإن رفعت البشرى بالراجع من ذلك وذلك بالفوز فهو عماد الألف واللام(٣).

وإن رفع ذلك على الترجمة عن البشرى، ورفعت البشرى بالعائد من هو وهو رُفع بالفوز(٤).

نون جميع النساء:

ضمير للرفع يتصل بآخر الفعل ليدل على جمع المؤنث العاقل نحو: الطالبات يلعبن، وأيها الطالبات العبن وهنّ لعبن، وتسمى أيضاً نون الإناث وضمير الفاعلات وضمير الجماعة ونون المؤنث ونون جمع المؤنث(٥)، وابن المؤدب يسميها نون جميع

١- دقائق التصريف ٢٣٢- ٢٣٣.

٢- الحديد /١٢.

٣- دقائق التصريف ٤٥٩.

٤- المرجع السابق ٤٥٩.

٥- المعجم المفصل في علم الصرف ٤١٨.

النساء في قوله: «وإذا خاطبت النسوة قلت: فَعَلْتُنَّ بنون في أخر البناء مشددة لأنها في الأصل نونان الأولى زائدة لأن ما قبل نون الإناث لا يكون إلاّ ساكناً، والثانية نون جميع النساء، وإنما خصوا النون بالزيادة من بين سائر أخواتها؛ لأنّ النون بصاحبتها أشبهُ منها بغيرها»[1].

وفي موضع آخر يسميها نون الإناث، يقول: «إذا أخبرت عن النسوة قلت فَعَلْنَ بتسكين اللام؛ لأنه بناء ونصبت النون لأن نون الإناث بنيت على أن يكون قبلها ساكن أبداً»[2].

وقد استعمل هذا المصطلح عند المبرد في قوله: «وكل موضع [لا تكون علامة المذكر] فيه واو في الأصل فالنون للمؤنث فيه مضاعفة ليكون الحرفان بإزاء الحرفين»[3].

وقوله: «نقول فيما كان لمؤنث: ضربن وقلن وقلت للمذكّرين: ضربتمو...»[4]

نخلص إلى أن ابن المؤدب مال إلى استعمال مصطلح (مكني) بدلاً من الضمير وهذا هو الاستعمال الكوفي الذي يقابل الضمير عند البصريين، ورأيناه يستعمل مصطلح العماد للدلالة على الضمير، على غير ما نرى من استعمال البصريين له، فهم يطلقونه على ضمير الفصل الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر، وأطلق على نون النسوة نون المؤنث ونون جميع النساء.

المصادر

المصدر هو اللفظ الدال على معنى مجرد غير مرتبط بزمن، والمتضمن أحرف فعله لفظاً نحو: «عَلِمَ وعَقِمَ» أو تقدير نحو «قاتل، قتالاً» أو معوضاً مما حذف بغيره، نحو: وثِقَ ثقة، وأصلها (وثقة) حذفت الواو وعُوِض عنها تاء[5].

١- دقائق التصريف ٢٦.
٢- المرجع السابق ٢٣.
٣- المقتضب ١/٢٧٠.
٤- المرجع السابق ١/٢٧٠.
٥- المعجم المفصل في علم الصرف ٢٧٢.

وقد أشار ابن المؤدب لهذا المصطلح بقوله: «سمي المصدر مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي لأنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد»(١).

وقد اختلف العلماء في سبب تسمية المصدر، فمنهم من يرى أنه سمي بهذا الأسم؛ لأنه الأصل، وقد صدر عن هذا الأصل بقية المشتقات، هذا من وجهة نظر البصريين(٢). في حين نجد أن ابن المؤدب يأخذ بالرأي الكوفي الذي يرى أن المصدر سمي مصدراً لأنه صدر عن الفعل، وهذا يظهر الخلاف بين البصرة والكوفة، فلكل مذهب وجهة نظر، ولكن الرأي الأشهر أنه سمي مصدراً لأنه إما صدر عنه بقية المشتقات، وإما لأنه صدر عن الفعل الماضي(٣). وقد عبّر النحويون عن هذا ببعض المصطلحات منها:

- أطلق سيبويه على المصدر مصطلح الحدث، لأن المصادر كلها أعراض حادثة(٤)، ويسميه سيبويه أيضاً الفعل(٥).

- وعند المحدثين المصادر أسماء تشتق من لفظ الأفعال، بغض النظر عن المعنى والوقت الذي يشير إليه الفعل وتسمى هذه المصادر أسماء الحدث أيضاً(٦).

مصادر الياء والواو:

هي مصادر الأفعال المعتلة الآخر (الناقصة)، نحو: دعا دعوة وشكا شكوه،

١- دقائق التصريف ٤٤ وانظر ٤٥، ٥٥، ٥٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٦.

٢- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ١٦.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٣٦.

٤- الكتاب ١/٣٤.

٥- الكتاب ٤/٤٤.

٦- Wright.W., A grammar of the Arabic Language, V. I. p. 110.

والأفعال الناقصة هي المعتلة اللام، وسميت بالناقصة لنقصانها وحذف أواخرها في بعض التصاريف نحو غزت ورمت(١).

وهذا المصطلح قد أشار إليه ابن المؤدب في أكثر من موضع، منها قوله: «من مصادر الياء ما يضارع مصادر الواو أو يشاكلها من نحو: دعوى وشكوى، فيقولون في الياء رأيتُ رؤياً وسقينا سُقْياً نافعةً، وكذلك الحُذيا، فتأتي مصادر الياء بضم أولها وبالياء، وتفتح أوائل مصادر الواو مثل الشَّكْوَى»(٢).

وقوله: «وما أتاك من مصادر الياء، فإنه يأتي بضمٍ أوله وبكسره أيضاً، فيقال: رقيتُه رقية، ورأيته رؤية، وتمنّى مُنْية فمنه ما ثبت على ضم أوله، ومنه ما كسر وضم ومنه ما كسر ولم يضم. فما ثبت على ضمه: "الرُّقية والرؤية والمنية والنُهْية"(٣).

ويبدو أن ابن المؤدب منطلق في هذا من الشكل الصوتي للفعل، ومصادر الياء تعني وفقاً لاستعمالها عنده، المصادر التي انبثقت من الفعل الناقص اليائي، وقد مثل له بالمصدر رؤية؛ لأنه من الفعل رأى وآخره ياء في الأصل وكذلك الحُذْيا وغيرهما، وأما المصادر التي انبثقت من الفعل الناقص الواوي، فقد مثّل لها بالشكوى والدعوى، وهما منبثقان وفقاً للطرح الكوفي السابق الذكر من شكا يشكو ودعا يدعو.

الفعل:

أطلق اللغويون من الكوفيين وغيرهم مصطلح الفعل على المصدر، كما أنه يعني الفعل على الحقيقة، وقد يكون هذا لما لحوا من أن الفعل والمصدر مشتقان، وكلاهما حدث وكلاهما عامل(٤).

١- شذا العرف ٢٨.

٢- دقائق التصريف ٣٠١، وانظر ٣١٢ ، ٣١٥.

٣- المرجع السابق ٣٠٤.

٤- المدارس النحوية ١١٦.

واستعمل ابن المؤدب مصطلح الفعل للدلالة على المصدر بقوله: «اختلف النحويون في قولهم: تَقَيْتُ ،فقال الكسائي وطائفة من أصحابه: هو من الفعل افتعلتُ، إلاّ أنهم نقصوا وقالوا في غابره أتقي بتحريك التاء[1]. وقد أطلق سيبويه تسمية الفعل على المصدر في حديثه عن باب ما تجيء فيه الفَعْلة، تريد بها ضرباً من الفعل[2].

المصادر التي جعلت للصناعة:

يكون مصدر الفعل المتعدي على فَعْل نحو: حَمْد وأكْل، إلاّ ما دلّت فيه على حرفه أو صناعة، فيكون على فِعَالة نحو زراعة وصناعة[3].

وقد أشار ابن المؤدب لهذا الاستعمال بقوله: «المصادر التي وضعت للصناعة تخرج عل فِعَالة كالخِبازة والقِصارة والخِياطة والإمارة والسِعاية في ولاية الصدقات»[4].

وقد عبّر ابن السراج عن ذلك بتعبير مغاير لابن المؤدب فهو يقول: «فِعَالة القيام بالشيء وعليه، نحو: الوِلاية والإمارة والخِلافة وكذلك السِقاية، التي تعني الساعي الذي يأخذ الصدقة»[5].

أسم المرّة:

يراد به المصدر الذي يدل على حدوث الفعل مرة واحدة ويكون على وزن «فَعْلَة» بفتح الفاء وسكون العين، وإذا كان الفعل ثلاثياً مثل: جلس جَلْسَة، ونظر نَظْرة، ويأتي على وزن مصدره مع زيادة تاء في آخره، إذا كان فعله زائداً على ثلاثة أحرف مثل: انطلق انطلاقة»[6].

١- دقائق التصريف ٣٤٨.

٢- الكتاب ٤/٤٤.

٣- تصريف الأسماء والأفعال ١٣٣.

٤- دقائق التصريف ١٢٣.

٥- الأصول في النحو ٣/٩١.

٦- كشاف اصطلاحات الفنون ١٦٢.

وابن المؤدب يعبّر عن هذا بقوله: «إذا أردت المرة الواحدة من جملة الأفعال الثلاثية صحيحة كانت أو سقيمة، كانت المرة الواحدة منها على فَعْلَة منصوبة الفاء ساكنة العين»(١).

وسيبويه يسميه فَعْلَة «والمرة الواحدة والمرة»(٢).

أخت المصدر:

هو اسم مصوغ من المصدر الأصلي للدلالة على صفة الحدث عند وقوعه، نحو: يعيش المؤمن عيشه كريمه، جلس التلميذ جِلْسه العاجز، ويتضمن معنى المصدر الأصلي ومعنى مصدر التوكيد ومعنى خاصاً هو هيئة الحدث وهذا المعنى الخاص لا تدل عليه صيغة مصدر النوع وحدها، ولذلك كان بعده أو قبله قرينة تحدد الهيئة من وصف أو إضافة(٣).

ويسمى اسم الهيئة لدلالته على هيئة وقوع الحدث(٤).

وقد استعمل ابن المؤدب هذا المصطلح، وذلك في قوله: «إذا أردت المرة الواحدة من جملة الأفعال الثلاثية صحيحة كانت أو سقيمة كانت المرّة الواحدة منها على فَعْلَة منصوبة الفاء ساكنة العين، فإذا كسرت أولها صارت أختاً للمصدر، نحو: الجِلْسَة والعِقْدَة والرِكْبة»(٥).

وقد أطلق ابن المؤدب هذا المصطلح على اسم الهيئة: لأنّ اسم الهيئة مصدر ولكنه جاء على هيئة وقوع الحدث؛ للدلالة على وقوعه، وبهذا تكون فِعْلَة أختاً للمصدر الأصلي، وهو حديث قد لا نجد له نظيراً إلا من جهة الدلالة العامة على هذا

١- دقائق التصريف ٤٥.
٢- الكتاب ٤/٤٤-٤٥.
٣- تصريف الأسماء والأفعال ١٤٤.
٤- أبنية الصرف ٢٢٥.
٥- دقائق التصرف ٤٥.

الأمر، ولقد تحدّث سيبويه عن اسم الهيئة بقوله: «هذا باب ما تجيء فيه الفِعْلة، تريد بها ضرباً من الفعل، وذلك قولك حَسُنَ الطِعْمه وقَتَلْتَه قِتْلَة سَوْءٍ، وبئسَت الميتة، وإنما تريد الضربَ الذي أصابه من القتل، والضرب الذي هو عليه من الطعم ومثل هذا الرِكْبَة والجِلْسَة والقِعْدة»(1).

وجاء في شرح المراح مصطلح (النوع) للدلالة على زنة فِعْلَه نحو: «حَسَنُ الطِعْمةِ والجِلْسَةِ»(2)، وهو مصطلح ينطلق من دلالة المشتق.

المصدر الذي خلقته الكسر:

هو المصدر الذي على وزن فِعْلة ويدل أحياناً على هيئة الحدث، وقد أطلق عليه ابن المؤدب الوصف السابق عند قوله: «ولا يختلف في ضم الاسم كُلْيَة وكُشْيَة، وإنما كسر الذين كسروا تشبيهاً للاسم بالمصدر الذي خلقته الكسر مثل قولك: الماء شديد الجِرْيَة وإنّ فلاناً لعظيم الفِرْيَة»(3).

المصدر الذي تَلْزَمُهُ الكسرة:

من المصطلحات التي أطلقها ابن المؤدب على اسم الهيئة قوله: «المصدر الذي تلزمه الكسرة، مثل إن فلاناً لحسن القِعْدَة والجِلْسَة، لم يجز في الياء ولا في الواو ضم، فيقول إنه لحسن الرِدْيَة والمِشْيَة»(4)، واستعمل ابن المؤدب هذا المصطلح لكون الكسر ملازماً لصيغة اسم الهيئة على وزن فِعْلة.

وأخيراً، فإنّ مصطلح المصدر مصطلح عام التقى فيه ابن المؤدب مع غيره من العلماء، كما التقى مع سيبويه في تسمية المصدر بالفعل، وتسمية اسم المرّة بالمرّة الواحدة، وأما مصطلحات اسم المصدر والمصدر الذي خلقته الكسر، والمصدر الذي تلزمه الكسرة، فهي مصطلحات خاصة به، ولم أقف على استعمالها عند غيره من العلماء.

1- الكتاب ٤/٤٤.

2- شرح المراح في التصريف ١٢٧.

3- دقائق التصريف ٢٠٤.

4- المرجع السابق ٢٠٤.

المشتقات

١- اسم الفاعل:

هو عند النحاة اسم مصوغ لما وقع منه الفعل، نحو: قارئ أو من قام به، نحو: مُنكَسِر دالاً على أصل الحدث على وجه الحدوث ويصاغ من الثلاثي على وزن فاعل كشاهد، من شَهِدَ، ومن الفعل غير الثلاثي على وزن مضارعه مع ابدال حرف المضارعة فيه ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، مثل مُكْرِم من أكرم »[١].

وقد فصّل ابن المؤدب الحديث عن اسم الفاعل في باب خاص سمّاه حكم في النعوت ووجوهها، إلاّ أنه اصطلح عليه بالدائم، في قوله: « إذا بني الدائم على المستقبل قيل: هند حائضة وجُمْلُ طالقة، على معنى تحيض وتطلق »[٢]، أي أن عنده نوع من أنواع الفعل، وقال الأعشى:

يا جارتي بيني فإنك طالقة   كذاك أمور الناس غادٍ وطارقة[٣]

ومصطلح الدائم، من مصطلحات الكوفيين للدلالة على اسم الفاعل، فالفعل الدائم عندهم قسيم للماضي والمستقبل، واسم الفاعل الذي يطلق عليه الدائم مخصوص بالعامل منه عمل الفعل »[٤] وقد أشار إلى هذا الفرّاء وثعلب، فكانا يطلقان على اسم الفاعل إذا كان عاملاً اصطلاح الفعل، أو اصطلاح الدائم بإحساسهم أنّ هذه الصيغة تدل على الحدث كما تدل على زمن تحدده القرائن اللفظية والسياقية؛ لذلك فهو يعمل النصب، كما يعمل الفعل المضارع »[٥].

١- معجم المصطلحات النحوية والصرفي ١٧٦.
٢- دقائق التصريف ٦٨.
٣- ديوان الأعشى ١١٧.
٤- شرح الكتاب ١/٤٩٣.
٥- مجالس العلماء ٣٤٩.

عند حديثه عن بناء اسم الفاعل، بقوله: «والفاعل يجمع على وجوه مختلفة، يقال: فاعل وفاعلون[1]، قال تعالى: «قل يا أيها الكافرون»[2]، أما إذا كان اسم الفاعل غير عامل، فإنه يدخل في باب الأسماء، ويطلق عليه اسماً خالياً من أي قيد لفظي كقول سيبويه: «فأما فَعلَ يَفعَل، ومصدره فَقتَل يَقْتَل قَتْلاً، والاسم قاتل وخلقه يخلقه خَلْقاً، والاسم خالق»[3].

وأما اسم فاعل في قول ثعلب: «فإذا قلنا (شجٍ) بالتخفيف كان اسم الفاعل من شجي يشجى فهو شجٍ، كقولك: عمي يعمى فهو عمٍ»[4].

اسم المفعول:

يراد به الاسم المشتق الدال على حدث وما يُوصف بوقوع الحدث عليه ويكون عل وزن مفعول إذا كان الفعل ثلاثياً، مثل نصر: منصور وكتب: مكتوب، وعلى وزن الفعل المضارع المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة إذا كان الفعل غير ثلاثي مثل: مُنْطَلق ومُسْتَخرَج»[5].

وقد أشار ابن المؤدب لمصطلح اسم المفعول بمصطلح مفعول فقط وذلك في قوله: «عندما تكون العين من الفعل العاثر والغابر مضمومة، كان النعت منه خارجاً على وجوه مختلفة، منه ما يكون على معيار فَعُول نحو قولك: رؤوف»[6]، وفي موضع أخر يقول: «إذا اشتققت مفعولاً من قضى ودعا، قلت، مقضيّ ومدْعُوّ، وهما في الأصل مقضوي ومدعوو»[7].

ولم يكن ابن المؤدب متفرداً في استعمال هذا المصطلح، فقد ورد عند سيبويه

١- دقائق التصريف ٦٩.

٢- الكافرون /١.

٣- الكتاب ٤/٥.

٤- فصيح ثعلب ٨١.

٥- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ١٦١.

٦- دقائق التصريف ٨٦ وانظر ١٦٥، ٢١١، ٢٥١، ٢٨٦.

٧- المرجع السابق ٢١٨.

المعتى»[1].

كما أن المبرد استعمله في قوله: «والمفعول مقام، ومُراد، على مثال يُقام، ويُراد»[2].

واستعمله ابن جني عند حديثه عن اختلاف الأئمة في المحذوف من مفعول[3].

وأرى أن استعمال ابن المؤدب وغيره من العلماء لمصطلح مفعول في مقام اسم مفعول استعمال غير دقيق من الناحية الصرفية، لاختلاف الدلالة في كل من المصطلحين، فقد جاء في شرح المراح "هناك فرق بين اسم المفعول والمفعول، فاسم المفعول ما وقع عليه الفعل بالقوة، والمفعول ما وقع عليه الفعل بالفعل»[4].

صيغة المبالغة:

هي نوع من أسماء الفاعلين يدل على الكثرة والمبالغة بوصف الحدث[5]، وقد استعمل ابن المؤدب مصطلح التكثير والمبالغة للدلالة على هذا المعنى بقوله: «يُصرف الفاعل (فعّال) إذا أريد بها التكثير والمبالغة، نحو قولهم منّاع والمرأة مناعة بالهاء»[6]، وعبّر سيبويه عن هذا المعنى بقوله: «قدير وعليم ورحيم لمن أراد المبالغة في الفعل»[7] وجاء في شرح المفصل قول ساعدة بن جؤية:

حتى شآها كليلٌ موهناً تملٌ   باتت طراباً وبات الليل لم ينم

١- الكتاب ١٦٤/١.
٢- المقتضب ١٠٨/١.
٣- المنصف ٢٤٨.
٤- شرح المراح في التصريف ١٣٠.
٥- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ٢٢٩.
٦- دقائق التصريف ٧٨.
٧- الكتاب ١١٥/٢.

نصب الموهن بكلسيل لأنه يعني مكل أو كال، وإنما غيّره للتكثير والمبالغة «[1].

اسم الزمان والمكان:

اسم الزمان يراد به الاسم المشتق الدال على زمن حدوث الفعل، ويأتي على وزن مَفْعَل أو مَفْعِل من الفعل الثلاثي، ومن غير الفعل الثلاثي بزنة اسم المفعول منه مثل مَطْلِعَ ومَوْعِد «[2].

وتحدّث ابن المؤدب عن اسم الزمان، وأشار له بمصطلح الوقت، فاسم الزمان يعني وقت حدوث الفعل، وذلك بقوله: «المصدر من الباب الذي كسرت في غابره مَفْعَل بنصب العين، نحو: المَجْلسَ والمَضْرَب والمَفرّ والمَخاض، قال تعالى: «وجعلنا النهار معاشا «[3] أي عيشاً، ولو أراد وقت العيش لقال: «مَعيشاً «[4]. ومصطلح الوقت مصطلح مستعمل عند سيبويه في قوله: «أما الوقت والساعات والأيام والشهوروالسنون وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر «[5]، والفرق بين استعمال سيبويه وابن المؤدب يكمن في أن سيبويه دلّ به على الاسم الدالّ على الزمان، أما ابن المؤدب فاسم الزمان عنده بمعناه الصرفي الاشتقاقي.

وفي موضع آخر يسميه سيبويه الحين، كما في قوله: «وقد يجيء المفعِل يراد به الحينُ، فإذا كان من فَعَل يَفْعِل بُنِيَ على مَفْعِل، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان وذلك قولك: أتت الناقة على مَضْرَبِها وأتت على مَنْتَجِها، إنما تريد الحين الذي فيه النِّتاج والضِّراب «[6].

١- شرح المفصل ٧٢/٦.
٢- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ١٥٨.
٣- النبأ/ ١١.
٤- دقائق التصريف ١٢٣.
٥- الكتاب ٤٠٣/١.
٦- المرجع السابق ٨٨/٤.

وفي مواضع أخرى يسميه الزمان «قالوا المَصْيِف، كما قالوا أتت الناقة على مضرْبِها أي على زمان ضِرابها»(١).

اسم المكان : يراد به الاسم المشتق الدال على مكان حدوث الفعل، وقد يكون على وزن مَفْعَل أو مَفْعِل، ويكون على وزن اسم المفعول إذا كان فعله غير ثلاثي، مثل: مَعْبَد ومَنزِل ومستشفى ومَهْبِط»(٢).

وقد استعمل ابن المؤدب مصطلح المكان للدلالة على اسم المكان، كما في قوله: «ربما يجيء المصدر على مَفْعِل بمنزلة المكان والاسم هو قليل(٣)، قال عز وجل «إلى الله مرجعكم»(٤)، وفي قوله المفتعل يكون مصدراً ومفعولاً ومكاناً»(٥)، ويطلق عليه أحياناً أخرى مصطلح الموضع كما في قوله «والوقت بمنزلة الموضع، ألا ترى أن العرب تقول: أتت الناقة على مضْرِبها، ومنتجها تريد به الوقت الذي يكون فيه النتاج والضراب»(٦)، وسيبويه يسميه أيضاً اسم الموضع بقوله: «تدخل الهاء في المواضع، قالوا: «المزِلّة أي موضع زلل، وقالوا المَعْذَرة والمَعْتَبَة»(٧).

اسم التفضيل أو أفعل التفضيل:

وهو وزن مصوغ من الفعل بشروط معينة للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة وزاد أحدهما في الالتصاق بها على الآخر نحو: علي أكرم من خالد وسعد أفضل خلقاً من سعيد.

والأصل في صيغة التفضيل أن تكون على وزن أفعل للمذكر، وفعلى للمؤنث

١- الكتاب ٨٩/٤.
٢- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ١٦٢.
٣- دقائق التصريف ١٢٣.
٤- المائدة /٤٨.
٥- دقائق التصريف ١٦٥.
٦- المرجع السابق ١٢٣.
٧- الكتاب ٨٧/٤.

وقد تحذف الهمزة من أفعل لكثرة استعمالها في ألفاظ معينة هي: خير وشر وحب(١).

واستعمل ابن المؤدب مصطلح (التفضيل) بدلاً من قوله اسم التفضيل أو أفعل التفضيل بقوله «يجوز جمع التفضيل على الأفاعل، على مذهب النعوت فيقال الأكبر والأكابر»(٢).

أي أن ابن المؤدب لم يضف كلمة اسم إلى (التفضيل)، وإلاّ فإن الدلالة بينهما واحدة، وربما تركه لأنه أراد التخفيف.

اسم الآلة:

هو ما يدل على أداة العمل ويصاغ غالباً من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي، نحو: مِبْرَد ومِنْشار، وقد يكون من غير الثلاثي المجرد، نحو مئزر من ائتزر أو من الثلاثي المجرد اللازم، نحو مِعْراج ومِصْباح، من عَرَجَ وصَبَحَ، أو من الأسماء الجامدة، نحو مَحْبَرة من الحبر، ومقلمة من القلم»(٣)، وجاء في كلام العرب، ألفاظ شذت عن القياس، نحو : مُنْخُل ومُسْعُط(٤) واستعمل ابن المؤدب هذا المصطلح بقوله: «وقد يجيء منها محتملاً لوجهين نحو: المِرْقاه والمَرْقاة والمِطْهَرة والمَطْهرة، فمن كسرها جعلها آلة ومن نصبها جعلها مكاناً»(٥).

ونراه في موضع آخر يستعمل مصطلح الأداة بقوله: «أعلم أن المستعمل من الأدوات الذي هو على معيار مَفْعِل يجيء مكسور الميم: نحو مِقْطع ومِقَص وما أشبههما، وكذلك ما كان منها بالهاء نحو المِغْرفة والمِطْرقة»(٦).

١- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٧٤.

٢- دقائق التصريف ٢٣٧.

٣- المعجم المفصل في علم افصرف ٨٠.

٤- المرجع السابق ٨٠.

٥- دقائق التصريف ١٢٦.

٦- المرجع السابق ١٢٦.

وفي اللسان الآلة هي: «ما اعتملت به من الأداة»[1]، والأداة تعني الآلة[2]. وأشار سيبويه لهذا المصطلح بقوله: «اسم ما عالجت به»[3]، وابن المؤدب باستعماله السابق يوجز وصف سيبويه.

وعلى هذا، فإن الفروق بين استعمال ابن المؤدب وغيره من العلماء كانت قليلة في هذا الباب، فمصطلح اسم الفاعل عند الكوفيين إذا كان عاملاً هو الدائم، وعند البصريين وسيبويه إذا كان غير عامل، فإنه يدخل في باب الأسماء، ويطلق عليه إمّا الاسم وإما اسم الفاعل، ويسميه ابن المؤدب الفاعل دون اسم عند الإشارة إلى بنائه فقط، وأما مصطلح اسم الآلة، فهو الآلة فقط أو الأداة، وعند سيبويه اسم ما عالجت به، وأما اسم الزمان فقد كان عنده الوقت ولا فرق بينه وبين سيبويه في هذا، إلاّ في دقة الدلالة، فهو عنده خاص باسم الزمان والمشتق، وأما التفضيل فقد جاء في مقابل المصطلح البصري أفعل التفضيل، وهو مصطلح ينظر إلى الصيغة والدلالة، وأما مصطلح ابن المؤدب (التفضيل) فينظر إلى الدلالة حسب.

١- لسان العرب (أول) ١١/٣٩.

٢- لسان العرب (أدي) ١٤/٢٥.

٣- الكتاب ٤/٩٤-٩٥ وانظر الأصول في النحو ٣/١٥١.

الفصل الثالث

الجنس والبنية العددية للكلمة

الجنس والبنية العددية للكلمة

يبحث هذا الفصل في مصطلحات ابن المؤدب التي استعملها وتندرج تحت فصل الجنس والبنية العددية للكلمة، ولم أقف على مصطلحات ابن المؤدب وحسب بل تناولت استعمالها عند غيره من العلماء، وقد قسمت هذه الدراسة على النحو الآتي:

أ- الجنس، ويتضمن:

١- المذكر (المذكر والتذكير والذكر).

٢- المؤنث (المؤنث والأنثى والتأنيث الحقيقي)

ب- البنية العددية للكلمة، ويتضمن:

١- المفرد (الإفراد، التوحيد، الوحدان، الموّحد).

- المفرد المذكر (الواحد، الرجل).

- المفرد المؤنث (الواحدة، المرأة)

٢- المثنى (التثنية).

- المثنى المذكر (الاثنان، الرجلان).

- المثنى المؤنث (الثنتان، المرأتان).

٣- الجمع (الجميع -الجماع، الجماعة، الرجال، النساء).

- جمع المذكر السالم (جمع السلامة- الجمع بالواو والنون -جمع بني على صورة واحدة).

- جمع المؤنث السالم (جمع بالتاء).

- جموع التكسير (الجمع من الثلاثة إلى العشرة -الجمع)

- جمع الجمع.

أ- الجنس:

هو الضرب من كل شيء، ومن الناس ومن الطير ومن حدود النحو والعروض والأشياء(1).

والجنس من الناس هو المذكر والمؤنث، وقد عبّر ابن المؤدب عن مصطلحي المذكر والمؤنث، بما يلي:

1- المذكر:

هو ما يصح أن تشير إليه بقولك (هذا) نحو: هذا رجل، وهذا باب(2)، وقد أشار له ابن المؤدب بقوله (المذكر) فيما يلي:

"والذين قالوا: مفاعلة، زادوا الميم في أوله لتغييره عن أصله، ولهذا المعنى سوّت العرب بين المذكر والمؤنث في النعوت التي في أوائلها زائدة، نحو مِعْطار ومِتْفَال"(3)، أي أننا نقول للرجل معطار. وللمرأة معطار، فيستوي بهذا المذكر والمؤنث، وكذلك النعت على فعيل، يقول ابن المؤدب "أن النعت إذا كان على فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث -لأنه يكون مصروفاً عن وجهه، نحو: ثوب جديد وملحفة جديدة جدّها الحائك، أي قطعها"(4).

وهذا المصطلح مستعمل عند سائر العلماء، فقد جاء في الكتاب: باب تسمية المذكر بالمؤنث، وذكر سيبويه أن مما جاء مؤنثاً صفة تقع للمذكر والمؤنث: هذا غلام يفعة وجارية يفعة، وهذا رجل ربْعة وامرأة رَبْعة(5). كما جاء هذا الاستعمال عند ابن السرّاج، فقال: "تقول: ثلاثة أشخص وإن عنيت نساءً؛ لأن الشخص اسم مذكر، وكذلك: ثلاث أعين، وإنْ كانوا رجالاً؛ لأن العين مؤنثة، تريد الرجل الذي هو عين القوم"(6).

1- لسان العرب (جنس) 6/43.

2- المعجم المفصل في المذكر والمؤنث 61.

3- دقائق التصريف 157.

4- المرجع السابق 82.

5- الكتاب 3/237.

6- الأصول في النحو 2/428.

التذكير:

هو جعل الاسم مذكراً لفظاً ومعنى، نحو: (رجل) أو جعل الأسم المؤنث مذكراً نحو (كاتبة – كاتب)(١).

واستعمل ابن المؤدب هذا المصطلح للدلالة على المذكر بقوله: إن الياء علامة التأنيث في أمر المرأة، وعلامة التذكير في الغابر(٢).

أي أن الياء تدل على المذكر في المضارع كقولنا يذهب، ولو أردنا التأنيث لقلنا تذهب. وهذا المصطلح استعمله ابن يعيش ، بقوله "التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بدّ من دليل عليهما، ولمّا كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه، لم يحتجْ المذكر إلى علامة(٣).

- **الذكر:**

من المصطلحات التي استعملها ابن المؤدب التي تدل على المذكر، مصطلح (الذكر) يقول: "قالت العرب: هذه بِلْيُ سفر، وبلْوُ سفر، بالياء والواو، وأصلها من الواو، لأنهم يقولون، قد بلأني فلان، أي قهرني، وغلبني، فبنوا بْلي سفر، على بلاّني، وقالوا: بِلْوٌ، على الأصل، ولم يسمع في أوّله الضم، ومثله مما قيل بالواو، ولم يختلف فيه: (جرْوٌ) و (جِرْوَة)؛ لأن الأنثى من هذا لها ذكر، و (كِسْوَة) و (رِشْوَة) وأشباههما لا ذكر لها(٤).

ويقوله الذي رواه عن الخليل بن أحمد، قالوا: علياء بالياء؛ لأنه لا ذكر لها فأرادوا أن يفرقوا بين ماله ذكر وما ليس له ذكر، ألا تراهم أنهم قد قالوا: (عشواء) و (قنواء) فلم يختلفوا فيه إذا كان له ذكر(٥).

١- المعجم المفصل في علم الصرف ١٧١.

٢- دقائق التصريف ٢٨٩.

٣- شرح المفصل ٥/٨٨، وانظر الكتاب ٢/٣٨، والمقتضب ٣/٢٤٨ والأصول في النحو ٢/٤٠٨.

٤- دقائق التصريف ٣٠٦.

٥- المرجع السابق ٢٩٩.

- **المؤنث:**

هو ما يصح أن تشير إليه بقولك (هذه)، نحو: (فتاة) و (هرة) و (طاولة)(١)، وأشار ابن المؤدب لهذا المصطلح بقوله: "المذكر أخف من المؤنث؛ لأن المذكر أصل، والمؤنث طارئ عليه خارج منه ألا ترى أنك تقول لشخص تراءى لك من بُعدٍ" هذا شيء ولعله أنثى(٢) واستعمل سيبويه هذا المصطلح بقوله: اعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة(٣) قال الفرزدق:

ولكنْ ديافيٌّ أبوهُ وأمُّهُ   بِحورانَ يعصِرنَ السَّليط أقاربُه(٤)

وورد عند المبرد المصطلح نفسه، في قوله: "وما كان من المذكر، مجموعاً بالواو، والنون، نحو: مسلمون وصالحون، فهو أدنى العدد؛ لأنه على منهاج التثنية، ونظير ذلك من المؤنث ما كان بالألف والتاء نحو: مسلمات وصالحات"(٥) وهذا يشير إلى أن هذا المصطلح من مصطلحات المرحلة الأولى، ووصل إلى استعمال ابن المؤدب ناضجاً.

- **التأنيث:**

هو الحاق آخر المذكر بعلامة تأنيث، نحو (كاتب - كاتبة)(٦).

وأشار ابن المؤدب لهذا المعنى بقوله: "اعلم أن الواو والياء والألف هي أمهات الزوائد، والهمزة والتاء والميم أولاً، وهمزة التأنيث في مثل: حمراء وخنفساء،

١- المعجم المفصل في المذكر والمؤنث ٦٢.

٢- دقائق التصريف ٢٩٤.

٣- الكتاب ٢/٤٠.

٤- ديوان الفرزدق ١/٤٦

٥- المقتضب ٢/١٥٦

٦- المعجم المفصل في علم الصرف ١٦٨.

والألف والنون في مثل: غضبان وزعفران، والتاء للتأنيث في تمرة"[1].

فابن المؤدب بهذا القول يدرج العلامات الدالة على المؤنث، وهي همزة التأنيث والألف والنون، والتاء للتأنيث، وجاء هذا الاستعمال عند سيبويه، فقد قال: تقول في المؤنث ما تقول في المذكر، إلاّ أنك تجيء بعلامة التأنيث في فاعله، وفي ثنتين، واثنيتن، وتترك الهاء في ثلاث وما فوقها إلى العشر[2].

وفي الأصول التأنيث يكون على ضربين:- بعلامة وبغير علامة، فعلامة التأنيث في الأسماء تكون على لفظين، وأحد اللفظين، التاء، تبدل منها في الوقف هاءً في الواحدة، والآخر الألف[3].

الأنثى:

وقد استعمل ابن المؤدب مصطلح الأنثى للدلالة على المؤنث في قوله:

"إذا كان الاسم على مثال سكران، وسكرى، فأظهر الواو في ذوات الواو والياء في ذوات الياء، كانت له أنثى أو لم تكن، أو كان للأنثى منه ذكراً أو لم يكن، وذلك مثل: نشوان ونشوى، وشهوان وشهوى" [4]، أي أن مؤنث نشوان نشوى ومؤنث شهوان شهوى.

واستعمل سيبويه هذا المصطلح بقوله: "ثلاث ذود؛ لأن الذَّود أنثى وليست باسم كُسِّر عليه مذكر"[5].

التأنيث الحقيقي:

يعرفه الشريف الجرجاني بقوله "المؤنث الحقيقي ما بإزائه ذكر من الحيوان، كامرأة وناقة، وغير الحقيقي ما لم يكن كذلك، بل يتعلق بالوضع والاصطلاح،

١- دقائق التصريف ٢٧١.

٢- الكتاب ٣/٥٥٩.

٣- الأصول في النحو ٢/١٠٧.

٤- دقائق التصريف ٣٠٠.

٥- الكتاب ٣/٥٦٤.

كالظلمة والأرض وغيرهما" (١).

والمؤنث الحقيقي اللغوي في الاصطلاح "هو ما دلت عليه علامة من علامات التأنيث، سواء أظهرت على الكلمة نفسها، نحو: فاطمة وليلى وصحراء، أم ظهرت في السياق دون الكلمة نفسها نحو: قامت هند ودعد، أو فيهما معاً، نحو: أتت ليلى، أو في أحدهما دون الآخر نحو: هذا معاوية، فإن هذا للمذكر؛ لأن المشار إليه مذكر على الحقيقة، وهذا رأي معاوية، مؤنث من الناحية اللغوية الشكلية(٢).

وأشار ابن المؤدب إلى هذا المصطلح عند حديثه عن الهاء التي في الناقة، ولا توجب التأنيث الحقيقي وذلك أننا نجد مثل الناقة تكون فيها هاء التأنيث وهي واقعة على المذكر، من ذلك الشاة تقع على المذكر والمؤنث وفيها علامة التأنيث قائمة(٣). وقال في موضع آخر المرأة لا تقع ولا أمثالها على المذكر في حال، والتأنيث الذي فيها تأنيث حقيقي، والدليل على هذا أنهم يقولون: الدابة اشتريتها، والشاه أعجبني(٤) وقد جاء استعمال هذا المصطلح عند المبرد في قوله: "التأنيث والتذكير في الواحد، على ضربين، أحدهما: حقيقة والآخر: لفظ، فأما الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة، وجميع الحيوان؛ لأنك لو سميت رجلاً طلحة، لخبرت عنه، كما يخبر إذا كان اسمه مذكراً، ولو سميت امرأة أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكر لخبرت عنها، . كما كنت تخبر عنها واسمها مؤنث، وذلك نحو:امرأة سميتها جعفراً، فتقول: جاءتني جعفر، كما تقول جاءتني حمدة، ولا يجوز أن تقول: جاءني، لأن التأنيث حقيقة، كما لا يجوز أن تقول جاءتني طلحة، وأنت تعني رجلاً"(٥).

وعبر عن هذا المعنى ابن السراج بقوله "والسماء تكون واحدة، مؤنثة بالبنية على وزن أعناقٍ وأتانٍ، وكل ما أنث وتأنيثه غير حقيقي، والحقيقي المؤنث الذي

١- التعريفات ٢٦٦.

٢- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية ١٦.

٣- دقائق التصريف ٦٦.

٤- المرجع السابق ٦٧.

٥- المقتضب ٢٤٨/٣.

له ذكر"(1).

وخلاصة القول أن مصطلحات المذكر والتذكير، مصطلحات عامة ليست خاصة بابن المؤدب بل التقى فيها مع غيره من العلماء وأما مصطلح الذكر، فلم اعثر عليه عند غيره من العلماء ممن سبقوه، ومصطلح المؤنث والتانيث والأنثى والتانيث الحقيقي، فهي أيضاً مصطلحات التقى بها ابن المؤدب مع غيره من العلماء السابقين، وربما أمكننا أن نعيد السبب في هذا إلى تحصُّن هذه المصطلحات بالمعنى اللغوي الذي يدفع إلى استعمالها، وهي أقرب إلى المصطلحات الوصفية التي رافقت نشأة الدرس اللغوي العربي.

ب- البنية العددية للكلمة

العدد: "هو مقدار ما يعد ومبلغه"(2)

وللأسماء باعتبار العدد ثلاث حالات: المفرد - المثنى - الجمع.

وفيما يلي أقسامه عند ابن المؤدب مع بيان عبارته ومصطلحه.

1- المفرد:

هو ما دل على واحد من الناس، نحو: رجل أو الحيوان نحو: كلب، أو شيء نحو: حجر(3).

وعبر عنه ابن المؤدب بمصطلحات عدة هي:

- الإفراد: وجاء هذا المصطلح عند ابن المؤدب في قوله: "ولا يجوز أن يقال: قتولة ولا صبورة، إلا عند الإفراد، فقد قالت العرب: هي عدوةالله بإثبات الهاء"(4).

وهو مصطلح منبثق من المعنى اللغوي له. ويبدو أن هذا المصطلح من

1- الأصول في النحو 2/415.

2- لسان العرب (عدد) 3/282.

3- المعجم المفصل في علم الصرف 292.

4- دقائق التصريف 74.

مصطلحات الفترة الأولى للدراسات اللغوية، فقد وجدت المبرد يعبر عنه بقوله: "فأما ذيت وذية فإنما هي كنايات عن الخبر، كما يكنى عن الاسم المعْروف بفلان، وعن العدد بأن يقال: كذا وكذا، ولم يوضع على الإفراد، فلذلك بُنيت والتاء متحركة بالفتح لالتقاء الساكنين، من حيث حركت آخر أين وكيف وما أشبه ذلك"(١).

التوحيد:

التوحيد في الاصطلاح يساوي المفرد(٢). ولذا فلا غرابة في استعماله عند ابن المؤدب الذي استعمله بقوله: "إذا جعلت الاثنين من الترقوة، بطرح الهاء لم يجز ترقوتان، وإن كنت تريد الهاء لأنك إذا ثنيت لم تسقط الهاء من الاثنين إلا أن يكونا لا واحد لهما، لا يفترقان، والترقوة معروفة في التوحيد"(٣) ولذا يمكن القول إن هذا المصطلح شديد الالتصاق بالمعنى اللغوي المعجمي، وعليه، فإن استعماله أمر متوقع في بداية الدرس اللغوي، ومرحلة عدم الاستقرار التي عانى منها المصطلح.

الوحدان:

استعمل ابن المؤدب مصطلح الوحدان للدلالة على المفرد بقوله: "يقال: رحالة ورحائل وعصابة ، وعصائب وذؤابة وذوائب، وإنما اقتصرت على هذا المقدار من باب الجمع والوحدان"(٤) وقال "فإن قال قائل لمَ لمْ تذكّر الفعل في التثنية كما ذكرته في الجماعة، قلت: لأن التثنية تخرج أبداً في جميع الأشياء على لفظ الوُحْدان وسمتها، والجمع يخالف الوُحْدان، ألا ترى أنهم قالوا: رجل ورجلان وقوم، وبعير وبعيران وابل، فقيل بالجمع في الوجهين لتغيرها عن سمة الواحد"(٥). وهو مصطلح مرتبط بالمعنى اللغوي أيضاً.

١- المقتضب ٣/١٨٣.

٢- المعجم المفصل في علم الصرف ١٩٠.

٣- دقائق التصريف ٣٢٣.

٤- المرجع السابق ٤٠٠.

٥- المرجع السابق ١٤٥.

الموّحد:

دلّ هذا المصطلح عند ابن المؤدب على المفرد، في قوله "اعلم أن الفعل إذا كان مقدما على الاسم كان موحدا في تثنية اسم وجمعه"(1).

وقال "إذا قدمت فعل المرأة عليها أيضاً موحدا مؤنثاً في التوحيد والتثنية"(2).

وهذا المصطلح كالمصطلحات السابقة من حيث التصاقه بالمعنى المعجمي اللغوي المباشر، ويمكن أن نستنتج من هذا التعدد في مصطلحات هذه الزمرة أن المرحلة التي كتب بها هذا الكتاب، كانت مرحلة غير مستقرة من حيث وضع المصطلحات، ولهذا فإن استعمالها كان مدفوعاً بالمعنى اللغوي، ولم تستعمل على أنها مصطلحات مستقرة في أغلبها.

المفرد والمذكر:

الواحد:

الواحد في الاصطلاح يساوي المفرد(3)، وقد دل عند ابن المؤدب على المفرد والمذكر، قال: "قال عز وجل "حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميت"(4).

فقال: ثقالاً فجعله جمعاً على السحاب، ثم قال: سقناه فجعله واحدا على السحاب أيضاً، والسحاب واحد في اللفظ جمع في المعنى؛ لأن الواحد منه سحابةٌ وسحاب للجميع" (5).

1- دقائق التصريف ١٣٥.

2- المرجع السابق ١٤٥.

3- المعجم المفصل في علم الصرف ٤٢٤.

4- الأعراف /٥٧.

5- دقائق التصريف ١٣٩.

وقوله "كَرَوان للواحد وجمعه كِرْوَان"(١).

ومثل ذلك قوله تعالى "قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلهاً واحداً"(٢).

ونجده عند سيبويه، في قوله " زعم الخليل أن أشياء مقلوبة كَقُسِيٍّ، فكذلك فُعل بهذا الذي هو في لفظ الواحد ولم يكسَّر عليه الواحد"(٣).

وعند المبرد في قوله: "واعلم أن التثنية لا تخطئ الواحد، فإذا قيل لك: ثنّه وجب عليك أن تأتي بالواحد ثم تزيد في الرفع ألفاً ونوناً، وفي الخفض والنصب ياءً ونوناً"(٤).

الرجل:

الرجل هو الذكر من نوع الإنسان وهو خلاف المرأة(٥)، وقد استعمل ابن المؤدب مصطلح الرجل ليدل على المفرد المذكر، فقد قال: "ومنها ما يكون على وزن فعول: لَجوج وجمعه لجج للرجال والنساء، وهذا مما يستوي فيه الرجل والمرأة، ولا يجوز إدخال الهاء في نعتها..."(٦).

وهذا يعني أننا نقول رجل لجوج وامرأة لجوج، وإذا أردنا المفرد المذكر والمفرد المؤنث فيما يكون على وزن فَعُول.

وقال ابن المؤدب: "وفي المغايبة للرجل لا يأتيه طعام يُرزقه، فالرجل هنا مقابل المفرد المذكر الغائب"(٧).

١- دقائق التصريف ٤٠١.

٢- البقرة/ ١٣٣.

٣- الكتاب ٣/٥٦٤.

٤- المقتضب ٢/٤٠، وانظر شرح المفصل ٥/١٠٥.

٥- لسان العرب (رجل) ١١/٢٦٥.

٦- دقائق التصريف ٢٠١.

٧- المرجع السابق ٢٧٩.

وهذا ما درج على استعماله كثير من العلماء منهم سيبويه، في قوله: اعلم أنك تثني مَنْ إذا قلت رأيت رجلين، كما تثني أياً، وذلك قولك: رأيتُ رجلين، فتقول: منين كما تقول (أيين)، إلاّ أن الواحد يخالف أياً في موضع الجر والرفع، وذلك قولك: أتاني رجل فتقول منو(١).

أي أن الحال يختلف عند الواحد (الرجل) المفرد المذكر، وعبّر المبرد عن هذا الاستعمال بقوله: "إذا قال لك رجل: رأيت رجلاً -قلت- أياً؟

وذلك أنك أردت أن تحكي علامة، فإن قال: جاءني رجل، قلت: أيّ؟

موقوفه، فإن وصلت قلت: أيٌ يا فتى؟"(٢).

المفرد المؤنث:

الواحدة:

مصطلح الواحدة يساوي المفرد المؤنث، وهذا ما أراده ابن المؤدب بقوله "أما الذي يجوز فيه طرح الهاء أنثاه فقولك: كلاهما، تريد: كلتاهما، وأيُّهما تريد: أيتهما، تريد التأنيث في الواحدة"(٣).

وجاء في القرآن الكريم " كان الناس أمة واحدة"(٤)، وقوله تعالى: "فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم، وإن كانت واحدة فلها النصف"(٥).

وأشار سيبويه لهذا المصطلح في قوله: "... في الواحدة إذا كانت من الآدميين أقل منه في سائر الحيوان ألا ترى أن لهم في الجميع حالاً ليست لغيرهم، لأنهم الأوْلون وأنّهم قد فُضّلوا بما لم يفضل به غيرهم من العقل والعلم ..."(٦).

١- الكتاب ٢/٤٠٨- ٤٠٩.

٢- المقتضب ٢/٣٠٢.

٣- دقائق التصريف ٣٢٣.

٤- البقرة /٢١٣.

٥- النساء ١١.

٦- الكتاب ٢/٣٩.

- المرأة:

المرأة تأنيث امرئ[1].

واستعمل ابن المؤدب هذا المصطلح للدلالة على المفرد المؤنث في قوله: "إذا أمرت المرأة أو نهيتها قلت: "اضْربِنْ ولا تضْربِنّ" [2]. وقال " قال الله عز وجل "لا يأتيكما طعام تُرزقانه"[3]، يقول للمرأة: لا يأتيك طعام تُرزقينه"[4].

وجاء هذا الاستعمال عند سيبويه في قوله "إذا قيل: رأيت رجالاً قلت: مَنِينَ كما تقول: أيِّينَ، وإن قيل رأيت امرأة قلت: منهْ؟ كما تقول أيّةْ"[5].

وعند المبرد:

" إن قال: جاءتني امرأة قلت: أيّة فإن وصلت قلت: أيةٌ يا فتى؟"[6]. ووجود هذا المصطلح عند سيبويه والمبرد يعني أنه من مصطلحات المرحلة الأولى، وأنه وصل إلى ابن المؤدب عن طريق مؤلفاتهما وربما المؤلفات، الكوفية لأنه قد يكون من مصطلحات الخليل، حيث كان المصطلح في بدايته.

٢- المثنى:

اسم معرب يدل على اثنين من المذكر والمؤنث اتفقا لفظاً ومعنى بزيادة ألف ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر نحو: "جاء الولدان" و "علمت التلميذين" و "سلمت على الصديقين" ويسمى أيضاً التثنية[7].

وقد أشار له ابن المؤدب بمصطلح التثنية، والتثنية هي:

١- لسان العرب (مرأ) ١٥٦/١.

٢- دقائق التصريف ١١٥.

٣- يوسف /٣٧.

٤- دقائق التصريف ٢٧٨.

٥- الكتاب ٤٠٧/٢- ٤٠٩.

٦- المقتضب ٣٠٢/٢.

٧- المعجم المفصل ٣٥٩.

"جعل الاسم مثنى نحو رجل رجلان[١]" يقول ابن المؤدب "ولا يجوز تثنية الجمع، فيقال في أكْرُع أكرعان، ولا في أقوال أقولان، وإنما قالوا: أبلانِ وغَنمان، لأنه لا واحد لها من لفظه"[٢].

وعند قوله "قال الله عز وجل: "دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحاً"[٣].

ولم يجز لهم طرح الواو والياء في دعوا وبكيا، كراهية التقاء الساكنين، مخافة التباس الواحد بالتثنية"[٤]، أي أننا عند حذف الواو من دعوا تصبح دعا ومن بكيا تصبح بكا، وبهذا الحذف يلتبس علينا الواحد بالمثنى.

وجاء هذا الاستعمال عند سيبويه، فقد قال "وإذا قلت: ذهبت جاريتاك أو جاءت نساؤك، فليس في الفعل اضمار، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع، وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة اضمار كالواو والألف، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة وليست باسم"[٥].

كما وجاء هذا الاستعمال عند المبرد بقوله: "تقول في تثنية قرّاء، قرّاءان وفي تثنية خطّاء خطاءان"[٦]. وعبر ابن السراج عن هذا الاستعمال بقوله: "والاسم المعتل الذي لامه ياء قبلها كسرة نحو: قاضٍ وغازٍ فنثنيه: قاضيان وغازيان، ونجمعه قاضون، وتثبت الياء في التثنية وتسقط في الجمع، كما كانت في مصطفى إذا ثنيت فقلت: مصطفيان، وإذا جمعت قلت: مصطفون، والتثنية تردُّ فيها الأشياء إلى أصولها" [٧]. فهو على هذا مصطلح عام كان مستعملاً عند السابقين على ابن المؤدب كما نرى.

١- المرجع السابق ١٦٨.

٢- دقائق التصريف ٤٠٤.

٣- الأعراف /١٨٩.

٤- دقائق التصريف ٢٩٤.

٥- الكتاب ٣٨/٢.

٦- المقتضب ٣٩/٣ وانظر شرح المفصل ١٤٧/٤ و ١٥٣/٤.

٧- الأصول في النحو ٤١٩/٢.

-المثنى المذكر:

-الاثنان:-

هو استعمال أدرجه ابن المؤدب في كتابه للدلالة على اثنين من المذكر بقوله: "والمفاعلة تكون من واحد، وأكثر ما تكون من اثنين نحو: المماصعة وهو المجالدة بالسيوف"(١).

قال الشاعر:

إذا ما زرت قيسايا ابن هند   فسائل كيف ماصعهم حبيب(٢)

استعمل سيبويه هذا المصطلح بقوله: إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، كالمعاقبة، نحو قولك: زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء وكما قالوا في مُغْتلم: مُغيلمٌ ومُغَيْلِيمٌ، وكأنَّ الياء صارت بدلاً مما حذفوا وإنما حذفوا التاء لأنه صار إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عندهم الواو والألف(٣).

الرجلان:

ذكرنا أن ابن المؤدب استعمل مصطلح الرجل للدلالة على المفرد المذكر، وقد استعمل أيضاً مصطلح (الرجلان) للدلالة على المثنى المذكر، في قوله "وإذا أخبرت عن الرجلين قلت: يفعلان، بألف علامة للتثنية ونون بعدها علامة للرفع ... "(٤).

وقد ورد هذا الاستعمال عند سيبويه في قوله: اعلم أنك تثني (مَنْ) إذا قلت رأيت رجلين كما تثنيَّ أياً وذلك قولك: رأيت رجلين، فتقول مَنَيْن [كما تقول أيَّيْن]، وأتاني رجلان، فتقول منانِ(٥).

١- دقائق التصريف ١٥٨.

٢- ديوان الهذليين ١/٩٣.

٣- الكتاب ٢/٣٨.

٤- دقائق التصريف ٢٩.

٥- الكتاب ٢/٤٠٨.

المثنى المؤنث:

هو مـــا دل على اثنين من المؤنث، وقـــد عـــبـــر عن هذا المعنى ابن المؤدب بمصطلحات مختلفة وهي:

الثنتان:

يدل هذا المصطلح على المثنى المؤنث في قـول ابن المؤدب "تقـول: هذا قِنْوٌ، وهذان قِنوان، وهذه قِنوان، ولا تجد بين لفظ الاثنين والجمع فرقاً، ومن قال ذلك في القنوان لم يجزْله أن يجمع النسوة: نسيان، بتبديل الواو ياء، وذلك أنك لو ثنيت (النسوة) لقلت: نِسوان، فكانت الياء تفرق بين الجمع وبين الثنتين"(1).

وقد جاء هذا المصطلح عند سيبويه في قوله "تقول في المؤنث ما تقول في المذكر، إلا أنك تجيء بعلامة التأنيث في فاعله وفي ثنتين واثنين وتترك الهاء في ثلاث وما فوقها إلى العشر"(2).

المرأتان:

استعمل هذا المصطلح عند ابن المؤدب للدلالة على المثنى المؤنث في قوله: "إذا أخبرت عن المرأتين قلت: فعلتا، بتحريك التاء لمجيء الألف بعدها فرقاً بين الموصول والمفصول"(3).

وجاء هذا المصطلح عند سيبويه في قوله: اعلم أنك تثني مَنْ إذا قلت رأيت رجلين، كما تثني أياً، وإن قلت رأيت امرأتين قلت مَنْتين، كما قلت أيّتيْن(4)، وهذا المصطلح والمصطلح السابق (الثنتان) يدفع إلى استعمالهما أمران: الأول أن المصطلح كان في بدايته والثاني المعنى اللغوي الذي يتطلب الوصف عن طريق الدلالة في ظل عدم وجود المصطلح الفني.

١- دقائق التصريف ٢١٠.

٢- الكتاب ٣/٥٥٩.

٣- دقائق التصريف ٢٢.

٤- الكتاب ٢/٤٠٨-٤٠٩.

٣- الجمع:

الجمع في الاصطلاح ما دل على ثلاثة فأكثر، إما بزيادة في آخره نحو: "معلم أو معلمة- معلمون- معلمين- معلمات". أو بتغير في بنية مفردة، نحو: عَين- أعين- عيون" و "أسد- آساد- أُسُد- أُسود"، ويقابله الاسم المفرد.

ويسمى أيضاً: المجموع- الجماع والجميع والجماعة، وأنواعه هي: جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير(١).

وقد عبر ابن المؤدب عن هذه الجموع بمسميات مختلفة سيتم الحديث عنها في هذا الموضع من الفصل.

الجمع:

أشار ابن المؤدب لمصطلح الجمع بقوله "وقد جمع العرب الطُّلى: طُليْان، طِلْيان. بالضم والكسر. ولو قالوا: (طُلوان) بالواو لكان جائزاً، لأن العرب تقول: طلوتُ وطليتُ الطّلىَ، أي: ربطته برجله، بالواو وبالياء، ولم يسمع (طُلوان) في جمعه"(٢).

ومن المصطلحات التي استعملها ابن المؤدب لتدل على معنى الجمع.

الجميع:

فالجميع في الاصطلاح يقابل الجمع(٣).

وقد وردت بهذا المعنى عند ابن المؤدب في قوله "إذا أخبرت عن الجميع قلت: دعوْا وبكوْا، وأصلهما دعووُا، وبكيُوا وقياسهما دَعاوا وَبكاوا ..."(٤).

١- معجم المصطلحات الصرفية ٤٩، وانظر المغني الجديد في علم الصرف ٢٧٩، وانظر المعجم المفصل في علم الصرف ٢٠٠.

٢- دقائق التصريف ٢١٠.

٣- المعجم المفصل في علم الصرف ٢١٢.

٤- دقائق التصريف ٢٩٤.

وورد هذا الاستعمال عند سيبويه في قوله "وقالوا: معشر كرم، فقالوا: هذا كما يقولون هو رضا إنما يريدون المرضيّ، فجاء للفاعل كما جاء للمفعول وربما وقع على الجميع، وجاء واحد الجميع على بنائه وفيه هاء التأنيث كما قالوا بيض وبيضة وجوز وجوزة وذلك قولك: هذا شمطٌ وهذه شمطة وهذا شيب وهذه شيبة[1]. أي أن هذا المصطلح من مصطلحات المرحلة الأولى أيضاً، ووصل إلى ابن المؤدب ناضجاً فاستعمله على هدي استعمالهم.

الجماع:

في الاصطلاح الجمع[2].

واستعمل عند ابن المؤدب للدلالة على الجمع في قوله "إذا جمعت قلت: غازون، قاضون، وهما في الأصل غازيون قاضيون، لأن الياء والواو هما اللام من الفعل، غير أن الواو صارت ياءً للكسرة التي قبلها، ثم إن الياء قد سكنت من قبل الحركة التي قبلها واو الجماع ساكنة فطُرحت الياء؛ لئلا يجتمع ساكنان ثم حوّلت ضمة الياء إلى الحرف قبلها وذلك أن الحرف قبلها لو ترك على كسرته لم تصح واو الجماع"[3]. ويعتبر هذا المصطلح من مصطلحات النشأة الأولى لوروده عند الأصمعي في قوله: بشامة: شجرة يستاك بها طيّبة الريح، والجماع البشام[4].

الجماعة:

والجماعة في الاصطلاح الجمع[5]، وجاء عند ابن المؤدب ليدل على الجمع، في قوله "فإن قال قائل لم لم تذكّر الفعل في التثنية كما ذكرته في الجماعة قلت لأن التثنية تخرج أبداً في جميع الأشياء، على لفظ الوُحدان وسمتها" [6].

١- الكتاب ٤/٤٤.

٢- المعجم المفصل في علم الصرف ٢٠٠.

٣- دقائق التصريف ٢٢٧.

٤- اشتقاق الأسماء ١٢٢.

٥- المعجم المفصل في علم الصرف ٢٠٠.

٦- دقائق التصريف ١٤٥.

وقد استعمل ابن السراج هذا المصطلح في قوله "الأعناق الجماعات من ذلك قولك جاءني عُنق من الناس، أي جماعة"(١).

الرجال والنساء:

أشار ابن المؤدب لجماعة الرجال والنساء بمصطلح الرجال والنساء في قوله: "يكون على وزن فعول نحو: لَجُوج وجمعه لَجُجٌ للرجال والنساء وهذا مما يستوي فيه الرجل والمرأة، ولا يجوز إدخال الهاء في نعتها"(٢).

النسوة:

ويستعمل ابن المؤدب مصطلح النسوة للدلالة على جماعة النساء في قوله: "إذا خاطبت النسوة قلت فعلتُنَّ، بنون في آخر البناء مشددة"(٣).

أنواع الجمع:

يوجد في اللغة العربية نوعان من الجمع لكل منهما نظام يختلف عن الآخر هما:

١- النوع الذي يسلم مفرده من تغيرات صوتية طفيفة مثل معلّم- معلمون- معلمين- معلمات، كالجمع السالم الدال على جماعة الذكور العقلاء، والجمع السالم الدال على الإناث العاقلات.

٢- النوع الذي يعتمد نظام التحول الداخلي الذي يغير بنية مفرده تغيراً واضحاً، نحو (كاتب- كتبه- كُتّاب- كواتب) وسميّ بجمع التكسير وفيما يلي هذه الأنواع عند ابن المؤدب مع بيان عبارته ومصطلحه:

جمع المذكر السالم:

هو جمع بزيادة واو ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر

١- الأصول في النحو ٢/٤٧٩.

٢- دقائق التصريف ٢٠١.

٣- المرجع السابق ٢٦.

نحو: عاد المسافرون، وأكرمت المجتهدين، وأحسنت إلى العاملين، وسمي بالسالم؛ لأن صيغة مفردة تسلم عند الجمع، ويسمى أيضاً: الجمع الصحيح وجمع السلامة(١).

وقد استعمل ابن المؤدب مصطلحات مختلفة للدلالة على جمع المذكر السالم، وهي:

جمع السلامة:

يقابل في الاصطلاح الجمع السالم، وسمي بالسالم لسلامة بناء مفرده عند الجمع، نحو (عالم- عالمون)(٢).

ويقول ابن المؤدب: "إذا جمعت المريض جمع السلامة قلت مريضون"(٣).

وجاء في شرح المفصل مصطلح جمع السلامة عند حديث ابن يعيش عن أنواع الجمع فهو يقول: "الجمع على الضربين؛ جمع تصحيح وجمع تكسير، فجمع الصحة ما سلم فيه واحده من التغير، وإنما تأتي بلفظه من غير تغيير، ثم تزيد عليه زيادة تدل على الجمع، والمجموع جمع السلامة على ضربين: جمع سلامة مذكر ومؤنث، فالمذكر يكون آخره بالرفع بالواو والنون، نحو: الزيدون و المسلمون، وفي الجر بالياء المكسور ما قبلها والنون، نحو: الزيدين والمسلمين، والنصب محمول على الجر"(٤).

وفي الأصول يقول ابن السراج: "فإن جمعت المنقوص جمع السلامة فإنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي قبلها على حالها، فتقول في مصطفى مصطفون"(٥).

الجمع بالواو والنون:

يطلق ابن المؤدب أحياناً تسمية ما يجمع بالواو والنون على جمع المذكر

١- المعجم المفصل في علم الصرف ٢١٠.

٢- المرجع السابق ٢٠٢.

٣- دقائق التصريف ٩٣.

٤- شرح المفصل ٥/٢-٣.

٥- الأصول في النحو ٢/٤١٨.

السالم بقوله "إن النعت على وزن فعلان يصير مقيداً (بفعلى) فإذا أزلت التقييد عنه قلت في أنثاه (فعْلانة) وجاء الإجراء إذ ذاك لزوال التقييد، ولا يجوز جمعه بالواو والنون ولا جمع مؤنثه بالتاء فإذا جعلت مؤنثه فعْلانة جاز إذ ذاك بالواو والنون والتاء، لاتفاقهما فقد قالوا: ندمْان وندْمانون وندْمانة وندمانات"[1] فقد جاء هذا الاستعمال في الكتاب في قول سيبويه "اعلم أنك إذ جمعت اسم رجل فأنت بالخيار إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر"[2].

وفي شرح المفصل يقول ابن يعيش "الجمع بالواو والنون فيما كان من الصفات للعقلاء الذكور غير ممتنع، كقولك: صعبون وحسنون"[3].

جمع بني على صورة واحدة:

في الاصطلاح هو جمع المذكر السالم[4]، وقد أشار ابن المؤدب لهذا المصطلح في قوله: مثْل الفراخ نتقت حواصلُهْ، ولم يقل حواصلها؛ لأن الفراخ لفظ لم يبن على واحدة فجاز أن يذهب به إلى الفرخ، ولو قال قائل: الذاهبون، قال: لم يجزْ؛ لأن هذا جمع بني على صورة واحدة[5].

جمع المؤنث السالم:

هو ما جمع بألف وتاء زائدتين، نحو: مرضع- مرضعات، وسمي بالسالم لأن صيغة مفردة، تسلم عند الجمع، ويسمى أيضاً: الجمع بألف وتاء مزيدتين[6]. وقد عبر ابن المؤدب عن هذا المصطلح في قوله: وهذه الصورة من النعوت (فعلان ومؤنثه فعلانة) ولا يجوز جمعه بالواو والنون ولا جمع مؤنثه بالتاء، فإذا جعلت مؤنثه

١- دقائق التصريف ٩٦.

٢- الكتاب ٣/٣٩٥.

٣- شرح المفصل ٥/٢٧.

٤- المعجم المفصل في علم الصرف ٢٠٩.

٥- دقائق التصريف ١٤٤.

٦- المعجم المفصل في علم الصرف ٢٠٦-٢٠٧.

فعلانة جاز إذ ذاك بالواو والنون التاء، لا تفاقهما، فقد قالوا: ندمان وندمانون وندمانة وندمانات[1].

ونجد هذا المصطلح عند سيبويه كما في قوله "رجل رَبْعة، وجمعوها بالتاء فقالوا: ربعات، ولم يقولوا: رَبْعُون"[2].

كما أشار له ابن السراج في الأصول بقوله: اعلم أن الممدود بمنزلة غير المعتل تقول في كساء: كساءان وهو الأجود، فإن كان لا يتصرف وأخره زيادة جاءت للتأنيث، فإنك تبدل الألف واواً، وكذلك إذا جمعته بالتاء، في قولك: حمراوان وحمراوات[3].

جموع التكسير:

جمع التكسير وهو ما دل على أكثر من اثنين، وتغيّر بناء مفرده، إما بزيادة على أصول مفرده، نحو: (قلب- قلوب) وإما بنقص عن أصول المفرد نحو: (قيمة- قيم) وإما باختلاف الحركات مع الزيادة نحو: (مصباح) مصابيح وإما باختلاف الحركات مع النقصان، نحو (رسول- رسل) وإما باختلاف الحركات دون زيادة أو نقصان، نحو: (أسَد- أُسْد)[4] يوجد لجمع التكسير أوزاناً كثيرة، بعضها يستعمل للعدد القليل الذي لا يتجاوز العشرة، وبعضها يستعمل للعدد الكثير الذي يزيد على العشرة ولا تحصر نهايته، وقد عبّر هنري فليش عن جموع التكسير بالجمع الداخلي، فقد حدثت هذه الجموع لا بوساطة الإلحاق كما في الجمع الخارجي، ولكن بتأثير التحول الداخلي الذي تكاثرت أشكاله[5].

وسمي جمع العدد القليل الذي لا يتجاوز العشرة عند الصرفيين جمع القلّة.

١- دقائق التصريف ٩٦.

٢- الكتاب ٣٩٤/٣.

٣- الأصول في النحو ٤١٨/٢.

٤- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٥١، وانظر القيمة الوظيفية للصوائت ١٥٣.

٥- العربية الفصحى ٦٦.

جمع القلّة:

هو الذي يدل على عدد محدد لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة، نحو: أنْفُس، ومفردها نفس، وأدوية ومفردها دواء، واتفق النحاة على أن أربعة أوزان تأتي للقلة هي: فُعْل وأفعال وأفْعِلة[1]. ويطلق ابن المؤدب على جمع القلّة مصطلح الجمع من الثلاث إلى العشرة بقوله "والأيّم جمعها أيامَى وأيايم وأيِّمات، وأيمُون وأيِّم من الثلاث إلى العشر"[2].

كما وأطلق عليه مصطلح الجمع فقط في قوله "كل ما يبنى على فِعَال جمع على ثلاثة أوجه: فُعُل: وأفْعُل و أفْعلة، فقالوا: حمار وحُمُر وأحمُر وأحْمِرَة وحمِير"[3].

وفي قوله "كل ما يبنى على فُعَال جُمع على فِعَال وفُعْل، يقال: رجل كُبار وقوم كِبار، وكُبر"[4].

وسمي جمع العدد الكثير الذي يزيد عن العشرة بجمع الكثرة:

جمع الكثرة:

يستعمل جمع الكثرة للعدد الكثير الذي يزيد عن العشرة ولا تحصر نهايته ومنه صيغ منتهى الجموع.

ويسميه ابن المؤدب بالجمع فقط في قوله: "جمع على فعائل مثل دعامة ودعائم وركوبة وركائب، وقبيلة وقبائل"[5].

وقال ذو الرمة:

خليلي عُوجا بارك الله فيكما على دار ميٍّ من صُدُود الرَّكائبِ[6]

١- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٠٣.

٢- دقائق التصريف ٤١١.

٣- المرجع السابق ٣٩٩.

٤- المرجع السابق ٣٩٩.

٥- المرجع السابق ٤٠٠.

٦- ديوان ذي الرمة ١٨٧.

ويقال: "رحالة ورحائل وعصابة وعصائب وذؤابة وذوائب"(١).

وأشار سيبويه لجموع التكسير بمصطلح (يُكسّر) يقول: "وقد يكسّرُ على (فِعَلة) نحو: قِرْدٍ وقِرَدةٍ، ومِسْلٍ ومِسَلةٍ وأمْسالٍ إذا أردت بناء أدنى العدد"(٢).

كما أشار ابن السراج لهذا الجمع بمصطلح التكسير أيضاً في قوله "إذا جمعت سَيْداً وعَيّلاً، وذلك قولك: سيائد وعيائل، وميائت جمع ميِّت على التكسير، شبهوه بأوائل"(٣).

جمع الجمع:

منهم من عرفه أنه ما دل على أكثر من تسعة، نحو: بيوت بيوتات ورجال ورجالات وأفاضل أفاضلون"(٤).

وجاء هذا المصطلح عند ابن المؤدب في قوله "مصير ومُصْران قالوا في جمع الجمع مصارين"(٥) واستعمل سيبويه هذا المصطلح في باب جمع الجمع، قال: " أيدٍ وأيادٍ وأوْطُب وأواطب"(٦).

وفي المقتضب جاء هذا المصطلح عند ابن المبرد في قوله "في باب جمع الجمع مصران ومصارين"(٧).

نخلص إلى القول أن مصطلح الإفراد مصطلح مستعمل عند غير ابن المؤدب، ولكن مصطلحات التوحيد والوحدان والموحد، مصطلحات لم أقف على استعمالها عند غيره، وأما مصطلحات المفرد المذكر (الواحد- الرجل) ومصطلحات المفرد المؤنث

١- دقائق التصريف ٤٠٠.

٢- الكتاب ٣/٥٧٥.

٣- الأصول في النحو ٣/٣٩٦.

٤- المعجم المفصل في علم الصرف ٢٠٢.

٥- دقائق التصريف ٤٠٤.

٦- الكتاب ٣/٦١٨.

٧- المقتضب ٢/٢٧٩، وانظر الأصول في النحو ٣/٣٢.

(الواحدة- المرأة) فهي مصطلحات مستعملة عند غيره من العلماء ومصطلحات المثنى المذكر (الاثنان- الرجلان) والمثنى المؤنث (الاثنتان- المرأتان) مصطلحات ليست خاصة بابن المؤدب بل وردت عند غيره من العلماء.

وأما الجمع (جمع، وجماعة، ورجال، ونساء، وجماع) فمستعملة عند غير ابن المؤدب، وجمع المذكر السالم (جمع السلامة- وجمع الواو والنون) مصطلحان وردا عند غير ابن المؤدب، ولكن قوله "جمع بني على صورة واحدة" للدلالة على جمع المذكر السالم لم أجده عند غيره من العلماء، وجمع المؤنث السالم، أطلق عليه ابن المؤدب الجمع بالتاء كما وسماه بهذا المصطلح غيره من العلماء.

ووجدنا عند ابن المؤدب مصطلحي الجمع والجمع من الثلاث إلى العشر، بدلاً من مصطلح جمع التكسير، أما مصطلح جمع الجمع فهو مصطلح مستعمل عند ابن المؤدب ومشهور ومتداول بين العلماء.

الفصل الرابع

الأفعال

الأفعال ومصطلحاتها عند ابن المؤدّب

يبحث هذا الفصل في مصطلحات الأفعال عند ابن المؤدّب في كتابه (دقائق التصريف)، وقد لاحظت أنّ هذا الفصل يمتاز بتعدد المصطلح الدالّ على الأفعال وتداخله، ولذا فقد وجدت لزاماً على هذه الدراسة أن نفصّله على الصورة الآتية:

أولاً- التقسيم الزماني، ويشمل:

١- الفعل الماضي، وفيه حديث عن التقسيم الزماني له (والدلالي) وما يتفرّع عنهما من مصطلحات، وهي:

- النص.
- الراهن.
- الممثّل.
- الواجب.
- العاثر.
- المعرّى.

٢- الفعل المستقبل (الغابر)

٣- فعل الأمر.

٤- الفعل الدائم.

ثانياً- الفعل من حيث الصحّة والاعتلال: وفيه حديث عن الأمور الآتية من حيث المصطلح:

١- الفعل الصحيح.

٢- الفعل السقيم.

٣- الفعل المضاعف.

٤- الفعل المثال.

٥- الفعل اللفيف.

٦- الفعل الملتوي.

٧- الفعل المفكوك.

٨- الفعل الموائي.

٩- الفعل المنقوص.

ثالثاً : الفعل الرباعي

(الرباعي المؤلّف وأولاد الأربعة)

رابعاً : المبني للمجهول

(المضمر وما لم يُسمَّ فاعله)

خامساً : أقسام الفعل من حيث التعدي واللزوم

(الممتنع، والموصول، والمجاوز، والواقع)

وأود أن أشير هنا إلى أن هذا التقسيم جاء ليوافق منهج ابن المؤدب في عرضه لموادّ كتابه، كما يلاحظ قارئ الكتاب.

أولاً : التقسيم الزماني للأفعال

-الفعل الماضي

لم يلتزم ابن المؤدب تقسيم العلماء العرب المألوف في هذا الباب، حيث التجأ إلى الجانب الدلالي والجانب الزماني، فالماضي عنده من حيث الدلالة ثلاثة أقسام :

١- النصّ

ومعناه عند ابن المؤدب ما وافق لفظه لفظ الماضي، ومعناه معناه[1] وقد مثّل له بقوله تعالى : " ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً " [2] فكلمة (ضرب) فعل ماضٍ، ودلالته المعنوية : أن الله سبحانه ضرب هذا المثل قديماً في حالة معينة بلفظ الماضي. ويشير معنى الفعل ودلالته إلى الزمن الماضي أيضاً، وهذا المعنى يتفق مع المعنى اللغوي الذي يفيده مصطلح (النص) ، لأنه في اللغة ما لا يحتمل إلاّ معنى واحداً[3] كما يمكن أن يكون مأخوذاً من الاستقصاء والمنتهى، إذ إن معنى (نَصٌّ) هو السؤال عن شيء حتى يستقصيه السائل ، ومنه يقال : نصّ الرجلَ ، أي : سأله عن شيء حتى يستقصي ما عنده، ونصُّ كل شيء: منتهاه، والنص : مبلغُ أقصى الأشياء، والنصُّ في السير إنما هو أقصى ما تقدر عليه الدابّة[4].

٢- الممثل

الممثل ما كان لفظه لفظ الماضي، ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه[5]، وذلك كقول الله تعالى : " أتى أمر الله فلا تستعجلوه"[6] حيث إن الفعل (أتى) فعل ماضٍ من حيث لفظه ، وأما دلالته ، فتفيدنا أنه لم يحدث بعد، لأنه لمستقبل الزمان، فكأن الله سبحانه يقول : يأتي أمر الله قريباً، وهو أمر مؤكد، أي يوم القيامة، وقد جاء هذا المعنى للردّ على الكفار الذين كانوا يستعجلون ما وعدوا به من قيام الساعة أو نزول العذاب بهم يوم بدر استهزاء وتكذيباً بالوعد، فقيل لهم : أتى أمر الله ، الذي هو بمنزلة الآتي الواقع، وإن كان منتظراً، لقرب وقوعه[7].

١- دقائق التصريف ١٧.

٢- النحل / ٧٥ .

٣- الكليات، ٩٠٨ .

٤- لسان العرب (نصص) ٩٨/٧ .

٥- دقائق التصريف ١٧ .

٦- النحل/١ .

٧- الكشاف٢/٤٠٠ وانظر: تأويل مشكل القرآن ٢٩٥.

ومن الأمثلة عليه أيضاً :

- في قوله تعالى : " والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا، فسقناه إلى بلد ميت"(1) أي : فنسوقه، وقد ذكر الزمخشري لهذه الآية معنى بلاغياً، وهو ما يسمّى بالعدول، أي أنه قد عدل بلفظ (فسقناه) عن لفظ الغيبة، إلى ما هو أدخل في الاختصاص، وأدل عليه(2).

- وفي قوله تعالى : " وإذ قال الله يا عيسى بن مريم"(3) أي: وإذ يقول؛ لأنّ هذا الأمر لم يحدث بعد، وإنما سيحدث يوم القيامة، عندما يسأل الله سيدنا عيسى عن هذا الأمر الذي هو محمول الآية في هذا السياق(4) ويعلل ذلك بأن الذي يقع في علم الله، لا بد من وقوعه، كما لا يجوز لأيّ إنسان أن يطلق لفظ الماضي، ويريد به غير الماضي؛ لأنّ الفعل عند الإنسان لا يدلّ إلا على صفته ومعناه.

وهذا الحكم الذي ذكرناه، لا ينسحب على جميع أنماط الممثل بالقياس إلى بني البشر، فيمكن أن نقول: غفر الله لك، وسامحك الله، ويعود السبب في قبول هذه الأنماط، إلى أننا عندما نقولها وما أشبهها، فإنما نسند هذه الأفعال إلى لفظ الجلالة، على سبيل الدعاء، فعندئذٍ يكون الماضي بمعنى المضارع من هذه الطريق.

٣- الراهن

الراهن في اللغة هو المقيم على حالة واحدة لا يبارحها(5)، أي أنه لا يتغيرّ من حال إلى أخرى، وهذا المعنى اللغوي يعني أن إطلاق هذا المصطلح، ينبغي أن يكون على فعل لا يتغير بالنسبة إلى فاعله، فهو دائم عليه لا يتحوّل عنه.

١- فاطر /٩ .

٢- الكشاف ٣٠٢/٣ .

٣- المائدة /١١٦ .

٤- تأويل مشكل القرآن ، ص٢٩٥ .

٥- دقائق التصريف ١٩، وانظر : لسان العرب (رهن) ١٩٠/١٣ .

ومن أمثلة الراهن في دقائق التصريف، قوله عزّ وجلّ: " وكان الله على كلّ شيء قديراً " (١) أي: وكان الله دائماً على حالة واحدة، فالفعل (كان) فعلٌ ماضٍ من حيث لفظة ودلالته، ولكن دلالته إلى البقاء، حيث استُعْمِلَ في هذه الآية ليدلّ على أنَّ القدرة من الله سبحانه وتعالى كائنة فيه في الماضي، ومستمرة إلى اليوم، وقائمة في المستقبل، فقدرته تعالى غير مرتبطة بزمن معين، أو وقت محدود بحدود زمانية معينة.

وقد اختلف العلماء في قوله تعالى السابق: " فذهب ابن قتيبة إلى أنّ (كان) ملغاة في هذا التركيب، وذلك لأنه أوّل هذه الآيات كما لو لم تكن (كان) موجودة فيه، أي: الله على كل شيء قدير (٢) وأما ابن المؤدب، فقد رجّح الرأي الذي يذكر أنّ معنى (كان) هنا هو الجزاء، وهي في معنى (يكون)، فتقدير الكلام الذي يراه، شبيه بتقدير (يكون) في قوله: " كيف نكلم من كان في المهد صبيا" (٣)أي: يكون، أي أن معنى الجزاء تضمّن في التركيب اللغوي للنمط الكلامي كاملاً (٤).

وعلى هذا، فإنه يمكن القول بأن هذا التقسيم الذي قال به ابن المؤدب، تقسيم دلالي معنوي لا يتطرق فيه إلى المعنى الزماني للفعل، ويكاد ابن المؤدب يتفرّد بغرابة هذا التقسيم، ولا يكاد يشبهه في هذا إلا النحوي اليمني علي بن سليمان الحيدرة، فتقسيماته تتوافق مع بعض تقسيمات ابن المؤدب، فهو يقول في كتابه " كشف المشكل": " فالماضي ينقسم على ثلاثة: ماضٍ في اللفظ والمعنى، مثل: قام زيد، وقعد عمرو وماضٍ في اللفظ دون المعنى، مثل: إن قمت غداً، فلفظه لفظ المضيّ، ومعناه الاستقبال، وماضٍ في المعنى دون اللفظ: لم يقم، ولما يقم أمس، فلفظه لفظ المستقبل، ومعناه المضيّ" (٥) أي أنه تابع التقسيم من حيث دلالاته، وإن كان لم

١- الأحزاب/٢٧.

٢- تأويل مشكل القرآن ٢٩٥.

٣- مريم/٢٩.

٤- دقائق التصريف، ٢٠ وانظر ٢٨٦.

٥- كشف المشكل ١/٢٠٠.

يستعمل المصطلحات نفسها.

وأما العلماء السابقون، فلم أقف على مثل هذا التقسيم في مصنفاتهم، إلا إذا جاءت عرضاً، ولم يشيروا إلى ما يشبهه، قال سيبويه: " وأما الفعل، فأمثلة أخِذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء مامضى، فذهب وسمع، وأما بناء ما لم يقع، فإنه قولك آمراً : اذهب، ومخبراً : يذهب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت" (١).

وعلى هذا، فإن سيبويه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة، ماضٍ ومستقبل وكائن في وقت النطق، وهو الزمان الذي يقال فيه إنه الفاصل بين ما مضى ويمضي (الحال).

ويقول السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه : " وأما الماضي، فإنه يختص مثالاً واحداً، والحال والمستقبل الذي ليس بأمر، يختصّان بناء واحداً، إلا أن يدخل عليه حرف يُخْلِصُ له الاستقبال، وهو سوف والسين" (٢). كما نجد مثل هذا عند ابن يعيش الذي قال في شرحه للمفصل : " ...والضرب الثاني من الأفعال : ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهوالفعل الماضي" (٣).

ولا يكاد هذا الذي عرضناه يختلف عند نحوي آخر من المتأخرين عن ابن يعيش، فكأنّهم جميعاً تابعوا نصّ سيبويه السابق، وأما ابن المؤدب فقد تفرّد بهذا المصطلح تفرّداً ميّزه عن الآخرين، وإن شاركه ابن الحيدرة في الموضع السابق في دلالات التقسيم دون المصطلح .

١- الكتاب ١/١٢ .

٢- شرح كتاب سيبويه ١/١٢ .

٣- شرح المفصل ٧/٤ .

التقسيم الزماني للفعل الماضي

كانت المصطلحات السابقة (النصّ والراهن والممثل) لا تحمل دلالات زمنية تشير إلى زمن حدوث الفعل، فقد كان استعمالها موافقاً للدلالة المعنوية التي تؤديها، وأما المصطلحات التي استعملها ابن المؤدب حاملة دلالة زمانية فهي كثيرة، ندرجها في السطور الآتية :

١- الماضي

علل ابن المؤدب سبب تسمية الماضي بهذا المصطلح بأنه سمّي ماضياً ؛ لأنه فُرِغ منه ولوقوعه في الزمن الماضي[١].

ومعنى قوله : فُرِغَ من : انقضاء الحدث في وقت الكلام، وهو معنى عام مطروق عند جميع العلماء الذين سبقوا ابن المؤدب، والذين جاءوا من بعده[٢].

٢- الواجب

استعمل ابن المؤدب مصطلح الواجب، وأطلقه على الفعل الماضي، لأنه وجب ، أي: سقط، وفُرِغَ منه، وهذه الدلالة الزمنية مأخوذة من معنى ماديّ محسوس، من قولهم: وَجَبَ علينا الحائط إذا سقط، أو من الموت ؛ لأنّ معنى "وجب الرجل وجوبا": مات [٣]، ووجبت الشمس : غابت، وقد يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: وجب البيع إذا تمّ وانعقد[٤].

ويمكن القول إن ابن المؤدب أسقط هذه الدلالات المعجمية عن المصطلح، فانتقلت الدلالة من هذه المعاني المادية المحسوسة بالحواسّ، إلى دلالة زمانية محضة، وهي دلالة الماضي، وهذا مما يمكن أن نطلق عليه مصطلح : انتقال الدلالة .

١- دقائق التصريف ٢٧ .

٢- انظر : الكتاب ١/ ٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢، وشرح المفصل ٧/ ٤ والجمل في النحو، ٧، وشرح جمل الزجّاجي، ١/ ١٢٧-١٢٨، وشرح الكافية، ٢/ ٢٢٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١/ ٢٨، وشرح شذور الذهب، ٢٠... الخ .

٣- لسان العرب (رجب) ١/ ٧٩٤ .

٤- دقائق التصريف ، ٢٧ وانظر استعماله في ٢١١ ، ٢٨٦ وانظر:لسان العرب (وجب) ١/ ٧٩٣

٣- العائر

وهذا المصطلح مأخوذٌ من دلالة مادية محسوسة بالحواسّ أيضاً، فقد ذكر ابن المؤدب أنه سمي (عائراً)؛ لأنه (عارَ) ، أي : ذهب، ومنه قيل لحمار الوحش : عَيْر، لركوب رأسه ، ذاهباً في الفلاة يمنة ويُسْرة[1].

وجاء في لسان العرب : " عار الفرسُ والكلبُ، يعيرُ عِياراً : ذهب كأنه منفلت من صاحبِه يتردّد ، ومن أمثالهم : كلب عائر خير من كلب رابض، فالعائر : المتردّد، وبه سمّي العَيْر؛ لأنه يعير، فيتردّد في الفلاة، وعار الفرس، إذا ذهب على وجهه وتباعد عن صاحبه" [2].

ومن أوجه استعماله عند ابن المؤدب قوله في حديثه عن أصول المضاعف وفروعه: " والوجه الثاني : فَعَلَ يَفْعِلُ، بنصب العين من العائر، وخفضها من الغابر، نحو فَرّ يفرُّ" [3] وقوله في الحديث عن الهمز في الرباعي: " وفي عائره للعرب اختلاف، فمنهم من يقول : رأى بإثبات الهمزة، وهي اللغة العالية المشهورة، ومنهم من يقول : را، بحذف الهمزة ." وقد استشهد على هذا الاستعمال بقول الشاعر:

من را مثل سعدان بن ليلى إذا ما النسع طال عن المطيّه

من را مثل سعدان بن ليلى إذا هبّت شآميَـة عريّـــه[4]

٤- المعرّى

أوشك أن أقول إن إسقاط الدلالة الزمانية على هذا المصطلح من الناحية اللغوية أمر غاية في الصعوبة، وإن فعل هذا ابن المؤدب، فقد سمي هذا الفعل (معرّى) لأنه عُرّي من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي، أي أنّ التعرية

١- دقائق التصريف ص ٢٧، وانظر ص ٩٠، ١٨٥.

٢- ابن منظور ، لسان العرب (عير) ٦٢٢/٤ .

٣- دقائق التصريف ، ص ١٨٥ .

٤- دقائق التصريف، ص ٤٢١ ، وانظر ص ٤٢٢ ، وانظر الشاهد في: لسان العرب (رأي)، ٢٩١/١٤، بلا عزو، وفيه شواهد أخرى، ليست قليلة على إسقاط الهمزة على هذه الهيئة.

هنا جاءت ذات دلالة صرفية محضة، ولهذا فقد يجوز أنْ يكون بعيداً عن الزمان، وقد جاء في لسان العرب، أنّ المعرّى هو الجمل الذي يرسل سدى، ولا يحمل عليه، والناقة التي عُرّيَت هي التي ألقِيَ عنها الرحل، والعراء من الأرض المستوية المصحرة، وليس بها شجرٌ ولا جبال ولا آكام ولا رمال [1].

٢- الفعل المستقبل

وهو الفعل الذي يبدأ بأحد حروف المضارعة، قال ابن المؤدب : " إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المستقبل، قلت : يَفْعَلُ، بنصب أول حرف منه، للعلة التي ذكرتها في نصب أول الفعل المضارع، وسُكِّنَتِ الفاء منه كراهة توالي الحركات، وحرّكت العين إلى النصب؛ ليتصرّفَ الصرف على وجوه ، ورفعت اللام ؛ لأنَّ الفعل صار موصوفاً بها " [2].

وأما عند غير ابن المؤدب، فقد عبّر عنه سيبويه بأنه الفعل المضارع للأسماء[3] وهو ما نجده عند السيرافي [4] وابن السراج [5]، وغيرهم مع اختلاف في العبارة.

ولعل مصطلح الفعل المستقبل لم يظهر دلالة واضحة على المضارع أكثر مما هو عليه عند ابن المؤدب، بمعنى أن شخصية هذا المصطلح اللفظية بدت قوية واضحة في استعمال ابن المؤدب أكثر من غيره ، ولعل السبب في هذا يعود إلى أنه كان ينظر في استعماله للمصطلح الصرفي نظرة زمانية في غالب الأمر. كما أنه من الجدير بالذكر، أنّ ابن المؤدب قسّم الفعل المستقبل كما فعل مع الأفعال الماضية

١- دقائق التصريف ٢٧ والحوادث والكواسي تعني حروف المضارعة ، وانظر دقائق التصريف، ١٥، ٢٩، ٣٨ ، وانظر: لسان العرب، (عرا) ٤٩/١٥.

٢- دقائق التصريف ، ص٢٨، والنصب هنا يعني تحريك الأول بالفتح، وانظر استعمال المصطلح في دقائق التصريف ٢٩، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٦٢ .

٣- الكتاب ٥/٣ .

٤- شرح كتاب سيبويه ١٤٤/١ .

٥- الأصول في النحو ١٥٦/٣ .

تقسيما دلالياً، إلى نصٍ وممثل، فقال : " المستقبل نوعان : نصٌّ وممثّل. فالنصّ ما وافق لفظه لفظ المستقبل، ومعناه معناه، نحو : يضرب زيدٌ غداً عمراً، والممثل : ما كان لفظه لفظ المستقبل، ومعناه لماضي الزمان وغابره، وذلك نحو قولك : سرت أمس حتى أدخلها، أي دخلتها. "[1]وقد استعمل ابن المؤدب مصطلح (المستقبل) في مواضع كثيرة[2] مما يدل على ثبوته على هذا المصطلح، وأما عند غيره، فقد استعمل على قلة، ولا سيما عند علماء البصرة الذين فضّلوا عليه المصطلح الدلالي (المضارع)، وربما قسموه أحياناً إلى حال واستقبال، ولكن ابن المؤدب تفرّد في تفريعاته الداخلية الدلالية والزمانية عمن سبقه، ولا أعلم أنّ نحوياً واحداً استعمل مثل هذه المصطلحات التي نجدها عنده.

- الغابر :

وقد استعمل هذا المصطلح في دقائق التصريف، في باب الفعل المضارع، وهو مما انفرد به ابن المؤدب في حدود ما وصلنا إلى رصده من مصطلحات ما عدا تلك الإشارة التي أوردها ابن منظور عن الليث في قوله: " ولا يستعمل (نَكِرَ) في غابر ولا أمرٍ ولا نهي"[3]فربّما كان من مصطلحات الخليل بن أحمد، وإنْ لم يشع استعماله في الأوساط البصرية.

وقد استعمله مرات كثيرة في كتابه هذا، مما يدل على نضجه عنده، قال في موضع : " حكم جامعٌ في الأمر، الوجه الأول منه نحو : اضرب وانصرف واشرب، فدخلت الألف منبها لسكون الحرف الثاني في الغابر[4] وإنما خصت هي بالزيادة من بين سائر الحروف؛ لتواضعها لله عز وجل[5]ولأنها أخفُّ الزيادات وإحكاماً للصوت،

١- دقائق التصريف ٢٨ .

٢- دقائق التصريف ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢٢٣ ، ٢٦٢ ومواضع أخرى كثيرة .

٣- لسان العرب، (نكر) ٢٣٢/٥.

٤- أي : يَضْرِب ويَنْصرف ويَشْرب .

٥- لانقرّ هذه العلة التي ذهب إليها ابن المؤدب، أفليست الحروف الأخرى متواضعة لله جلّ ذكره ؟! .

وكسرت لأنها لينـة، ألـف وصـل، وسمّيـت ألف وصل؛ لخفـائها عنـد الاتّصـال بما قبلها " (١).

وقال في حديثه عن حروف المضارعة : " والياء علامة التأنيث في أمر المرأة، وعلامة التذكير في الغابر "(٢).

والذي نودّ الإشارة إليه في هذا المقام، هو أنّ ابن المؤدب قد استعمل مصطلح الغابر في مواضع كثيرة جداً من كتابه(٣) وإن كان المصطلح ليس وحيداً في بابه عنده ، فقد رأيناه متردداً بين استعمال مصطلحات المستقبل والغابر والمستأنف(٤). فكما لم يفرق بين مصطلحي الماضي والعائر، فإنه لم يفرق بين المستأنف والغابر والمستقبل، فكأنّ الفرق بين مصطلح الماضي (ردّ) عنده، ومصطلح العائر (فرّ) يكمن في المعنى المعجمي أو الدلالة المعجمية للفعلين، دون المصطلحين المستعملين للتعبير عنهما.

٣- فعل الأمر

من الأمور اللافتة للانتباه في هذا الكتاب، هذا التقسيم الذي تبناه صاحبه لفعل الأمر، ولم نجد له نظيراً في الدراسات الصرفية القديمة، وهو تقسيم دلالي بالدرجة الأولى، حيث قسم هذا النوع من الأفعال إلى تسعة أوجه، وهي :

١- فعل الأمر على الصيغة المعهودة ، مثل : اضرب(٥).

٢- أمر الواحد والاثنين والجماعة، بلفظ الاثنين، فنقول في أمر الجماعة : اضربا يا رجال، وعليه قوله تعالى : " ألقيا في جهنم كلّ كفار عنيد" (٦)كما حمل عليه

١- دقائق التصريف ٩٩ .

٢- المرجع السابق ٣٨٩ .

٣- المرجع السابق ٢٨ ، ٩٠، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٧، ١٨٥، ١٩٧، ٢١١، ٢١٦، ٢٣٣، ...الخ .

٤- المرجع السابق ٨٦ .

٥- المرجع السابق ٩٩ .

٦- ق/٢٤.

قول امرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل[1]

وقول الشاعر :

زورا بنا اليوم سُلْمى أيها النَّفَرُ ونحن لَمـا يفرّق بيننا القـدر [2]

٣- الأمر بلفظ المصدر، كقولنا : ضرباً يا زيدُ وشتماً يا عمرو، تريد به اضرب، واشتم[3]وعليه قوله تعالى : " فإمّا مَنّاً بعدُ وإمّا فِداءً" [4]وقوله : " وإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب"[5].

كما ساق عليه شاهداً من القراءات الشاذة، وهي قراءة أبي بن كعب : " قال بل سوّلت لكم أنفسكم أمراً، فصبراً جميلا " [6] بالنصب على معنى : فاصبر صبراً جميلاً [7].

٤- الأمر بلفظ الغائب، كما يقال : ألا يخرج ، ألا يذهب، على معنى : ألا اخرج، وألا اذهب ، وكقوله تعالى " ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السماوات والأرض"[8]، على الرغم من أنْ بعضهم فسّره على الحذف، فكأنه قال : يا هؤلاء اسجدوا، فاقتصر عليها دون (هؤلاء) [9]، وقد فسّرها مكي بن أبي طالب على أنّ المنادى محذوف، وبقيت (يا) تدلّ عليه، ووصف مكّي هذا الاستعمال بأنّه جائز في لغة العرب، في الشعر والكلام العاديّ، وتقدير المنادى (هؤلاء)، فكأنّه قال: يا هؤلاء

١- ديوان امرئ القيس ٨، وشرح القصائد العشر، ٤، وجمهرة أشعار العرب ٩٥.

٢- دقائق التصريف ١٠٤ - ١٠٥، والشاهد غير منسوب لقائل.

٣- المرجع السابق ١٠٥ .

٤- محمد /٤ .

٥- محمد /٤ .

٦- في سورة يوسف ١٨ بالرفع .

٧- ومختصر في شواذ القرآن ٦٣، والقراءة في هذا الموضع معزوّة إلى عيسى بن عمر.

٨- النمل /٢٥ .

٩- دقائق التصريف ، ١٠٧، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف،(م١٤)١/٩٩.

اسجدوا لله[1].

٥- الأمر المعدول عن وجهه إلى وجه آخر ، وهو استعمال اسم الفعل في اصطلاح البصريين، كقول العرب: ضرابِ زيداً وشتامه، ودراكِ إبلك، تريد اضربْ زيداً واشتمه، وأدرك إبلك .وقد علل ابن المؤدب كَسْرَ آخره بأنه معدول عن وجهه ، فجعل الكسرَ أمارة للعدل، (أي : علامة عليه) ؛ لأنهم لو تركوه حين عدلوه عن وجهه على حاله الأولى، فإنهم سيجمعون بين الساكنين، وكأنّ العدل هنا تحويل في صيغة الأمر وعدول عنها إلى صيغة اسم الفعل، وقد رأى ابن المؤدّب هنا أنّ الكسر في آخره ثابت لا يتحوّل عنه في تثنية أو جماعة، وإنْ كان بعض العرب يفتح آخرها، ويقول دراكَ، وذكر ابن المؤدّب أنّ هؤلاء هم الذين يفتحون نون المثنّى أيضاً[2].

٦- الأمر باللام المكسورة عند المغايبة، كما في قول العرب : ليضربْ زيدٌ، ومنه قول الله عز وجل: " فليأتوا بحديث مثلِه " [3]، ومثل هذا الأسلوب الأمري، لا يجوز في الخطاب العادي عند ابن المؤدب إلا في الشذوذ [4]كما في قراءة الحسن البصري "فبذلك فلتفرحوا" [5].

٧- الأمر بحرف الإغراء، وذلك كقولنا : عليك زيداً، ودونك عمراً[6] وعليه قول الله جلّ وعلا : " يا أيها الذين آمنوا عليكُم أنْفُسَكُمْ" [7].

١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٢/١٥٧-١٥٨، وانظر المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني، ٣٣٢، والعنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر الأندلسي، ١٤٤.

٢- دقائق التصريف ١٠٩ .

٣- الطور /٣٤ .

٤- دقائق التصريف ١١١ .

٥- دقائق التصريف ١١٢ والآية من يونس /٥٨ وانظر مختصر في شواذّ القرآن ٥٧، وقد نسبها إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم، ورواها زكريا بن وردان عن الكسائي، وتروى عن يعقوب وزيد ابن ثابت وأبي جعفر المدني وأبي التناح، وقراءة الجمهور بالياء..

٦- دقائق التصريف ، ص ١١٢ .

٧- المائدة /١٠٥ .

٨- الأمر بالنون الثقيلة أو الخفيفة، وذلك نحو : اضربَنَّ، وما إلى ذلك من أمثلة تخصُّ المخاطب في جميع سياقاته اللغوية، في الإفراد والتثنية والجمع.(١)

٩- الأمر بلفظ الخبر، وذلك كقولك : كذب عليك الحجّ، وكذب عليك الغزو، وكذب عليك العمرة، ثلاثة أشفار كذبن عليك، أي : عليك بهن ، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لرجل شكا إليه النقرس : كذبتك الظهائر، أي : عليك بها(٢).

وقد زاد الأمر غرابة أنَّ ابن المؤدب قسم الأمر في القرآن الكريم خاصة، إلى ثلاثة وعشرين وجهاً، ولكلٍّ وجهٍ من هذه الوجوه مصطلح خاص به، وهذه الأوجه هي :

١- أمر الوجوب، كقوله تعالى:"وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة"(٣).

٢- أمر الوعيد، كقوله تعالى:" اعملوا ماشئتم"(٤).

٣- أمر الاعتبار، كقوله:" قل سيروا في الأرض فانظروا"(٥).

٤- أمر الترغيب، كقوله:"وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً"(٦).

٥- أمر الإبانة، كقوله:"قل انظروا ماذا في السماوات والأرض"(٧).

٦- أمر الإباحة، كقوله:"وإذا حللتم فاصطادوا"(٨).

١- دقائق التصريف ١١٥ .

٢- دقائق التصريف ، ص ١١٧ وفيه (ثلاثة أسقاب) وهو تحريف، وفي لسان العرب (كذب) ١/٧٠٩: " وفي حديث عمر رضي الله عنه: كذب عليكم الحجّ، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد، ثلاثة أسفار كذبن عليكم، قال ابن السكّيت: كأنَّ (كذبن) هنا إغراء، أي: عليكم بهذه الأشياء الثلاثة، قال: وكان وجهه النصب على الإغراء، ولكنّه جاء شاذاً مرفوعاً، وقيل: معناه: وجب عليكم الحجّ؛ وقيل: معناه الحثّ والحضّ"، وقد أورد ابن منظور شواهد أخرى على هذا النمط الاستعمالي، انظر لسان العرب (كذب)، ١/٧١٠.

٣- البقرة/٤٣.

٤- فصلت/٨٤.

٥- النمل/٦٩، والعنكبوت/٢٠، والروم/٤٢.

٦- الجمعة/١٠.

٧- يونس/١٠١.

٨- المائدة/٢.

٧- أمر المهدد، كقوله:" قل استهزئوا"(١).

٨- أمر التنبيه، كقوله:" قل أرأيتكم إنْ أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة"(٢).

٩- أمر الأدب، كقوله:" فإذا دخلتم بيوتاً فسلّموا على أهلها"(٣).

١٠- أمر الانتهار، كقوله:" قل من أنزل القرآن الذي جاء به موسى نوراً"(٤).

١١- أمر الشهادة، كقوله:" كونوا قوّامين لله شهداء بالقسط"(٥).

١٢-أمر اللطف، كقوله:" قل سبحان ربّي هل كنت إلا بشراً رسولا"(٦).

١٣- أمر التخويف، كقوله:" فتمنوا الموت إنْ كنتم صادقين"(٧).

١٤- أمر المسخ، كقوله:" قلنا لهم كونوا قردة خاسئين"(٨).

١٥- أمر التحذير، كقوله:" يا أيّها الذين آمنوا خذوا حذركم"(٩).

١٦- أمر التكوين، كقوله:" إنّما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون"(١٠).

١٧- أمر الابتهال، كقوله:" فقل تعالوا ندعُ أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثمّ نبتهل"(١١).

١- التوبة/٦٤.

٢- الأنعام/ ٤٧.

٣- النور/٦١.

٤- الأنعام/٩١.

٥- المائدة/٨.

٦- الإسراء/٩٣.

٧- البقرة/٩٤.

٨- الأعراف/١٦٦.

٩- النساء/٧١.

١٠- النحل ،٤٠.

١١- آل عمران/٦١.

١٨- أمر الاستبسال، كقوله: " فاقعدوا مع الخالفين"[١].

١٩- أمر الاستغفار، كقوله: " استغفروا ربكم إنّه كان غفّاراً"[٢].

٢٠- أمر التعوذ، كقوله: " وقل ربّ أعوذ بك من همزات الشياطين"[٣].

٢١- أمر التوبيخ، كقوله: " قل بئس ما يأمركم به إيمانكم"[٤].

٢٢- أمر الانزعاج، كقوله: " واستفزز من استطعت منهم"[٥].

٢٣- أمر الدعاء، كقوله: " ادعوني أستجب لكم"[٦].

وقد أرجع ابن المؤدب نفسه هذا التقسيم الغريب[٧] ، إلى نوعين اثنين، الأمر من الله سبحانه وتعالى، يأتي عباده حكما كالمحبوب والمكروه، والغنى والفقر ونحوهما، وأمر يأتيهم تعبّداً، كأمره لهم بالطاعات ونهيه لهم عن المعاصي[٨]. وهذا التقسيم خاضع للناحية الدينية بالدرجة الأولى، وللناحية الدلالية بالدرجة الثانية.

كما انفرد ابن المؤدب باستعمال مصطلح وصفي طويل العبارة في هذا الباب أيضاً، وهو قوله: " بناء الأمر على الغابر"[٩] وهو استعمال وصفي أكثر من أن يكون مصطلحاً قابلاً للتداول، وعنى به فعل الأمر الذي يأتي على صورة المضارع.

ويلاحظ على هذا التقسيم، التجاء ابن المؤدّب المباشر إلى الدلالة المعجمية للكلمة، واتّكاؤه عليها، زيادة على الدلالة السياقية التي قد تصل إلى حدّ المباشرة، كما في مصطلح أمر الشهادة، وأمر المسخ، وأمر التحذير، وأمر الاستغفار، وأمر التعوّذ، وغيرها.

١- التوبة/٨٣.

٢- نوح/١٠.

٣- المؤمنون/٩٧.

٤- البقرة/٩٣.

٥- الإسراء/٦٤.

٦- غافر/٦٠.

٧- دقائق التصريف ١١٨ - ١٢١ .

٨- دقائق التصريف ١٢١ .

٩- دقائق التصريف ١٠١ .

٤- الدائم

ينسب مصطلح الدائم إلى الكوفيين في العادة، فقد استعمله علماؤهم للتعبير عن نوع من الأفعال التي انفردوا بِعَدِّها أفعالاً، وأما عند البصريين، فهو اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم في سياقات صوتية تركيبية معينة، ويمتاز الكوفيون بأنهم خصُّوا هذا الفعل بهذه الدلالة، أي الدلالة على اسم الفاعل. في حين أطلقه بعض النحويين على الفعل المضارع الدال على الحال.(١)

وأما ابن المؤدب، فقد تابع الكوفيين في استعمال مصطلح الدائم بدلالته التي نجدها عندهم، وكان استعماله له سوياً راسخا، مما يدلّ على ميله القوي نحو مذهبهم، قال في موضع : " فمعنى قوله "وكان الله غفوراً رحيماً"(٢): كائن الله غفوراً رحيماً أبدا، ولم يزل كذلك، وصلح الماضي في موضع الدائم، كما كان المعنى مفهوماً." (٣)

وقال أيضاً : " فإذا بُني الدائم على المستقبل قيل : هندٌ حائضة، وجُمْلٌ طالقة، على معنى : تحيض وتطلق"(٤).

وقد ساق مثالاً عليه من شعر الأعشى، وهو قوله :

يَا جَارَتِي بيني فإنَّكِ طالِقَةْ   كذاك أمورُ الناسِ غادٍ وطارِقَةْ(٥)

١- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ٢٣٢ .

٢- النساء/٩٦ .

٣- دقائق التصريف ٢٠ ، وانظر: ٢٦٤ .

٤- دقائق التصريف ٦٨، وانظر/٢٧٢ .

٥- ديوان الأعشى، ١١٧ .

ثانياً : الفعل من حيث الصحة والاعتلال

في هذا القسم حديث عن المصطلحات الآتية :

١- الصحيح

استعمل ابن المؤدب مصطلح (الصحيح) عدة مرات، ليدلّ به على دلالة لا تختلف عمّا عند الآخرين، قال في موضع : " والصحيح على ثلاثة أجناس: صحيح سالم ظاهر، وصحيح مضاعف، وصحيح مفكوك، وسمّي الصحيح صحيحاً لسلامة ماضيه، وصحته من الحروف المعتلة، وهي الواو والياء والألف"(١).

وقال في حديثه عن قول الله تعالى : " وعَتَوا عتوّاً كبيراً" (٢) : " فجاء بالواو والياء، وإنما قيل بالياء؛ لأن الأسماء قد تُجْمَعُ على (فُعُول)، فيستوي المصدر وجمع الاسم، فيقال في الصحيح : قَعَدْتُ قعوداً، فهذا مصدر، ثم يجمع القاعد: قعوداً، والراقد: رقوداً"(٣) وقد جاء استعمال هذا المصطلح في مواضع أخرى من الكتاب(٤).

٢- الثلاثي الظاهر :

وهو مصطلح شكلي، عبّر به عن الفعل الصحيح السالم، وسمّي ظاهراً؛ لظهور أصوله أو حروفه بتعبير ابن المؤدّب، فقد قال:" والثلاثي الظاهر، نحو: عَقَرَ، ألا ترى كيف ظهرت حروفه الثلاثة؟"(٥).

٣- الثلاثي المدغم:

استعمله ابن المؤدّب للدلالة على الفعل الثلاثي المضعّف في حال فكّ

١- دقائق التصريف ١٥٠ .

٢- الفرقان/٢١ .

٣- دقائق التصريف ٣١١ .

٤- دقائق التصريف ٤٥، ٣٦، ٢٦٧، ٤٢٨...الخ .

٥- دقائق التصريف ٢٩٦.

التضعيف، وقد مثّل له بالفعل (عقق)، وعند إدغام القاف في القاف، فإنَّ الفعل يصير (عقٌّ)، والقاف فيه شديدة، أي: مشدّدة[1]، ودلالة المدغم هنا دلالة صوتيّة، تنظر إلى الأصل المفكوك، فهو على ثلاثة أحرف في أصله، وقد حذفت الحركة التي تفصل بين المتماثلين، فالتقتا، مما أوجب حدوث عملية الإدغام.

٤- الفعل المَنْوِيُّ:

وهو الفعل المضمر، الذي ينوب عنه المصدر، وقد مثّل له ابن المؤدِّب بقوله تعالى: «ويقولون حِجراً محجوراً»[2]، قال: والحِجْرُ لا ينصب القول، إنّما يعمل فيه المضمر الذي ترتيبه: وتقول الملائكة: حُجِرَتِ الرحمةُ على هؤلاء الكفرة حَجْراً، فناب الحِجْرُ عن الحَجْر، وكفى من الفعل المنوي[3].

٥- السقيم

وهو مصطلح بمعنى (المعتل)؛ فالسقم والاعتلال : وَهَنٌ يعتري الشيء، ولما كانت الأفعال التي تسمّى معتلة أو سقيمة يعتريها الضعف في تصريفاتها المختلفة، فتسقط منها بعض الأصوات، فقد أطلق عليها اسم المعتل أو السقيم، والمصطلح الأخير، كان أثيراً عند ابن المؤدب، حيث استعمله في مواضع مختلفة من كتابه، فمن ذلك ما جاء في قوله : " وإذا أردت المرة الواحدة من جملة الأفعال الثلاثية، صحيحة كانت أو سقيمة، كانت المرّة الواحدة منها على (فَعْلَه) منصوبة الفاء، ساكنة العين"[4].

وقال في موضع آخر : " ويلزم أول(فُعْلَى) الضمّ، لأنها على مثال لا يكون الفعل منه في الصحيح ولا في السقيم إلا مضموماً، فزادته هذه الضمة اللازمة بُعْداً من إظهار الواو ؛ لأنهم يستثقلون الواو مع الضمة، وجرى الكلام على ذلك لا اختلاف

١- دقائق التصريف ٣٩٦.

٢- الفرقان/٢٢.

٣- دقائق التصريف ٤٦٦.

٤- دقائق التصريف ٤٥.

فيه" [1] وقد جعل ابن المؤدب هذا المصطلح عنوانا لباب أطلق عليه لفظ (حكم المهموز من جمع الأبواب الصحيحة والسقيمة، وذكر فروعها) [2].

٦- المضاعف :

وهو ليس من المصطلحات التي إنفرد بها ابن المؤدب، بل هو من المصطلحات الشائعة في كتب الصرف العربي، وأما عن تسميته بهذه التسمية، فقد قال ابن المؤدّب في أحد المواضع: " وسمّي مضاعفاً لتكرر الحرفين المثلين من جنس واحد عند سكون اللام من الفعل[3]، وهو أحد أقسام الأفعال الصحيحة، ونشير إلى أنّه عبّر عنه في بعض المواضع الأخرى، بالثلاثي المدغم، وقد ذكرناه سابقاً.

٧- المستأنف

وهو مصطلح أطلقه ابن المؤدب على الفعل المضارع المضعف، وذلك في قوله : "والوجه الثالث من : فَعَلَ يَفْعَلُ، بكسر العين في الماضي، ونصبها من المستأنف، نحو : مسّ يَمَسُّ " [4]. وقال في موضع آخر : " والعرب تختلف في حركات أواخره، فما كان منه برفع العين في مستأنفه، كان لهم في آخره الرفع والنصب والخفض، وهو لغة قيس فيما زعم سيبويه، نحو : رُدُّ ، رُدُ ، رُدٌّ " [5].

٨- المثال :

وهو مصطلح شائع أيضاً من حيث استعماله عند غير ابن المؤدب، فقد استعمل عند من سبقوه، كالخليل وسيبويه وغيرهما ليعبروا به عن الفعل المعتل الفاء، وعلل ابن المؤدب سبب تسميته تعليلا مغايراً لتعليل الآخرين فقال : " لدخول بعضه في شبه بعض باب المنقوص، نحو الأمر من (وزن يزن زن) ومن (زان يزين زن) ومن

١- دقائق التصريف، ٣٠٢.

٢- المرجع السابق ٤٢٨.

٣- المرجع السابق ١٥١.

٤- المرجع السابق ١٨٥.

٥- المرجع السابق ١٨٧.

(وقل يقل قل) ومن (قال يقيل قل) ونحو استواء الخبر عن نفسك منه، والخبر عن نفسك من باب المنقوص " (١).

وعلى هذا، فإنّ ابن المؤدب يرى أن سبب التسمية يعود إلى التشابه الذي يكون في الأمر من المثال مع الأمر من الأجوف.

وزيادة على هذا فقد قسم ابن المؤدب المثال إلى ذوات الواو بتعبيره كوعد يعد وعداً وعدة، وذوات الياء نحو يفع الغلام ييفع فهو يافع ويسر ييسر يسراً فهو ياسر(٢).

وقد أشار في موضع آخر إلى وجه شبه آخر بين المثال ونوع آخر من الأفعال، فقال:" وحكم هذا الباب (٣) وباب المثال الذي وقعت الواو والياء منه موقع الفاء من الفعل سواء في سقوط الواو وثباتها، فكل موضع سقطت الواو منه للعلل التي ذكرناها فيه ، سقطت في هذا الباب لتلك العلل بأعيانها، ألا ترى أنّك تقول: وقي يقي، وولي يلي، فتجد الواو فيها ساقطة مثل سقوطها في (وعد يعدُ) و(ومق يمق) لخروج نعوتها على معيار فاعل" (٤).

كما نجد أيضاً أن ابن المؤدب فصّل الحديث في سقوط واو المثال في المضارع، حيث نقل آراء السابقين في هذه المسألة، وقول الخليل بن أحمد الفراهيدي :"سقطت الواو ؛ لأنها خرجت ساكنة، وخلفتها الضمة، والعرب تكره الكسرة بعد الضمة، إلا فيما لم يُسمّ فاعله، فأسقطوها كراهية ضمة بعدها كسرة"(٥) ومع ذلك ، فإن ابن المؤدب قد رجّح رأي الكوفيين في هذه المسألة، وهو أنّ هذه الواو قد سقطت حيث سقطت لخروج الدائم منه على ميزان (فاعل)، نحو يزع فهو وازع، ولوقوعه على المفعول به أيضاً(٦).

١- دقائق التصريف ٢١٨، وانظر المصطلح أيضاً في ٣٤٨، ٤٢٦، ٤٣١.

٢- دقائق التصريف ٢١٨-٢٢٠.

٣- يتحدّث في هذا المقام عن نوع من الأفعال، أطلق عليه مصطلح الفعل الملتوي، وسيأتي الحديث عنه بعد قليل.

٤- دقائق التصريف ٣٤٧.

٥- شرح الشافية، ١/١٠.

٦- دقائق التصريف ٢٢٣.

وعلى هذا، فإنه يمكن القول إن مصطلح المثال لم يكن مصطلحاً خاصاً بابن المؤدب، ولكنه مصطلح شائع عند غيره أيضاً، حتى عند المتأخرين عنه(1).

وأما عن سبب التسمية، فيبدو رأي الفرّاء رأياً معقولاً من وجهة نظر وصفية؛ لأن معنى (المثل) لغة، مأخوذ من أنّ حسن التمثيل هو أن يكون على وفق الممثل له من الجهة التي تعلّق بها التمثيل(2)، ويعزز هذا ما ذُكِرَ سابقاً من أن ابن المؤدب كثيراً ما كان يشتق مصطلحاته من دلالات الألفاظ المعجمية والسياقية اللغوية.

والحقيقة التي أودّ الإشارة إليها، هي أنّ ابن المؤدب وإن كان استعمل مصطلحات جديدة غريبة عن سياق المصطلح الصرفي الشائع، فإنه قد استعمل مصطلحات شائعة قد تدل على مصادره العلمية كهذا المصطلح وغيره مما سيأتي.

٩- الملتوي

وهو مصطلح استعمله قاصداً إلى معنى اللفيف المفروق الذي لم يرد في كتاب دقائق التصريف، ولم يرد لفظ قريب منه فيه، فهو عنده الملتوي، قال :" وما كان من الباب الذي يُسَمّى ملتوياً، كان الاسم والمصدر منه بالفتح، نحو : المَوْقَى والمَوْعَى، وما أشبهها، قال الله عز وجل : " لَبِئس المَوْلَى وبِئس العشير "(3)وقال عزّ وجلّ:"عندها جنة المأوى"(4) وهكذا الكلام على ذوات الأربعة، وإنّما فعلوا هذا مخافة اللبس، ألا ترى أنه لو قال : مَوْعِيَ ومَوْقِيَ من وَعَى يَعِي ووقى يَقِي، لأشبه المفعول عند الوقفة، فافهم مذاهب العرب"(5).

وقد علل سبب تسميته بالملتوي بقوله:" سمّي ملتوياً، لالتواء الحرفين بحرف صحيح"(6) وهذا يعني أن التسمية مأخوذة من الالتواء والإحاطة، وهذا ناتج عن وجود

١- شرح المراح في التصريف ١٧٣ وانظر شرح ابن عقيل ٦١٩/٢.

٢- الكليات (مثل) ص ٨٥٢..

٣- الحج/١٣.

٤- النجم/١٥.

٥- دقائق التصريف ١٢٦.

٦- المرجع السابق ٣٤٦.

الصوت الصحيح حاجزاً بين (الحرفين المعتلين)، كوشي وولي ووجي، ويتراءى لي أن هذا المصطلح قد اكتسب دلالته في كتاب دقائق التصريف حسب، فقد كانت الكتب الأخرى تبحثه تحت باب اللفيف المفروق[1].

١٠- المفكوك

ربما كان هذا المصطلح خاصاً بابن المؤدب، فقد أطلقه على نوع من الأفعال، تكون فاؤه ولامه متشابهتين، وذلك نحو : جَرَجَ يجرُجُ، وسَلَسَ يسلسُ من الصحيح، وقَوْقَى من المعتل الآخر، وقد سمّي مفكوكاً كما ذكر ابن المؤدب؛ لأنه فُكَّ بين الحرفين المتجانسين بحرف يخالفهما[2] وقد أشار في موضع آخر إلى أن المفكوك فرع على المنقوص(الأجوف) ويستعمل استعماله، ومثّل له بالفعل (داد الطعام) [3]. وأما ابن القطاع فقد أطلق عليه مصطلح (المعتل)، وهو تعميم استعمال للمصطلح العام في مقام استعمال الخاص، قال : (باب المعتل : داد، وداد الطعام يداد ويدود دوداً، صار فيه الدود)" [4].

وما أقوله هنا، هو أنني لم أتمكن من الوقوف على هذا الاستعمال في كتب الصرف التي عدت إليها، فلعلّ أحداً لم يستعمله، أو أنني لم أصل إلى الذين استعملوه، ولم أصل إلى مؤلفاتهم له.

١١- الموائي :

وهو مصطلح خاص باشتقاق واحدٍ، وهو الفعل (وأى) بمعنى (وعد) ومنه يقال : وأيت على نفسي أن أذكر من ذكرني إذا ضمنت عِدّة عليها بهذا الأمر، وقد فصل أصحاب المعاجم في اشتقاق هذا الفعل[5] ولكن أحداً منهم لم يسمه (الموائي)، وقد

١- شرح الشافية، ٣٢/١.

٢- دقائق التصريف ٣٥٩.

٣- المرجع السابق ٣٦٠.

٤- ابن القطاع، الأفعال، ٣٦٩/١.

٥- لسان العرب (وأي) ٢٧٦/١٥-٢٧٨.

أرجع ابن المؤدب سبب التسمية إلى أنه اشتق من لفظه، كما سميت القطاة من لفظها؛ لأنها تطير فتصيح: قطاقطا[1]. وهو سبب غير مقنع، لأنه لو كان كذلك لسمّي كلُّ فعلٍ من لفظه، ولكنني أعتقد أنّ سبب التسمية عائدٌ إلى شهرة هذا الفعل في العملية التعليمية، حيث اجتمع فيه الواو والياء والهمزة، وكان هذا الاجتماع وما يتبعه من صعوبة في اشتقاقه، سبباً لجعله مظهراً تعليمياً يقيس براعة اللغوي ومتعلم اللغة منذ أقدم الأزمان، فقد كان من ضمن الأسئلة التي وجهها الفراء إلى سيبويه في مقدمة النزال المعروف الذي حدث بين سيبويه والكسائي، فيما يعرف بالمسألة الزنبورية[2].

١٢- المنقوص :

استعمل ابن المؤدب مصطلح المنقوص استعمالات متباينة، فقد أطلقه في عدة مواضع على الفعل الأجوف، قال تحت عنوان : حكم في جميع أصول المنقوص وفروعه: " وسميّ منقوصاً؛ لنقصان الواو منه في الأمر، نحو قل، وفي الخبر عن نفسك[3] والمخاطبة، نحو : قلتُ وقلتِ" [4].

كما استعمله للتعبير عن الناقص (معتل اللام)، كما في قوله : " واعلم أن الاسم إذا كان من هذا الجنس منقوصاً، كان مبنياً بالياء، نحو : لغو، وثبو، تقول في جمعها: لُغِيٌّ وثُبِيٌّ" [5].

وعبّر به أيضاً عن المعتلّ الفاء، وذلك كما في قوله :" ويجوز كسر الثاء في (ثِبيّ) ورفعها ، كما جاز ذلك في (الدِلي) وإن جمعت منقوصاً أوله مكسور، مثل (عِدة) و(زِنة) و (مائة) و(فئة) على هذا الجمع، كسرت أولها، ولو رفعته على التوهّم أنه من الفعل (فُعُول) لجاز "[6].

١- دقائق التصريف ٢٥٤، وانظر ٢٥٧.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (م ٩٩) ٢/٧٠٢.

٣- مصطلح (الخبر) هنا يعني الفعل الماضي المسند إلى تاء المتكلم وتاء المخاطبة.

٤- دقائق التصريف، ٢٥٤، وانظر المصطلح في ٣٦٠، ٣٦٧، ٤١١.

٥- المرجع السابق ٣١٦.

٦- المرجع السابق ٣١٧.

١٣- اللفيف :

جعل ابن المؤدب مصطلح اللفيف، عنوانا لباب من أبواب الكتاب، وهو باد (حكم في أصول اللفيف وفروعه) مما يدل على نضجه في الكتاب، ولا غرابة في هذا النضج، فهو ليس من مصطلحاته التي انفرد باستعمالها، ولكنه مصطلح شائع في مؤلفات السابقين واللاحقين، وقد علل ابن المؤدب سبب تسميته باللفيف بقوله : "وسمّي لفيفا ؛ لأنه التفّ فيه حرفان معتلان، بحرف تقدمهما صحيح "[١]. أي أنه أطلقه على ما يُسمّى اللفيف المقرون فقط، وأما المفروق فلم يستعمله، إذ استعمل في مكانه مصطلح الملتوي كما قدّمنا سابقاً.

ثالثا : الفعل الرباعي ومصطلحاته

قسم ابن المؤدب الفعل الرباعي على أربعة أقسام وهي[٢]:

١- الرباعي مختلف الحروف، مثل : قرطس ودحرج، فحروف هذين الفعلين أصول في الفعل وغير مكررة.

٢- الرباعي المولّد : وهو الرباعي المبني من الثلاثي، إلا أننا استخرجنا حرفاً من حرف، فصار رباعياً، مثل رهشش وضربب.

والمولّد في اللغة هو المحدث من كل شيء، ومن هذا المعنى، المولّدون من الشعراء، وسمّوا بذلك لحدوثهم [٣].

ويبدو هذا المعنى أقلّ قوة وقبولاً إذا حاولنا التوفيق بينه وبين مصطلح المولد الذي نحن بصدده، والأقرب أنه مأخوذ من معنى الولادة؛ لأننا ولدّنا من الفعل الثلاثي حرفاً آخر، ونقلناه من الماضي الثلاثي إلى الماضي الرباعي، فزاد بزيادته معنى لا يحتمله الثلاثي، فالفعل (قعد) بمعنى (جلس)، وهو عكس القيام، وأمّا (قعدد)

١- دقائق التصريف، ص٣٣٥، وانظر، ص٣٤٢.

٢- المرجع السابق، ص١٨٣.

٣- لسان العرب، (ولد) ٤٦٩/٣.

فلا يحمل هذا المعنى، فالرجل القعدد هو لئيم الحسب، وربما أطلق على علاقة القرابة[1].

٣- الرباعي المضاعف، هو يعني الفعل الذي بُنِيَ من مقطعين مكررين، مثل : قعقع وصلصل [2].

٤- الرباعي المحدث المبني من الثلاثي، ويقصد به الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة، مثل(حَسُن) الذي يصير (أحسن) حيث أُحْدِثت عليه الهمزة لتغيُّر معناه [3].

نخلص من هذا العرض إلى أن ابن المؤدب في تقسيمه للفعل الرباعي لم يفرق بين ما كان من الحروف أصلاً كالنوع الأول (قرطس ودحرج) وما كان زائداً على الأصل مثل، (ضربب وأحسن)، فأصل (ضربب) هو (ضرب) وأصل (أحسن) هو (حسن) فأدرجها تحت عنوان واحد وهو ما أسماه (باب حكم في الرباعي)، وعلى هذا يمكننا القول : إنّ الوجه الأول هو الماضي الرباعي. وأما الأوجه الثلاثة الأخرى، فهي من الثلاثي المزيد لأغراض ومعانٍ ودلالات جديدة حادثة، فالهمزة في (أحسن) تفيد في التعدية، وإذا بنيتها على الاسمية، فستحمل دلالة اسم التفضيل، وهذا يعني أنه كان على ابن المؤدب أن يفصل بين هذه الأوجه الأربعة، بسبب اختلاف أصولها.

وقد ذكر ابن القطاع مصطلح الرباعي الصحيح، ومثّل له بالفعل الرباعي (دملج)[4]والمصطلح (الرباعي الصحيح) أكثر وضوحاً من (الرباعي المختلف) الذي استعمله ابن المؤدب.

١- المرجع السابق، (قعد) ٢/٣٦١ – ٣٧٢.

٢- دقائق التصريف، ١٨٢.

٣- المرجع السابق ١٨٣.

٤- الأفعال (دملج)، ٣٧٨.

مصطلحات أخرى في باب الرباعي

١- الرباعي المؤلف

ويعني به بعض الأفعال المشتقة من أسماء الأصوات، قال في موضع: " والرباعي المؤلّف، نحو قولك : صَهْ، ثم تضاعفه فتقول : صَهْصَهْ، تؤلف من كل حَرف حرفاً، حتى يتمكن الكلام من التصريف، فإذا أردت أن تصرفه قلت : صَهْصَهَ يُصَهْصِهُ صَهْصَهَةً"(١).

٢- أولاد الأربعة

ويعني به الثلاثي المزيد بحرف المضارعة، وقد جعله عنوانا للباب بقوله : (حكم في جميع أصول أولاد الأربعة وفروعها) وعلل هذه التسمية بقوله : " وإنما سمّي (أولاد الأربعة) لوقوع الحرف المعتل رابع الحروف من غابره، نحو : يدعو ويبكي ، وقيل: بل سمّي (أولاد الأربعة) لاستواء حروفه بحروف (فعلت)، مع اعتلال موضع اللام منه ، وأهل البصرة يسمّون هذا الباب ثلاثياً؛ لأنهم يعتبرون فيه البناء " (٢).

وفي هذا النصّ إيحاء بأن أصحاب هذا المصطلح هم الكوفيون، ذلك أنّه أشار إلى اختلاف أهل البصرة معه في هذا المصطلح، وهذا يعني أنّه يقف في الصفّ المقابل، أي أنّه في صفّ الكوفيين، في أغلب ظنّي.

كما أنه أطلق على هذا الباب أيضاً مصطلح ذوات الأربعة "(٣)وهو مصطلح قريب مما نحن بصدده . وأما مصطلح (الرباعي) عنده، فهو يعني في بعض دلالاته الرباعي الذي تكون أصوله الأربعة بعيدة عن الزيادة (٤)وهو شكل من أشكال الاضطراب التي تدل على عدم استقرار المصطلح في هذا الكتاب في بعض المواضع، وهو أمر قد لا يعدُّ منقصة، إذ كان تأسيساً لمصطلح صرفيّ في الغالب.

١- دقائق التصريف، ٢٩٧.

٢- دقائق التصريف، ٢٩٢ وانظر، ٣٣٦، ٣٤٧، ٣٥١، ٤٢١... ونشير هنا إلى أن ابن المؤدب قد استعمل مصطلح (أولاد الثلاثة) للدلالة على الفعل الثلاثي، انظر دقائق التصريف، ٤٣٣، ٤٢٤.

٣- المرجع السابق، ١٢٦.

٤- المرجع السابق، ١٨٣ .

رابعاً : الفعل المضمر:

إذا كان ابن المؤدب قد استعمل مصطلح (الظاهر) للتعبير عن الفعل المبني للمعلوم ؛ فإنه استعمل مصطلح (المضمر) للتعبير عن الفعل المبني للمجهول، فمن ذلك جاء في تعليقه على قول الشاعر :

... ... لو عُصْرَ منه البان والمسك انعصر(١)

فقد قال : " وهذا التسكين معروف عندهم في الفعل المضمر والظاهر والصفات"(٢).

وقال في موضع آخر:" والعرب تقول : عذيرك من فلان، فيحملون العذير على العُذْر، وينصبونه بالفعل الذي لا يستعمل مظهراً "(٣).

وأما مصطلح (المضمر)، فقد استعمله مرات كثيرة، مما يوحي بأنه المصطلح الأثير لديه، وهو الأكثر شهرة، بين مصطلحاته الأخرى في هذا الباب، قال في موضع : "فإذا أخبرت عنه (٤)بالفعل المضمر، قلت : فُعِلَ ، برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر، وخفضت العين، فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة (فُعَل) ، نحو: عُمَر، وزُفَر، وقُثَم، وما أشبهها، ونصبت اللام من الفعلين جميعاً، لتعريهما من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي، وهي الياء والتاء والنون والألف"(٥).

وأدخل على هذا المصطلح شيئاً من التغيير في موضع آخر، مما يدل على عدم ثبوت المصطلح عنده في هذا الباب، فقد سمّاه : (الباطن المضمر)، وأعتقد بأنه قد أدخل لفظ (الباطن) على نوع الفعل، بالنظر إلى المثال الذي ساقه هنا وهو

١- الشاهد لأبي النجم العجلي الراجز المعروف، وانظر التعليق عليه في: المدخل إلى علم اللغة ٢٩٤ .

٢- دقائق التصريف ٢٠٧ .

٣- دقائق التصريف ٤٦٧ وانظر استعمال (المظهر) في دقائق التصريف ٢٨ أيضاً .

٤- أي عن المفرد المذكر، وعبّر عنه ابن المؤدب بـ (الرجل) .

٥- دقائق التصريف ١٥، وانظر المرجع نفسه ٢٨ .

رابعاً : الفعل المضمر:

إذا كان ابن المؤدب قد استعمل مصطلح (الظاهر) للتعبير عن الفعل المبني للمعلوم ؛ فإنه استعمل مصطلح (المضمر) للتعبير عن الفعل المبني للمجهول، فمن ذلك جاء في تعليقه على قول الشاعر :

... ... لو عُصْرَ منه البان والمسك انعصر[1]

فقد قال : " وهذا التسكين معروف عندهم في الفعل المضمر والظاهر والصفات"[2].

وقال في موضع آخر:" والعرب تقول : عذيرك من فلان، فيحملون العذير على العُذْر، وينصبونه بالفعل الذي لا يستعمل مظهراً "[3].

وأما مصطلح (المضمر)، فقد استعمله مرات كثيرة، مما يوحي بأنه المصطلح الأثير لديه، وهو الأكثر شهرة، بين مصطلحاته الأخرى في هذا الباب، قال في موضع : "فإذا أخبرت عنه [4]بالفعل المضمر، قلت : فُعِلَ ، برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر، وخفضت العين، فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة (فُعَل) ، نحو: عُمَر، وزُفَر، وقُثَم، وما أشبهها، ونصبت اللام من الفعلين جميعاً، لتعريهما من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي، وهي الياء والتاء والنون والألف"[5].

وأدخل على هذا المصطلح شيئاً من التغيير في موضع آخر، مما يدل على عدم ثبوت المصطلح عنده في هذا الباب، فقد سمّاه : (الباطن المضمر)، وأعتقد بأنه قد أدخل لفظ (الباطن) على نوع الفعل، بالنظر إلى المثال الذي ساقه هنا وهو

١- الشاهد لأبي النجم العجلي الراجز المعروف، وانظر التعليق عليه في: المدخل إلى علم اللغة ٢٩٤ .

٢- دقائق التصريف ٢٠٧ .

٣- دقائق التصريف ٤٦٧ وانظر استعمال (المظهر) في دقائق التصريف ٢٨ أيضاً .

٤- أي عن المفرد المذكر، وعبّر عنه ابن المؤدب بـ (الرجل) .

٥- دقائق التصريف ١٥، وانظر المرجع نفسه ٢٨ .

(رُعِبَ)[1] وهو فعل من أفعال الباطن التي لا تدرك بالجوارح ، والذي يؤكد هذا الاعتقاد أنه عاد إلى المصطلح الأصلي في موضع تالٍ من الكتاب، على الرغم من أنّ الفعل الذي مثل به هو الآخر من أفعال الباطن، قال : وتقول في الفعل المضمر منه : أُحِبُّ انضمام الألف ؛ لأنّ هذا فعلٌ تضمّن اسمين اثنين، فاعلاً ومفعولاً، فضمّوا أوله، لتكون الضمة دالة على اسمين، أي اسم الفاعل واسم المفعول مثل مُحِبّ ومُحَبّ" [2].

كما استعمل ابن المؤدب مصطلحاً شائعاً للدلالة على المبني للمجهول، وهو مصطلح مالم يسمّ فاعله، وهو مصطلح كثير الاستعمال عند غيره[3]، قال في موضع : "فإذا بنيت هذا الفعل بناء مالم يُسمّ فاعله، قلت ابْيُويعَ اقْوُوِل ، بترك الادغام فيهما معاً ؛ لأنهّما مدّة، كما تقول : اغْدُودِنَ"[4]. وقال في موضع آخر :"وقد قيل : مرضوٌّ، فبني على الأصل، لما ظهرت الواو في (الرضوان)؛ عُلِمَ أنّها من الواو، ولا يجوز أن يقول في (دُعيتُ) مدعيّ، لأنه بني على الأصل و(دعيت) داخل ليس بأصل ؛ لأن مالم يُسمّ فاعله داخل على كل شيء من (فعلت) من الفعل" [5] كما عبّر عن نائب الفاعل تبعاً لهذا بمصطلح : اسم مالم يسمّ فاعله[6].

١- دقائق التصريف ١٤٧ .

٢- دقائق التصريف ٢٠٥ .

٣- المقتضب، ٤/٥٠، وإعراب القرآن، ١/١٠٣، ١/٢٢٨، ١/٢٣٥، والجمل، ٨٠، والخصائص، ٢/٢١٩، وانظر: المفصّل، ٢٥٩.

٤- دقائق التصريف ٢٨٠ .

٥- المرجع السابق ٣٢٠ .

٦- المرجع السابق ٤٥٥ .

خامساً : الفعل من حيث التعدّي واللزوم

كثرت المصطلحات في هذا الباب كثرة لافتة للنظر في الكتب النحوية[1] وأما ابن المؤدب، فقد استعمل أيضاً عدة مصطلحات في هذا الباب، ندرجها فيما يأتي:

١- الممتنع

أطلقه ابن المؤدب على الفعل اللازم، فقد قال في حديثه عن سبب سقوط الواو من الفعل المثال المزيد بالهمزة على زنة (افعل) : " لكثرة استعمال تعدّيه إلى المفعول به ؛ وذلك أن المتعدي إلى المفعول به أكثر استعمالاً من الممتنع عنه" (٢).

٢- الموصول :

أطلقه على الفعل اللازم، قال : " ومن هذه الأفعال ما يكون متعدّياً، ومنها ما يكون لازماً وموصولاً، ومعرفة اللازم من المتعدي هو أن تقيس فعلك بالهاء، فكلّ ما حسنت فيه الهاء فهو متعدٍ، وما لم تحسن فيه فهو لازم"(٣).

وزاد الأمر توضيحا عندما قال بعد هذا القول مباشرة :" والموصول: الذي لا يقال منه مفعول إلا بالصلة، نحو صفح عنه، فهو صافح، والمفعول مصفوحٌ عنه، قال الله عزّ وجلّ:" فاصفح عنهم وقل سلام" (٤) والتثنية والجمع فيه يقع

١- استعمل سيبويه مصطلح التعدي على نحو واعٍ في كتابه، انظر: الكتاب ٣/٩ كما جاء استعماله في المقتضب ١/٧١، ٣/٩١، ٢/١٢٨، ١٨٨، واللمع في علم العربية، ٣٣، والمفصل، ٢٥٧. وأما مصطلح اللازم ، فينظر فيه: الكتاب ١/٣٣، ١/٤١ والمقتضب ١/٧١، ٣/١٨٧ واللمع، ٣٤، والمفصل، ٢٥٧ وقد استعمل المبرد مصطلح الفعل الحقيقي، المقتضب، ٢/١٨٧، كما استعمل المبرد نفسه مصطلح الممتنع، المقتضب ٢/١٢٨، وتزخر الكتب النحوية في بداية نشأة النحو العربي بمصطلحات وصفية أخرى، لا مجال لذكرها في هذا المقام.

٢- دقائق التصريف ٢٢٣ .

٣- المرجع السابق ١٤٨ .

٤- الزخرف /٨٩ .

علي الصلة"(1).

وقال في حديثه عن نوعٍ من الأفعال يكون لازماً مرة، ومتعدّياً مرةً أخرى: "وقد يجيء منه ما يكون موصولاً مرة ومتعدّياً مرةً أخرى، نحو الشكر والكفر، تقول: شكرت له وشكرته ..."(2).

٣- المجاوز:

وهو نوع من الأفعال المتعدّية يتعدّى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، قال: " والمجاوز من الأفعال الذي ينفذ إلى مفعولين، ولا يحسن الاقتصار على الأول منهما، نحو قولك : كسوت زيداً ثوباً، وأعطيت محمداً درهماً"(3).

٤- الواقع

وهو الفعل المتعدّي، قال : فإن قيل : لم أُثبتت الواو في (يَوَدُّ) والفعل واقع، تقول : يَوَدُّك، فعل : لأن الإدغام علة، وسقوط الواو من (يَعِد) علة، وكرهوا أن يجتمع (4) على (يودُّ) سقوط الواو مع علة الإدغام "(5).

نخلص من هذا التقسيم الزماني للأفعال (الفعل الماضي، والفعل المستقبل، وفعل الأمر، والفعل الدائم) إلى أنَّ ابن المؤدب اعتمد جانبين في تصنيفه لمصطلحات الفعل الماضي، وهما: الجانب الزماني والجانب الدلالي، فمصطلحات الماضي الدلالية هي: النصُّ والممثَّل والراهن، وهذا التقسيم تقسيم دلاليّ معنويّ لم يتطرّق إليه فيه إلى المعنى الزمانيّ للفعل، ويكاد ابن المؤدّب يتفردُ بهذا التقسيم، ولا يكاد يشبهه فيه إلا النحويّ اليمنيّ علي بن سليمان المعروف بابن الحيدرة، فتقسيماته تتوافق مع بعض تقسيمات ابن المؤدّب، في بعض الاستعمالات.

١- دقائق التصريف ١٤٨ .

٢- المرجع السابق ١٤٩ .

٣- المرجع السابق ١٥ .

٤- في دقائق التصريف (يجتمعوا) ولا أظنه استعمالاً مستقيماً .

٥- دقائق التصريف ٢٢٣ .

وأمّا المصطلحات التي تحمل دلالة زمانية فهي: الواجب والعائر والمعرّى.

ولقد خلصت الدراسة إلى أنّ مصطلح الفعل الماضي مصطلح مطروق عند جميع العلماء الذين سبقوا ابن المؤدّب، وأمّا مصطلحات الواجب والعائر والمعرّى فقد تفرّد ابن المؤدّب في استعمالها، ما لم نعثر على كتب تعدُّ من وجهة نظرنا الحلقة المفقودة بين مصطلحاته ومصطلحات من سبقه من العلماء، ولا سيّما أنّ بعض هذه المصطلحات كان ناضجاً تماماً.

كما استعمل ابن المؤدّب مصطلح الفعل المستقبل للدلالة على الفعل المضارع، وتعبير البصريين الغالب على هذا المصطلح هو الفعل المضارع، آخذين بعين الاعتبار دلالة مضارعته للأسماء، ولكن ابن المؤدّب قسّمه أيضاً إلى نصٍّ وممثّل، وهو نظر دلالي أيضاً، ويكاد ابن المؤدّب يتفرّد فيه عمّن سبقه، في حدود ما وصلنا إليه.

كما استعمل ابن المؤدّب مصطلح الغابر، ولعلّه قد انفرد فيه، ماعدا تلك الإشارة التي أوردها ابن منظور عن الليث، ومن الممكن أنّه نقل المعنى ولم ينقل النصّ بعينه.

كما يلاحظ من يقرأ كتاب دقائق التصريف أنّ ابن المؤدّب بهذه الاستعمالات، كان متردّداً بين استعمال مصطلحات المستقبل والغابر والمستأنف، كما أنّه لم يفرّق بين مصطلحي الماضي والعائر، فكأنّ الفرق بينهما يكمن في الدلالة المعجمية.

وأمّا فعل الأمر، فقد قسّمه ابن المؤدّب تقسيماً دلالياً، مما دعا إلى هذا التعدّد الكبير في تعبيراته عنه، فقد استند فيه إلى الدلالة المعجميّة للكلمة وربما إلى السياق أيضاً، وهذا التقسيم لا نظير له في الدراسات الصرفيّة القديمة في حدود ما وصلنا إليه.

وأمّا مصطلح الدائم، فقد تابع فيه ابن المؤدّب مصطلحات الكوفيين بدلالته الموجودة عندهم.

أمّا الفعل من حيث الصحّة والاعتلال، فقد قسّمه ابن المؤدّب إلى عدّة أقسام: فهي الصحيح والمضاعف والمثال والمنقوص واللفيف والمفكوك، وغيرها، وهي

مصطلحات لم ينفرد ابن المؤدّب باستعمالها، بل هي مصطلحات شائعة في مؤلّفات السابقين واللاحقين في الأعمّ الأغلب، ولكن مصطلح الثلاثي الظاهر والثلاثي المدغم والفعل السقيم والمستأنف والملتوي والمفكوك والموائي والمنقوص فإنّ الأغلب أنّها بدلالتها الموجودة عنده كانت خاصّة به دون غيره.وأمّا الفعل الرباعي، فقد وجدنا أنّ ابن المؤدب لم يفرق في تقسيمه لها بين ما كان من الحروف أصلاً، وما كان زائداً على الأصل، وقد استعمل مصطلحات الرباعي المؤلف وأولاد الأربعة وذوات الأربعة في هذا الباب.

وأمّا الفعل المبني للمجهول، فقد استعمل مصطلح المضمر للتعبير عنه، وأدخل على هذا المصطلح شيئاً من التغيير في موضع آخر، فقد سمّاه الباطن المضمر، كما استعمل مصطلح ما لم يسمّ فاعله، وهو مصطلح كثير الاستعمال عند غيره من العلماء.

كما أنّ المصطلحات التي أطلقها ابن المؤدّب على الفعل من حيث التعدّي واللزوم هي: الممتنع والموصول، وأطلقها على الفعل اللازم، والمجاوز والواقع للدلالة على الفعل المتعدّي.

مصطلحات معاني زيادات الأفعال

قسم علماء اللغة الفعل من حيث التجرُّد والزيادة على قسمين: مجرَّد ومزيد، ويعرَّف المجرد بأنّه ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط منها حرف في أي تصريف من تصاريف الكلمة، ويدل على الحدث والزمان، وأمّا المزيد، فهو ما زيد على حروفه الأصلية حرف واحد أو أكثر.

ويترتب على الزيادة على الفعل سواء بحرف أو حرفين أو ثلاثة، اختلاف في الدلالات المعنوية في الأعمّ الأغلب، فالتغيّر في المبنى يقابله تغيّر في المعنى، والدلالات الجديدة تدلُّ دلالة واضحة على الإيجاز الكبير الذي تتميز به اللغة بمفرداتها وتراكيبها.

فالإيجاز في المفردات يظهر في التعدية والمشاركة، ومثال هذا الفعل المجرد (خرج) بزيادة الهمزة في أوله "أخرج" يصبح متعدياً، ويعبّر عن معنى جديد، وكذلك (قتل)، فإنّه بتطويل حركة القاف يصبح:(قاتل) يفيد معنى المشاركة.

أمّا الإيجاز في التراكيب، فيظهر في سائر المعاني كالمطاوعة والصيرورة والمبالغة والتكثير والتكلف والنسبة وغيرها من المعاني.

وهذه المعاني يُعَبَّرُ عنها في اللغة العربية بكلمة واحدة بدلاً من كلمتين أو أكثر، فنقول: استحجر الطين: صار حجراً، وتغافل التلميذ، أي: تظاهر بالغفلة.

وسأتناول في هذا الجزء من الدراسة معاني زيادات الأفعال عند ابن المؤدب للوقوف على المصطلحات التي استعملها للتعبير عن هذه المعاني مقارنة مع غيره من علماء اللغة ممن تناول هذه الزيادات بالدراسة.

وقد قسمت هذه الدراسة وفق عدد الحروف المزيدة على الصيغة المجردة كالتالي:

أولاً: الثلاثي المزيد فيه حرف

- أفعل.

-فعّل

ثانياً: الثلاثي المزيد فيه حرفان:

- انفعل

- افتعل

- تفعّل

- تفاعل

ثالثاً: الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف

- استفعل.

أولاً: الثلاثي المزيد فيه حرف:

ذكر ابن المؤدب في الدقائق وزنين للثلاثي المزيد فيه حرف هما:

١- أفعل: أحصد، أنشط. ٢- فَعَّل: كَسَّر، حَمَّل

جاءت الزيادة في الوزن الأول بإلحاق حرف الهمزة قبل الأصول الصامتية للمادة (فعل) أمّا في الوزن الثاني (فعّل): فالزيادة كانت نتيجة تضعيف العين، وهذا يعني إطالة مدّة النطق بالعين.

وتحدث ابن المؤدب عن المعاني التي أفادتها الزيادة في هذين الوزنين وسأقف على هذه المعاني بشيء من التفصيل لإدراج المصطلح الذي استعمل عنده لكل معنى.

١- وزن أفعل:

يبنى وزن أفعلَ بزيادة مقطع (>a) في أول الكلمة بعد سقوط حركة فاء الفعل، وهذا الوزن الناتج >af<ala هو ما سماه بروكلمان وزن السببية[1] ومعانيه عند ابن المؤدب هي:

١- فقه اللغات السامية ١٠٩، وانظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٣٢.

أ- معنى فعلت نحو: محضته الودَّ وأمحضته[1].

والزيادة هنا كما يرى ابن المؤدب لم تضف على النمط اللغوي أيّ دلالة جديدة، فمَحَضْت وأمحضْت بمعنى واحد، وهذا ما عبّر عنه علماء اللغة بإفادة معنى المجرد أي أنّ المجرد والمزيد عبّرا عن معنى واحد، وقد جاء في اللسان: "سريت وأسْريت بمعنى سرت ليلاً"[2].

ويقول امرؤ القيس:

سَريتُ بهمْ حتّى تكلَّ مَطيُّهم   وحتّى الجيادُ ما يقدْنَ بأرْسانِ[3]

ولكن لا بد من الوقوف على كلام اللغويين السابق بشيء من التأنّي، فمعنى (فَعَل) يجب أن يختلف عن معنى (أفْعَل)؛ لأنَّ الزيادة في المبني، من الممكن أن تدلَّ على زيادة في المعنى، فإذا قلت (أفتن) كان أبلغ في الدلالة من (فتن). أو أن نذكر أن كل صيغة منهما كانت تستعمل في بيئة خاصة لها لغة مختلفة عن الأخرى.

فصيغة (فتن) استعملت في بيئة الحجاز، وصيغة (أفتن) استعملت في بيئة تميم[4]، ويقول سيبويه: "قد يجيء فَعَلت وأفعلت، والمعنى فيهما واحد، إلاّ أن اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل فيجيء به قوم على فعلت، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت"[5] فهو يذهب في هذا إلى أن الزيادة كانت زيادة صوتية، لم تقدم دلالة جديدة للنمط.

وتفسَّرُ هذه الظاهرة بأنَّ الفعل عند التميمي يبدأ بمقطع مغلق قصير، وهذا يتفق ومنهجه في بدء الكلمة بهذا النوع من المقاطع af/<a/la> وكذلك يرى الدكتور رمضان عبدالتواب أن أفعل هو الأصل في بعض السياقات اللغوية الاستعمالية، ولكنَّ أهل الحجاز يسقطون الهمزة ويحركون الفاء؛ لأنّ العربيّ لا يبدأ النطق بساكن فتكلّم به على وزن (فَعَل) وأمّا ما نطقه التميمي على (فعل) والحجازي على (أفعل)

١- دقائق التصريف ١٥٤.

٢- لسان العرب (سري) ٣٨٢/١٤.

٣- ديوان امرئ القيس ١٧٥ وقد وردت فيه: مطوت بهم

٤- اللهجات العربية في التراث ٦٢٤/٢.

٥- الكتاب ٦١/٤.

فقد يكون الأصل فيه "فَعَل" ثم زاد الحجازي الهمزة من باب الحذلقة متوهماً أن ذلك هو الأصل(١)، وقد أفرد علماء اللغة فصولاً طويلة في مؤلفاتهم للحديث حول "فَعَلت وأفْعَلت"(٢).

كما أن القرآن الكريم صوّر هذه الظاهرة في قوله تعالى: "وأجنبني وبنيّ أن نعبد الأصنام"(٣) فقد قرأها الجحدري وعيسى الثقفي: أجنبني من (أجنب)، وهي لهجة نجد، وقرأها الآخرون اجنبني من (جنب)(٤). وفي قراءة عيسى بن عمر "ولا تُفْتِنّي"(٥) بضم التاء الأولى من (أفتن)، وهي لهجة تميم، وقرأ الآخرون: تَفتني بفتح التاء الأولى من فتن(٦).

ب- التعريض:

وقد أشار إليه ابن المؤدب بقوله: "عرضته للفعل. نحو أقتلته، عرضته للقتل"(٧) وهو ما عبّر عنه سيبويه وابن السراج بالمعنى ذاته فهما يقرران أنّ أفعلته تجيء لتعرّض المفعول للأمر. كأقتلته وأقبرته، أي: عرّضته للقتل، وجعلت له قبراً"(٨).

وذكر رضي الدين الاستراباذي، أن (أفعَل) تأتي للتعريض فقد قال "تفيد الهمزة أنك فعلت ما كان مفعولاً للثلاثي مُعرَّضاً لأن يكون مفعولاً لأصل الحدث، سواء صار مفعولاً له، نحو: أقتلته، أي: عرضته لأن يكون مقتولاً قتل أو لا، وأبعت الفرس: "أي عرضته للبيع، وكذا أسقيته: أي جعلت له ماء وسقيا، شربَ أو لم يشرب،

١- لغة تميم ٢٧٩.

٢- الكتاب ٦١/٤ وانظر إصلاح المنطق ٢٢٧، والأفعال ٧١-٧٢. وهناك مؤلفات أخرى حول هذا الموضوع منها فعلت وأفعلت للسجستاني وفعلت وأفعلت للجواليقي وفعلت وأفعلت للزجاج.

٣- إبراهيم/٣٥.

٤- البحر المحيط ٤٢٩/٥، وانظر مختصر في شواذ القرآن ٦٨.و المحتسب ٣٦٤/١.

٥- التوبة/ ٤٩.

٦- البحر المحيط ٥١/٥.

٧- دقائق التصريف ١٥٥.

٨- الكتاب ٥٩/٤ وانظر الأصول في النحو ١١٨/٣.

وسقيته، أي: جعلته يشرب، وأقبرته: أي جعلت له قبراً قُبِرَ أو لا"[1].

واستعمل ابن عصفور مصطلح التعريض[2] ليقابل به المعنى السابق عند ابن المؤدب، كما جاء هذا الاستعمال عندالمحدثين، وعبَّر عنه فخرالدين قباوة بالجَعْل، وهو أن يجعل المفعول صاحب شيء أوصفة من لفظ الفعل[3]، وهو قريب دلالياً من التعريض[4].

ج- المضادّ لفعلت:

وقد مثّل ابن المؤدّب لهذا المعنى بقوله: تأتي أفعل" مضادَّةً لفعلت، نحو نشطت العقدة: عقدتها بأنشوطة، وأنشطتها: حللتها"[5] وعبَّر بعض العلماء عن هذا بتعبير مغاير، فأفعل عند بعضهم قد تدل على السلب والإزالة[6] وعلى هذا، فأنشط الحبل تعني: أزال عقدته، كما جاء في اللسان: "أنشطت الحبل أي مددته حتى ينحلّ، ونشطت الحبل أنشطه نشْطاً: ربطته. وإذا حللته فقد أنشطته ونشطه بالنِّشاط أي عقده"[7].

د- الدعاء

وقد أشار إليه ابن المؤدب عند حديثه عن معنى (أسقيه) في بيت ذي الرمة:

وقفتُ على رسْم لميَّة ناقتي   فما زلتُ أبْكي عِنْده وأُخاطبهْ

وأُسقيـــه حتّى كاد ممَّا أبثُّه   تكلِّمني أحجـارُهُ وملاعبُهْ[8]

فهو يقول معنى أسقيه: "أدعو له بالسقيا؛ لأنَّ العرب تقول أسقى الله الربع،

١- شرح الشافية ٨٨.

٢- الممتع في التصريف ١/١٨٧.

٣- تصريف الأسماء والأفعال ١١٢-١١٣.

٤- الصرف الواضح ١٠٠. والواضح في علم الصرف ١١٩.

٥- دقائق التصريف ١٥٤.

٦- الصرف الواضح ١٠٠، وانظر الواضح في علم الصرف ١٢٠.

٧- لسان العرب (نشط) ٧/٤١٤.

٨- ديوان ذي الرمة ٢/٨٢١.

أي: أنزل الله عليه مطراً يسقيه"(١).

وذكر ابن المؤدب أن بعض علماء التأويل أوّل أسقته في بيت ذي الرمة: أسقيه عن طريق النسبة، إلاّ أنه ينكر هذا؛ لأنَّ العرب لا تقول: أفعلت الرجل، أي: نسبته إلى الفعل ولا سميته به(٢). وهذا ما عبَّر عنه أغلب العلماء بإفادة معنى الدعاء(٤) وربما كان تعبير ابن المؤدب وصفاً للنمط اللغوي، وهو بداية لتشكّل المصطلح.

هـ- الاستحقاق:

أشار ابن المؤدب لهذا المعنى بقوله في أفعل الشيء: «حان منه ذاك: نحو أركب المهر: حان أن يركب، وأحصد الزرع، حان أن يُحْصَد"(٣)، وذكر صاحب الشافية معنى مشابهاً لهذا "يجيء أفعل بمعنى حان وقتُ يستحقُّ فيه فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل كأحصد: أي حان أن يحصد"(٤) وابن عقيل يسميه بالحينونه وهي "قرب الفاعل من الدخول في أصل الفعل، نحو أحصد الزرع وأصرم النخل: أي قرب حصاده وصرامه"(٥).

وهذه المعاني اختصرها التصريفيون :بقولهم الاستحقاق(٦)، وقد يُسَمَّى من بعض الدراسات التعليمية: الحينونة(٧).

و- الصيرورة:

وقد عبّر ابن المؤدب عن هذا المعنى بقوله: "أفعل الشيء: صار كذلك، أو أصابه

١- دقائق التصريف ١٥٥.

٢- المرجع السابق ١٥٥.

٣- الممتع في التصريف ١/١٨٧ وانظر شرح الشافية ١/٩١.

٤- دقائق التصريف ١٥٦.

٥- شرح ابن عقيل ٢/٦٠١.

٦- شذا العرف في فن الصرف ٤١، وانظر تصريف الأسماء والأفعال ١١١، والمغني الجديد في علم الصرف ١٦٣.

٧- الصرف الواضح ١٠٠.

ذلك ، نحو: أهزل الناس: إذا أصابت السنة أموالهم، فصارت مهازيل ...... "[1].

وعبّر بعض العلماء عن المعنى نفسه باستخدام ألفاظ مشابهة للألفاظ التي استخدمها ابن المؤدب، فابن السراج يقول: "يجيء أفعل على معنى أنه صار صاحب كذا، نحو أجرب، صار صاحب جرب"[2]. إلا أن أغلب علماء اللغة اصطلحوا على هذا المعنى بالصيرورة، فصاحب الشافية يقول: "والصيرورة ذا كذا" أي: الصيرورة ما هو فاعل افعل صاحب شيء. وأطفلت، أي: صارت ذات طفل"[3] كقول لبيد بن ربيعة:

فعلا فروعُ الأيهقان وأطفلتْ بالجلهتين ظباؤُها ونعامُها[4]

ز- الإتيان:

وقد مثل ابن المؤدب لهذا المعنى بقوله: "تجيء أفعل الشيء: أتى بذلك. نحو ألام الرجل: إذا أتى بما يلام عليه"[5].

وجاء هذا المعنى في التهذيب[6]: "الام الرجل فهو مليم إذا أتى ذنباً يلام عليه". إلاّ أن ابن السراج عبّر عن هذا المعنى بتعبير مغاير لابن المؤدب، فذكر أنّ ألام فلان "أي صار صاحب لائمة"[7] أي بمعنى الصيرورة، وفي الكتاب: الام "أي استحق أن يلام"[8] والمعنى هنا الاستحقاق، وسيبويه بهذا يغاير بالتعبير عن هذا المعنى ابن المؤدب وابن السراج. ويمكن أن نعدَّ عبارة ابن المؤدب بداية لإطلاق مصطلح الإتيان.

ح- التضاد:

يشير ابن المؤدب لهذا المعنى بقوله: "يجيء أفعل بمعنيين متضادَّيْن، نحو:

١- دقائق التصريف ١٥٦.

٢- الأصول في النحو ١١٨/٣.

٣- شرح الشافية ٨٨/١.

٤- ديوان لبيد بن ربيعة ١٥٦.

٥- دقائق التصريف ١٥٦.

٦- تهذيب اللغة (لوم) ٣٩٨/١٥.

٧- الأصول في النحو ١١٨/٣.

٨- الكتاب ٦٠/٤.

أشكيتُ الرجلَ: أحوجته إلى الشكاية وأشكيته: فرغت عن الأمر الذي شكاني له"(١).

وقد ذكر ابن منظور هذا المعنى في قوله: "أشكيت فلاناً، إذا فعلتَ به فعلاً أحوجه إلى أن يشكوك، وأشكيته أيضاً إذا اعتبته من شكواه، وأزلته عمّا يشكوه وعدّه من الأضداد(٢).

كما أن قول ابن المؤدب أشكيته فرعت عن الأمر الذي شكاني له. وقول ابن منظور: أشكيت فلاناً إذا اعتبته من شكواه، وأزلته عمّا يشكوه، قد نلمح فيه معنى السلب والإزالة الذي أدرجه بعض العلماء ضمن معاني أفعل(٣).

ط- الدخول في المكان:

وقد مثّل ابن المؤدب لهذا المعنى بقوله: تأتي أفعلَ الشيء، دخل في كذا، نحو: أشمل القوم وأجنبوا: دخلوا في الشمال والجنوب(٤).

والمعنى الذي أراده ابن المؤدب هنا، دخول الفاعل في المكان المشتق منه أفعل نحو: "أشأم الرجل وأعرق"(٥) أي دخل الشام والعراق وهنا تفيد دخول الفاعل الشام والعراق كما أفادت عند ابن المؤدب دخول الفاعل الشمال والجنوب.

ومن شواهد هذا قول الأعشى في مديح المحلت:

أبا مَسْمَع سار الذي قد فعلتم فانجد أقوام به ثم أعرقوا(٦)

واستعمل مصطلح الدخول سائر العلماء للتعبير عن الدخول في الشيء مكاناً وزماناً أيضاً، نحو أصبح وأمسى وأفجر وأشهر: أي دخل في الصباح والمساء

١- دقائق التصريف ١٥٦.

٢- لسان العرب (شكا) ٤٢٩/١٤.

٣- الصرف الواضح ١٠٠، وانظر الواضح في علم الصرف ١٢.

٤- دقائق التصريف ١٥٦.

٥- شذا العرف في فن الصرف ٤١.

٦- ديوان الأعشى ١٢.

والفجر والشهر(١)، وقول سيبويه أدنف، أي: حصل في وقت الدنف(٢) ويقال: دنفت الشمس وأدنفت، إذا دنت للمغيب واصفرّت(٣)

ي- التعدي واللزوم:

ذكر ابن المؤدب أن الزيادة في صيغة (أفعل)، جاءت لتفيدَ التعدّي واللزوم، نحو: أضاءت النار وأضاءت النار غيرها(٤).

قال الجعدي:

أضاءت لنا النار وجهاً أغرَّ ملْتَبساً بالفؤاد التباساً(٥)

والتعدية في علم النحو والتصريف "هي أن لا يقتصر الفعل على التعلق بالفاعل، بل يتعلق بالمفعول أيضاً"(٦).

واستعمل النحويون هذا المعنى للفعل الذي يتعدّى فاعله إلى مفعول(٧). وهذا المصطلح استعمله سيبويه(٨) وقد استعمل في أغلب مراحل النحو العربي(٩)، وذكره ابن المؤدب في حديثه السابق.

أمّا الفعل اللازم ،فهو ما كان من الأفعال خلقة وطبيعة لا متعلق له بغير من صدر عنه، نحو: قام وصار وجلس(١٠) إلاّ أن ابن المؤدب تحدث عن الفعل اللازم بوجود الهمزة المزيدة في (أفعل) بقوله: أضاءت النار. فالفعل هنا استغنى بوجود الفاعل

١- الأصول في النحو ٣/١١٩، وانظر شرح الشافية ١/٩٠، وانظر شرح ابن عقيل ٢/٦٠١.

٢- الكتاب ٤/٦١.

٣- لسان العرب (دنف) ٩/١٠٧.

٤- دقائق التصريف ١٥٦.

٥- شعر النابغة الجعدي ٨٠.

٦- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/٤٧٦.

٧- في المصطلح النحوي البصري من سيبوية إلى الزمخشري ٦١.

٨- الكتاب ١/٣٣.

٩- المقتضب ١/٧١ ٢/٩١، الأصول في النحو ١/٢١١، والجمل ٢١ ، وشرح المفصل ٤/٣٠.

١٠- الكليات ٨٩.

عن المفعول به، والزيادة في صيغة أفعل قد تفيد التعدية كـ "أكرم المعلم الطالب" وغير التعدية، نحو: "أخطأ الطالب" ، ومصطلح غير المتعدي بدلاً من اللازم هو مصطلح مستعمل عند النحاة أيضاً(1).

٢- وزن فعّل:

ينتج هذا الوزن بتكرير عين الفعل fa<<ala ، ويدل على الشدّة والتكرار، غير أن بروكلمان سماه وزن الشدة، وذكر أنه غالباً ما يدل على معنى السببية(2). وقد ذهب الدكتور عبدالصبور شاهين إلى تعليل تضعيف العين فيه تعليلاً صوتياً بحتاً فقال: "إن تضعيف العين إنما يعني في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق بها من مخرجها، حتى يمكن أن يقال: إن الصامت المضعف هو صامت طويل"(3). ويلاحظ أن الزيادة في الصيغة المضعفة، وقعت في عين الكلمة. وهذا الوزن المزيد يخلو في أصوله وزيادته من فونيم التاء أو سابقة التاء(4)، ومعاني هذه الصيغة عند ابن المؤدب هي:

أ- التكثير والمبالغة:

أشار ابن المؤدب إلى أن العرب شددّت العين في "فعّل" للتكثير والمبالغة نحو: كسَرته وكسّرته، وحَمَلْته وحمّلْته(5).

قال الله عز وجل: "ربنا ولا تحمل عليْنَا اصْراً كَمَا حَمَلْته على الذّين مِنْ قَبلنا ربّنا ولا تُحمّلْنَا ما لا طاقة لنا به"(6).

وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: "كسرَته وقطعته، فإذا أردت كثرة العمل:

١- الكتاب ١/٣٣، ١/٤١، المقتضب ١/٣٧١/١٨٧ المفصل ٤٥٧/٣٠.

٢- فقه اللغات السامية ١٠٩، وانظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٣٢.

٣- المنهج الصوتي للبنية العربية ٧٠.

٤- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ٥٥.

٥- دقائق التصريف ١٦٠.

٦- البقرة/٢٨٦.

كسّرته وقطعته"[1] وعبّر عنه أغلب العلماء بالتعبير نفسه[2]. إلا أنّ هذه الصيغة قد تستعمل أحياناً من غير الدلالة على الكثرة مثل: كلّمته وسوّيته[3].

ب- فعّل بمعنى أفعل:

استعمل ابن المؤدب صيغة (فعّلت بمعنى أفعلت)، نحو سمّيْت وأسميت[4] واستشهد عليه بشاهد رواه عن أبي معاذ النحوي، وهو:

سميتها من حبّ خِندف خِندفاً وأسمّي أخاها بعدها بتميم[5]

وعبّر عن هذا ابن السراج بقوله: يجيء فَعَّلْتُهُ وأفْعَلْتُهُ بمعنى واحد، نحو خَبَّرْتُهُ وأخْبَرْتُهُ ووَعَّزْتُ وأوْعَزْتُ[6]، وفي قوله تعالى : "ووصّى بها إبراهيم بنيه"[7].

فقد قرأ نافع وابن عامر: وأوصى. وقرأ الباقون: ووصّى. وهما بمعنى واحد، غير أن (وصّى) تدل على المبالغة[8]. وهذا يعني أن القراءتين ليستا بمعنى واحد أو دلالة متطابقة تماماً[9]. وفي قول أبي ذؤيب:

فأغْشيته من بعد ما راث عِشيُهُ يسهم كسيد الثابرية لهوق[10]

وأعشاه إذا أطعمه طعام العشاء بدلاً من (عشّاه)، وأعشاه لهجة الحجاز، وعشّاه لهجة تميم[11].

١- الكتاب ٤/٦٥.

٢- الممتع في التصريف ١/١٨٩، وانظر تصريف الأسماء والأفعال ١١٤.

٣- إصلاح المنطق ١٤٥.

٤- دقائق التصريف ١٦١.

٥- المرجع السابق ١٦١.

٦- الأصول في النحو ٣/١١٦-١١٧.

٧- البقرة/ ١٣٢.

٨- البحر المحيط ١/٣٩٧-٣٩٨ السبعة في القراءات ٧١٧١، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٨٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢٦٥، إملاء ما منّ به الرحمن ١/٦٤.

٩- منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر ٢٢٢.

١٠- ديوان الهذليين ١/٩١.

١١- لهجة تميم ٢٨٥.

ج- فعّل لغير معنى التكثير:

يشير ابن المؤدب أن فعّل تأتي لغير التكثير والمبالغة في قوله: غدّيته وعشيّته[1]. فهو يرى أنّ تكرير عين الفعل في قوله غدّيته وعشيّته لم يحمل أي دلالة معنوية، وإنما كان جزءاً من بنية الكلمة الأصلية. وجاء في لسان العرب: عشّيت الرجل: أطعمته العشاء[2].

د- فَعّل مضادة لأفْعَل:

وقد مثّل ابن المؤدب لهذا المعنى بقوله: أفرطت: جاوزت المقدار وفرّطت: قصرت، ويقال في الكلام: كان الأمر بين الإفراط والتفريط[3]. وفي التنزيل العزيز: "أن تقول نفس يا حسرتي على ما فرّطت في جنبّ الله"[4] أي مخافة أن تصيروا إلى حال الندامة للتفريط في أمور الله. ففرّط في الأمر هنا قصّر فيه وضيّعه حتى فات وأفرط في الأمر جاوز في الحد[5].

وفي قوله تعالى: "يُخربُوْن"[6] قرأها أبو عمرو بفتح الخاء وتشديد الراء والباقون بسكون الخاء وتخفيف الراء، وهما بمعنى واحد، عدّاه أبو عمرو بالتضعيف وغيره بالهمزة لكن مكي عن أبي عمرو إنه قال إن خرّب بالتشديد: هدّم وأفسد، وأخرب: ترك الموضع خراباً وذهب عنه[7].

وقد تناول ثعلب هذه القضية أيضاً، وذكر أن فَعّل تفيد التكثير، وأمّا أفعَل فإنها تفيد التقليل، والتقليل أمرنسبي، فالتخريب الذي يحدث باستخدام أفعلَ

١- دقائق التصريف ١٦١.

٢- لسان العرب (عشا) ١٥/٦٢.

٣- دقائق التصريف ١٦١.

٤- الزمر/٣٩.

٥- مختار الصحاح (فرط) ٤٩٩.

٦- الحشر/٢.

٧- إتحاف فضلاء البشر ٤١٣ وانظر كتاب السبعة في القراءات ٦٣٢. والتبصرة في القراءات ٣٤٩. والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٤٤.

أقل من التخريب الذي يحدث باستخدام فعّل[1]. وذكر ابن السراج أننا نقول أمرضته: جعلته مريضاً، ومرّضته: قمت عليه، وأقذيت عينه: جعلتها قذّية وقذّيتها نظفتها من القذاء[2].

هـ- النسبة:

وقد أشار ابن المؤدب لهذا المعنى بقوله: شجعت الرجل وجبّنْته وسرّقتُهُ.[3] قال الله عز وجل: "إن ابنك سرق"[4] أي نُسِبَ إلى السُّرَقِ أو رُمِيَ به. وقد عبّر كثير من العلماء عن هذا المعنى بمصطلح النسبة: وهي أن ينسب الفاعلُ المفعولَ إلى ما هو من لفظ الفعل، أو أن يصفه به، نحو كذّب القاضي شهادتك. أي نسبها إلى الكذب. وكفّر الناس زيداً، نسبوه إلى الكفر[5].

ثانياً: الثلاثي المزيد فيه حرفان:

ذكر ابن المؤدب أربعة أوزان للثلاثي المزيد فيه حرفان:

١- تفعّل: نحو تشجّع، التاء والتشديد فيه زائدتان.

٢- تفاعل: نحو تجاهل، التاء والألف فيه زائدتان.

٣- انفعل: نحو انهدم، الألف والنون فيه زائدتان.

٤- افتعل: نحو: اعتدل، الألف والتاء فيه زائدتان.

- وفيما يأتي بيان هذه الأقسام ومعانيها عند ابن المؤدب مع توضيح عبارته ومصطلحه.

١- وزن تفعّل:

يبنى هذا الوزن من الأفعال من مضعفّ العين فعّل بزيادة السابقة (ta) في

١- الصرف في مجالس ثعلب ٩٤.

٢- الأصول في النحو ١١٧/٣.

٣- دقائق التصريف ١٦١.

٤- يوسف/ ٨١.

٥- شرح الشافية ٩٤، وانظر ابن عقيل ٦٠٢/٢. تصريف الأسماء والأفعال ١١٤، المغني الجديد في علم الصرف ١٦٤، الواضح في علم الصرف ١٢١.

أوله tafa<<ala[١]. وهذا ما سمّاه بروكلمان وزن الانعكاسية من وزن الشدة[٢].

ومعانيه عند ابن المؤدب هي:

أ- الصيرورة:

لم يرد هذا المعنى عند ابن المؤدب بهذا اللفظ، إلاّ أنه تحدّث عنه بقوله: تأتي تفعّلت بمعنى إمهالك نفسك في أمر حتى تصير من أهله، نحو تشجّعت وتمرّأت، أي صرت شجاعاً وذا مروءةٍ، وتحلّمت: أي تشبهّت بالحلماء[٣]. وقد قال حاتم الطائي:

تحلّم عن الأدنيين واستبق ودَّهم   ولن تستطيع الحلم حتّى تحلّما[٤]

وقد عبّر بعض العلماء عن هذا المعنى بتعبير مغاير لتعبير ابن المؤدب، فمنهم من استشهد بالبيت السابق على معنى التكلف والإظهار، أي لن تكون حليماً بطبعك إلاّ إذا تكّلفت الحلم وأظهرته[٥].

وذكر صاحب الشافية أن الأغلب في معاني هذه الصيغة هو معنى الصيرورة، كتأهّل إذا صار ذا أهل، وتحجّر الطين إذا صار حجراً[٦]

ب- التدرج:

عبّر ابن المؤدب عن هذا المعنى بقوله: تأتي تفعلّت بمعنى أخذك الشيء بعد الشيء نحو: تذوّقت الشراب وتمزّزْته، أي شربته شيئاً بعد شيء دون أذى[٧].

واستبدل علماء اللغة عبارة ابن المؤدب الوصفية بقولهم : (التدرج)، وهو يعني عندهم العمل المتكرر في مهلة، ويأتي هذا عندما يريد الفرد أن يعمل شيئاً متمهلاً

١- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ٤٤.

٢- فقه اللغات السامية ١١٠، وانظر العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ١٤٥.

٣- دقائق التصريف ١٦٢.

٤- ديوان حاتم الطائي ٨١.

٥- المغني الجديد في علم الصرف ١٦٨ وانظر الصرف الواضح ١٠٦.

٦- شرح الشافية ١١٧/٢ وانظر تصريف الأسماء والأفعال ١١٦ والصرف الواضح ١٠٥.

٧- دقائق التصريف ١٦٢.

نحو قولك: تحفَّظْتُ الكتاب، أي: حفظت الكتاب باباً فباباً، وتجرَّعت الدواء أي شربته شيئاً فشيئاً[1].

ج- تفعّلت وتفاعلت بمعنى واحد:

يشير ابن المؤدب إلى هذه الدلالة بقوله: تذأَّبت الريح وتذاءبت، أي: اختلفت جاءت من هنا ومن هنا[2] وهو مأخوذ من الذئب، وذلك أنه إذا أحذر من وجه جاء من وجه آخر[3].

وتأتي تفاعل في مكان تفعّل، مثل تزايل وتزيّل وهما بمعنى تباين[4] في قول أبي ذؤيب:

إلى ظعن كالدوم فيها تزايل   وهِزّةُ أجمال لهنَّ وسيج[5]

وقال ابن فارس تفعلّ وتفاعل بمعنى واحد نحو تعطّى وتعاطى[6].

٢- وزن تفاعل:

يتكون هذا الوزن بإضافة السابقة (ta) على وزن فاعل[7] tafa<ala علماً أن وزن (فاعل) ينتج بتطويل حركة الفاء، وهذا يعني صوتياً مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة، لتصبح حركة طويلة، أو حرف مدٍّ[8].

وقد أطلق بروكلمان على هذا الوزن مصطلح وزن الانعكاسية من وزن الهدف[9].

١- شذا العرف في فن الصرف ٤٦ وانظر في الصرف العربي ٩٣ والصرف الواضح ١٠٦.

٢- دقائق التصريف ١٦٣.

٣- لسان العرب (ذأب) ٣٧٨/١.

٤- لسان العرب (زيل) ٣١٧/١١ من لغات العرب لغة هذيل ٢٧٩.

٥- ديوان الهذليين ٥١/١.

٦- الصاحبي ٢٢٦.

٧- دراسات في فقه اللغة وفنولوجيا العربية ٤٥.

٨- المنهج الصوتي للبنية العربية ٧٠.

٩- فقه اللغات السامية ١١٠.

ومعانيه عند ابن المؤدب هي:

أ- التظاهر:

وقد ورد عنده هذا المعنى في قوله: اظهارك بنفسك ما لست عليه، نحو: التعاقل، والتجاهل، والتخازر[١].

وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: تجيء تفاعلت لتريك أنه في حال ليس فيها، من ذلك تغافلت وتعاميت وتجاهلت[٢] وقد عبّر ابن المؤدب كما عبّر سيبويه من قبله عن هذا المعنى، باستعمال العبارة الوصفية الطويلة، وهذا ابتعاد عن الإيجاز الذي تتطلبه اللغة في إيصال المعنى، ولهذا فقد سعى علماء اللغة المحدثون إلى اصطلاح معنى التظاهر على من يأتي بأصل الفعل دون الحقيقة، نحو: تناوم وتغافل وتمارض، أي أظهر النوم والغفلة والتمارض، وهي صفات لا وجود لها في الحقيقة[٣]، ومنهم من أطلق مصطلح الإيهام؛ وهو أن يخيّل الفاعل لضميره أصل الفعل، وهو غير متصف به في الحقيقة، نحو تكاسل وتباله[٤].

ب- المشاركة:

عند حديث ابن المؤدب عن هذا المعنى، لم يذكر هذا اللفظ بعينه، وإنما قال: تأتي تفاعلت من اثنين: نحو التضارب والتقاتل والتخاصم[٥].

علما أن أغلب العلماء عبّر عن هذا المعنى باستخدام لفظ المشاركة، وذكروا المقصود من هذا المعنى بقولهم: المشاركة: هي أن يشترك في الفعل اثنان أو أكثر. ويقتسماه لفظاً ومعنى.

فالإشتراك جاء في الفاعلية لفظاً، وفي المفعولية معنى، أي أنَّ كلا الاثنين فاعلاً

١- دقائق التصريف ١٧١.

٢- الكتاب ٤/٦٩.

٣- المغني الجديد في علم الصرف ١٦٩ وانظر الصرف والنظام اللغوي ٩١، وفي الصرف العربي ٩٥.

٤- تصريف الأسماء والأفعال ١١٧. وانظر الصرف الواضح ١٠٧.

٥- دقائق التصريف ١٧١.

لفظاً وفي المفعولية معنى، أي أنّ المخاصمة وقعت من الاثنين، وكذلك المقاتلة والمضاربة(١).

٣- وزن انفعل:

يبنى هذا الوزن من مجرد الثلاثي بزيادة مقطع في الأول فيه (نون) وقد سماه الدكتور رمضان عبدالتواب وزن الانفعال، وهو من أوزان المطاوعة بالنون(٢)، وأطلق عليه بروكلمان وزن الانعكاسية بالنون(٣) >infa<ala.

ومعناه عند ابن المؤدب هو:

- المطاوعة:

أشار ابن المؤدب إلى أنّ الانفعالَ يكون مطاوعاً للفعل؛ كالانهدام الذي هو مطاوع للهدم. والانكسار والانقلاب(٤). والمطاوعة تعني "قبول أثر الفعل مثل: كسّرت الزجاج فانكسر، أي يدلُّ أحد الفعلين على تأثير، ويدلُّ الفعل الثاني على قبول فاعله لذلك التأثير"(٥) والفعل الذي على وزن (انفعل) لا يكون متعدياً أبداً، ويؤدي في العربية معنى الفعل المبني للمجهول، وقد جاءت هذه الصيغة في كلام العرب للمطاوعة فقط، ويشترط في هذه الحالة أن يكون الفعل من الأفعال الظاهرة للعيون، أي يكون الفعل علاجياً يدل على حركة حسيّة نحو: قطعت الخيط فانقطع وكسرت الزجاج فانكسر وفتحت الباب فانفتح، ولكن إذا كان الفعل غير علاجي، فلا تأتي منه هذه الصيغة، فنحن لا نقول فهّمت الدرس فانفهم ،ولا علّمت الأمر فانعلم؛ لأن علم وفهم ليسا علاجيين(٦).

١- تصريف الأسماء والأفعال ١١٧. الواضح في علم الصرف ١٢٥ في الصرف العربي ٩٤. والصرف الواضح ١٠٧.

٢- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٣٨.

٣- فقه اللغات السامية ١١١.

٤- دقائق التصريف ١٧٠.

٥- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ٩٧.

٦- الواضح في علم الصرف ١٢٢، ١٢٣ ،انظر الصرف الواضح ١٠٣، وتصريف الأسماء والأفعال ١١٨.

وقد يمنع مجيء هذه الصيغة من بعض الأفعال العلاجية أيضاً، فنحن مثلاً لا نستعمل الفعل انطرد فلا نقول: طردته فانطرد، ونقول دحرجته فاندحر، ولا نقول أكلته فانأكل، وشربته فانشرب، وسقيته فانسقى، فالتغيُّر في صيغة انفعل يكون قاصراً على السماع وليس قياسياً[1]. وقد ذكر ابن المؤدب أننا نقول طردته فذهب، ولا يقال انطرد، وكببته فأكبَّ وهذا هو الأكثر والأفصح وقد يقال: انكب[2].

وقد جمع الصغاني ما جاء على انفعل مطاوعاً واستعملته العرب في كتاب الانفعال.

ويقال: انجذب: أي أسرع في السير[3]. قال ذو الرمة:

معرّساً في بياض الصُّبح وَقْعَتُهُ   وسائر السير إلا ذاك مُنجذب[4]

وانجذب إلى الشيء مطاوع جذبه.

٤- وزن افتعل:

يبنى هذا الوزن بزيادة المقطع (ta) في أوله، ويسمى بوزن الانعكاسية أو المطاوعة أو الافتعال[5]. وفي الانعكاسية من الوزن الأصلي يجب أن تسقط حركة فاء الفعل[6] ifta<ala (>) ومعاني هذا الوزن عند ابن المؤدب هي:

أ- المطاوعة:

أشار ابن المؤدب لهذا المعنى الذي أفادته صيغة افتعل بقوله: يكون الافتعال مطاوعاً للتفعيل نحو: الاعتدال، تقول: عَدَّلتهُ فاعتدل[7]. والمطاوعة عند أهل العربية كما ذكرت سابقاً هي «حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي لمفعوله، نحو "كسَّرت الإناء فتكسر" فتكون تكسُّر مطاوعاً. أي موافقاً لفاعل الفعل المتعدي وهو كسرت[1].

١- الواضح في علم الصرف ١٢٢.

٢- دقائق التصريف ١٧٠.

٣- الانفال/٢.

٤- ديوان ذي الرمة ٤٠/١.

٥- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٣٤.

٦- فقه اللغات السامية ١١٠.

٧- دقائق التصريف ١٦٥.

كسرت(١). وهذا ما عبّر عنه بعض العلماء بقولهم: يأتي وزن افتعل مطاوعاً لبناء فعَّل، نحو عدَّلت الرمح فاعتدل(٢). ومنهم من ذكر أن افتعل قد تطاوع الفعل الثلاثي المجرد (فعل) سواء كان علاجياً مثل جمعت الإبل فاجتمعت أم غير علاجي مثل: غممته فاغتمّ(٣).

ب- الاتخاذ:

ذكر ابن المؤدب أنّ افتعل تأتي بمعنى اتّخاذ الشيء، نحو: الاشتواء يقال: اشتويت أي: اتخذت شواءً، وشويت: أنضجت(٤)، وقد عبّر سيبويه عن هذا بقوله: "تقول اشتوى القوم، أي اتخذوا شواءً"(٥) وأشار إليه ابن السراج بقوله: "اشتويت اللحم، أي: اتخذت شواءً"(٦).

أ- افتعل بمعنى فَعَل:

ورد هذا المعنى عند ابن المؤدب بقوله: يأتي الاقتلاع بمعنى القلع والاجتذاب بمعنى الجذب(٧). لم تقدم الزيادة هنا أي دلالة معنوية، ولكنها دلالة صوتية فقط. وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: أما انتزع، فإنما هي خطفة كقولك استلب، وأمّا نزع فإنّه تحويلك إيّاه وإن كان على نحو الاستلاب(٨)، وجاء في اللسان: القلع انتزاع الشيء من أصله واقتلعته: استلبته(٩). وأهل الحجاز يقولون: "هو الذي ينقد الدراهم" وتميم تقول: "ينتقد" وذلك بمعنى النظر فيها لمعرفة جيدها من زيفها(١٠).

١- التعريفات ٢٨.

٢- شرح ابن عقيل ٦٠٢/٢. وشذا العرف في فن الصرف ٤٥، وفي الصرف العربي ٩٠.

٣- الواضح في علم الصرف ١٢٢، وانظر المغني الجديد في علم الصرف ١٦٦.

٤- دقائق التصريف ١٦٥.

٥- الكتاب ٧٣/٤ ونظر الممتع في التصريف ١٩٣/١.

٦- الأصول في النحو ١٢٦/٣.

٧- دقائق التصريف ١٦٥.

٨- الكتاب ٧٤/٤.

٩- لسان العرب (قلع) ٢٩٠/٨.

١٠ - لغة تميم ٣٨٤.

د- المشاركة:

يشير ابن المؤدب إلى أنْ افتعل يكون من أثنين نحو: الاشتراك، والاصطحاب، ويكون من الجماعة نحو: الاختصام والاصطخاب[1]، قال ذو الرمة:

عيناً مطحلبة الأرْجَاء طامِيةً فيها الضفادعُ والحيتانُ تصْطَخِبُ[2]

والمشاركة في الفعل يراد به أنْ يكون المفعول به مشاركاً في تحقيق الفعل ،ويعد فاعلاً من وجه[3] وقد عبَّر عن معنى المشاركة أغلب العلماء بقولهم: من معاني افتعل المشاركة والمفاعلة نحو: اختصم الرجلان واختلفا[4].

هـ- الصيرورة:

لم يرد هذا المعنى عند ابن المؤدب بهذا اللفظ، وإنما قال: تجيء افتعل بمعنى صار كذلك، نحو افتقر، واشتدٌ وما أشبهها[5].

والصيرورة هي الانتقال من حال إلى حال أخرى، فافتقر معناه: انتقل من حال الغنى إلى حال الفقر، وصار فقيراً.

وقد عبّر سيبويه عن هذا المعنى بتعبير مغاير، فذكر أنه يبنى على افتعل ما لا يراد به شيء، وذلك افتقر واشتدٌ، كما قالوا استلمت، فبنوه على افتعل كما بنوا هذا عى أفعل[6].

ثالثاً: الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرُف:

ذكر عبدالصبور شاهين أن الصيغ المزيدة بحرف، أكثر شيوعاً من المزيدة

١- دقائق التصريف ١٦٥.

٢- ديوان ذي الرمة ٦٣/١.

٣- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ١٧٢.

٤- المغني الجديد في علم الصرف ١٦٧، وانظر تصريف الأسماء والأفعال ١١٨. والواضح في علم الصرف ١٢٤ والصرف الواضح ١٠٤.

٥- دقائق التصريف ١٦٥.

٦- الكتاب ٧٤/٤.

بحرفين، وهذه أكثر من المزيدة بثلاثة أحرف، والصيغة الأخيرة لا تألف الألسنة منها سوى صيغة (استفعل) والصيغ الأخرى نادراً ما تستعمل[1].

وزن استفعل:

يشتقُ هذا الوزن من وزن السببية (فعَّل) بالسين (sa) ويعدل بالقياس على المضارع، وسمّاه بروكلمان وزن الانعكاسية من وزن السببية[2] istaf<ala(>) وذكر هنري فليش أنَّ من معانيها: الانعكاس المتوسط عن صيغة أفعل والطلب أو الرغبة[3]. والألف والسين والتاء في وزن استفعل زوائد.

وفيما يأتي معاني هذا الوزن عند ابن المؤدب مع بيان عباراته ومصطلحه:

أ- الطلب أو السؤال:

أشار ابن المؤدب إلى أن السين أدخلت في قولنا الاستيهاب والمستوهب؛ لتكون دالة على معنى السؤال[4].

وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله: استعطيت أي طلبت العطية، واستعتبته أي طلبتُ إليه العتبى[5]، وكذلك ابن السراج بقول: استعطيته، طلبت العطية[6].

وجاء في شرح المراح أنَّ الأصل في استفعل أن يكون الطلب الفعل نحو: استغفر الله، أي اسأله المغفرة[7].

وهو كذلك عند المعاصرين بمعنى الطلب، سواء كان طلباً حقيقياً أم تقديرياً نحو: استغفرت الله، أي طلبت مغفرته طلباً حقاً، وتقول استخرجت الوتر. أي

١- المنهج الصوتي للبنية العربية ٧٣.

٢- فقه اللغات السامية ٨١.

٣- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ١٤٦.

٤- دقائق التصريف ١٦٣.

٥- الكتاب ٤/٧٠.

٦- الأصول في النحو ٣/١٢٧.

٧- شرح المراح في التصريف ٤٢.

طلبت خروجه طلباً مجازياً، وهذا يعني أنك لم تطلب حقيقة خروج الوتر ولكن جهدك الذي بذلته في إخراجه يعد تقديراً بالطلب(١)، ومنه الفعل: استرفد في قول طرفة ابن العبد:

ولستُ بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفدِ(٢)

ويسترفد في قول طرفة يعني يطلبون الرفد أي العطاء.

وذكر ابن المؤدب أنه قد تأتي استفعل على غير معنى السؤال كالاستخراج(٣) قال تعالى: "ثمَّ استخرجها من وعاء أخيه"(٤) أي أخرجها. وقال الأعشى:

واستنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلاَّ الشيبَ والصَّلعا(٥)

ب- الصيرورة أو التحول:

يعبر ابن المؤدب عن هذا اللفظ بقوله: تأتي استفعل على معنى الانتقال من طبع إلى طبع. وعادة إلى عادة أخرى سواها: نحو الاستنواق، يقال: استنوق الجمل(٦).

وفي الكتاب التحول من حال إلى حال(٧)، وكذلك عند ابن السراج(٨) وذكر ابن جني أن استفعل تأتي للتنقل من حال إلى حال نحو: "استنوق الجمل واستتيست الشاة"(٩).

وعبر عن هذا صاحب الشافية بقوله: منه التحول إلى الشيء حقيقة، نحو:

١- المغني الجديد في علم الصرف ١٧٠.

٢- ديوان طرفة بن العبد ٢٨.

٣- دقائق التصريف ١٦٣.

٤- يوسف /٧٦.

٥- ديوان الأعشى ١٠٤.

٦- دقائق التصريف ١٦٤.

٧- الكتاب ٧١/٤.

٨- الأصول في النحو ١٢٨/٣.

٩- المنصف ١٠١.

استحجر الطين أي صار حجراً، أو مجازاً: صار كالحجر في الصلابة[1] وجاء كذلك عند المعاصرين بمعنى التحوُّل أو الصيرورة، كقول العرب: " إنّ البغاث بأرضنا يستنسر" أي: إنَّ ضعاف الطير، وهي البغاث، تحول في أرضنا إلى نسور "[2].

ج- المصادفة أو الوجود:

أشار ابن المؤدب إلى أن استفعل تأتي على معنى وجود الشيء، نحو: استضقت الدار، واستوسعتها، واستثقلت الشيء أي: وجدته ثقيلاً[3] ويعبر ابن السراج عن هذا المعنى بتعبير مغاير، فاستجدته تعني عنده: أصبته جيداً واستكرمته: أصبته كريماً، واستعظمته: أصبته عظيماً. أي معنى الإصابة[4] وكذلك عند ابن جني أن تصيبه على هيئة[5] وكما هو عند ابن السراج وجاء عند الشيخ الحملاوي بمعنى المصادفة كاستكرمت زيداً واستبخلته: أي صادفته بخيلاً أو كريماً[6]. وكذلك جاءت استفعل عند المحدثين بمعنى المصادفة أو الوجود، كرأيت فلاناً فاستبخلته أي صادفته بخيلاً. وقد يتداخل هذا المعنى مع معنى قريب منه، وهو الاعتقاد، الذي نجده لو قلنا استكرم فلان أو استبخله، أي اعتقد بخله أو كرمه[7].

د- تفعّل في معنى استفعل:

أشار ابن المؤدب إلى أن استفعل يدخل على بعض حروف التفعّل كقولهم تعظّم واستعظم وتنجّز حوائجه واستنجز وتكبّر واستكبر[8].

وهو ما عبّر عنه ابن السراج بقوله: جاء (استفعل) في معنى تفعّل قال: تعظّم

١- شرح الشافية ١/١١١.

٢- الصرف الواضح ١٠٩، وانظر الواضح في علم الصرف ١٢٦.

٣- دقائق التصريف ١٦٤.

٤- الأصول في النحو ٣/١٢٨.

٥- المنصف ١٠١.

٦- شذا العرف في فن الصرف ٤٨.

٧- الواضح في علم الصرف ١٢٦، وانظر الصرف الواضح ١٠٨، والمغني الجديد في علم الصرف ١٧٠.

٨- دقائق التصريف ١٦٤.

واستعظم، وتكبَّر واستكبر، وتيقَّن واستيقن، وتثبَّت واستثبت[1] وذكر سيبويه: تعظَّم واستعظم وتكبَّر واستكبر[2].

هـ- استفعل بمعنى فَعَلَ وأفْعَلَ:

ذكر ابن المؤدب أنّ استفعل تأتي بمعنى فَعَل وأفعل كقولك: قَرَّ في مكانه واستقرَّ واستخلف لأهله وأخلف إذا استقى[3]: قال ذو الرمة:

ومستخلفات من بلاد تنوفَة   لمصفرَّة الأشداق حُمر الحواصل[4]

وفي قوله تعالى: "ويُشهد الله على ما في قلبه"[5]

قرأ الجمهور: يُشْهِدُ من (أشهد)، وقرأ أبو حيوة وابن محيصن: يشهدُ من (شهد) وقرأ أُبَي وعبدالله: يستشهد الله و (استفعل) هنا بمعنى أفعل[6]. وقد عبّر ابن جني عن هذا بقوله: "تأتي استفعلت بمعنى فعلتُ، نحو: "مرَّ واستمرَّ، وقرَّ، واستقرَّ"[7]. وجاء في الأصول : تأتي استفعل في معنى أفعل، نحو: استخلف لأهله، كما تقول أخلف لأهله[8].

لقد امتازت اللغة العربية بسلسلة من الأوزان المزيدة التي عبّرت عن معاني مشتقَّة من المعنى الأساسي وأحدثت تغييراً على صيغة الكلمة الأصلية، وهذا التغيُّر الذي طرأ على الفعل المجرد، قد يعبِّر عن شدَّة الفعل أو تكراره، وعن المطاوعة، أو المشاركة في الفعل، وغير ذلك.

١- الأصول في النحو ١٢٨/٣.

٢- الكتاب ٧١/٤.

٣- دقائق التصريف ١٦٤.

٤- ديوان ذي الرمة ١٣٤/٣.

٥- البقرة /٢٠٤.

٦- البحر المحيط ١١٤/٢.

٧- المنصف ١٠١، وانظر الممتع في التصريف ١٩٥.

٨- الأصول في النحو ١٢٨/٣.

وقد عبّر ابن المؤدب عن هذه المعاني الجديدة باستخدام المصطلح الوصفي كما لاحظنا، وهو ما نجده عند غيره من علماء النشأة الأولى من القدماء أمثال سيبويه وابن السراج وابن جني، الذين استخدموا المصطلح الطويل العبارة للتعبير عن المعاني التي أرادوا قولها. وهذا هو السبيل الطبيعي لتوليد المصطلحات التي استقرت بعد ذلك عند المحدثين على صورة مصطلح موجز في التعبيركان ابن المؤدب قد أراده، ولكنه لم يصرّح به.

الفصل الخامس

النبر والحركات

في النبر والحركات

يدرس هذا الفصل مصطلحات النبر والحركات عند ابن المؤدب، مقارنة مع غيره من العلماء ممن سبقوه في استعمال هذه المصطلحات، و قسمت هذه الدراسة على النحو الآتي:

- النبر:

- المهموز

-الحركات:

أ- حركات الإعراب:

- الرفع: الرفع التام، والرفع القليل.

-النصب.

-الجرّ.

-الجزم.

ب- حركات البناء:

- الضمة (الرفعة).

-الفتحة (النصبة).

- الكسرة (الكسر).

- السكون (الإسكان- الجمع بين ساكنين- ساكن اللفظ والخلقة).

النبر

عرف ابن منظور النبر بقوله: "النبر بالكلام: الهمز، قال: وكل شيء رفع شيئاً، فقد نبره، والنبر: مصدر نبر الحرف ينبره نبراً: همزه، وفي الحديث: قال رجل للنبي: يا نبيء الله، فقال: لا تنبر باسمي، أي: لا تهمز؛ والنبر: همز الحرف ولم تكن قريش تهمز في كلامها... والمنبور: المهموز، والنبرة: الهمزة.. "(1).

وأشار ابن المؤدب لمصطلح النبر بقوله:« ويسمى نبرا؛ لنبرك إياه إلى حنكك الأعلى ، والنبر: الرفع »(2)، أي أن المصطلح نابع من المعنى اللغوي.

ويقول في حكم النبر من أولاد الأربعة وفروعه، وهو على وجه واحد، وهو نأى ينأى نأياً، فهو ناء(3).

قال كثير عزه:

فقلت لها يا عزُّ أرسل صاحبي على نأي دارٍ و الموكّل مُرسَلُ(4)

فالنبر إذن يعني عند ابن المؤدب الهمز وعلوّ الصوت أو ارتفاعه، وقد استعمل ابن جني مصطلح مطل الحركات، للدلالة على العلو ورفع الصوت بقوله: «وكذلك الحركات عند التذكّر يُمطلن، وذلك قولهم عند التذكّر مع الفتحة في حَمت: حَمتا أي قُمت يوم الجمعة ونحو ذلك، ومع الكسرة، أنتي، أي أنت عاقلة، ونحو ذلك، ومع الضمة، قُمْتو: في قُمتُ إلي زيد ونحو ذلك »(5).

ويعرّفه رمضان عبد التواب بأنه مصطلح صوتي، يعني الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة؛ ليجعله بارزاً وأوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة، ويتميز هذا الصوت الناتج عن ضغط المقطع بالعلوّ والارتفاع، والوضوح السمعي أكثر من أي

١- لسان العرب (نبر) ١٨٩/٥ وانظر الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٧/٦.

٢- دقائق التصريف ٤١٧.

٣- المرجع السابق ٤٢١.

٤- ديوان كثير عزة ٢٥٠.

٥- الخصائص ٣/ ١٢٩ -١٣٠وانظر المصطلح الصوتي عند علماء العربية ١٩٢.

جزء آخر من أجزاء الكلام[1]. وعرّفه سلمان العاني بأنه «مقدار القوّة على مقاطع كل لفظ»[2].

أي أن المعاصرين يفهمون النبر على أنه الضغط الواقع على المقاطع أو مقدار القوة الواقعة على مقاطع اللفظ، في حين نرى أن ابن المؤدب يعني به الهمز، لأنه يرى أنه توتير يحتاج إلى ضغط على مخرجه، فالمفهومان مختلفان.

وهناك اختلاف بين علماء اللغة حول وجود النبر في العربية، يقول هنري فليش «نبر الكلمة فكرة كانت مجهولة تماماً لدى النحاة العرب، بل لم نجد له اسماً في مصطلحاتهم، ففي علم الصرف يبدو أن فكرة النبر قد أهمته جزئياً، وذلك في حالة واحدة فحسب، حين تلحق بالاسم المؤنث ألف التأنيث الممدودة المنبورة في مقابل الألف المقصورة غير المنبورة"[3]، وهنري فليش بهذا القول ينفي وجود النبر في العربية نفياً يكاد يتجاهل معه وجود الهمز كشكل من أشكال النبر، إلاّ أن بروكلمان يؤكد وجود النبر في العربية القديمة فيقول: "وفي اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر تغلب عليه الموسيقية ويتوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها حتى يقابل مقطعاً طويلاً فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل فإن النبر يقع على المقطع الأول منه"[4].

وعبر ابن المؤدب عن النبر والمنبور بمصطلح الهمز والمهموز، والمهموز هو ما كان في أحد أُصوله همزة سواء بقيت، كسأل، أو قُلبت كسال، أو حُذفت كسل"[5].

وقد ذكر ابن المؤدب مصطلح المهموز عند حديثه عن حكم في المهموز من جميع الأبواب الصحيحة والسقيمة، فهو يقول: مهموز الصحيح يدور على أربعة أوجه،

١- التطور اللغوي ومظاهره وعلله وقرانينه ١٢٦.

٢- التشكيل الصوتي في اللغة العربية ١٣٤.

٣- العربية الفصحى ٤٩.

٤- فقه اللغات السامية ٤٥.

٥- التعريفات ٦٦.

الأول منه دفيء يدفأ دفئاً[1]. وهو يقصد بالسقيمة: المعتلة.

وقد عرف المبرد الهمزة بقوله: "اعلم أن الهمزة حرف يتباعد مخرجة من مخارج الحروف ولا يشركه في مخرجه شيء، ولا يدانيه إلاّ الهاء والألف، والهاء خفية تقارب مخرج الألف، والهمزة المحققة تحتهما جميعاً. فلتباعدها من الحروف وثقل مخرجها وأنها نبرة في الصدر جاز فيها التخفيف"[2].

كما عرّفها ابن يعيش بقوله: "هي حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستثقل النطق به، إذا كان إخراجه كالتهوّع، فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف وهي لغة قريش وأكثر أهل الحجاز"[3].

إذن فإن مصطلح النبر مصطلح عام، استعمله القدماء وأطلقوا عليه مسميات مختلفة، منها مطل الحركات والهمز، وقد عرّفه ابن المؤدب بالرفع، وعبّر عنه كذلك بمصطلح المهموز.

الحركات:

تقسم الحركات إلى قسمين: حركات البناء وحركات الإعراب.

أ- حركات الإعراب

الإعراب لغة هو الإبانة والإفصاح عن الشيء، يقال أعرب فلان عمّا في نفسه إذا أبان عنه وأفصح[4]، وفي الحديث: «البِكْرُ تُسْتأمر فيها نفسها والثيب تُعْرب عن نفسها»[5] أي تفصح، وقال أبو البقاء الكفوي «الإعراب لغة البيان والتبين

١- دقائق التصريف ٤٢٨.

٢- المقتضب ١/١٥٥.

٣- شرح المفصل ٦/١٠٧.

٤- الإيضاح ٩١.

٥- لسان العرب (عرب) ١/٥٨٨ والحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٢٠٠ برواية (الثيّب يعرب عنها لسانها).

والتحسين، يقال: أعربت الشيء، أي: حسّنته »[1].

والإعراب في الاصطلاح: هو تغيّر أواخر الكلمات بدخول العوامل عليها، لفظاً أو تقديراً، أو هو تغير يحصل في أواخر الكلمة يجلبه عامل لفظي أو معنوي[2].

وفيما يلي أقسام الإعراب عند ابن المؤدب مع بيان عبارته، ومصطلحه:

١- الرفع:

علامة الرفع عند ابن المؤدب هي الضمة، وغيرها من العلامات الفرعية، كالألف في المثنى، والواو في الأسماء، وجمع المذكر السالم والنون في الأفعال الخمسة وهو في هذا لا يخرج عما في اللغة أو عند العلماء السابقين عليه، وقد استعمل ابن المؤدب مصطلح الرفع بقوله: " إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المضمر قُلت: فُعِلَ، برفع الفاء، فرقاً بين المضمر والظاهر"[3]. أي بضم الفاء

كما عبّر عنه في مصطلح الارتفاع في قوله:" قال الكسائي: إنما رفعوا آخر (حيثُ)؛ لأنها كانت في الأصل حوثُ، وكان آخرها مرفوعاً؛ لمجاورتها الواو، فلما غيّرت عن تلك الخِلْقة إلى غيرها تُركت الضمة على الثاء، ولم تغيّر، والعرب تقول: من حيث لا تعلم ومن حوث لا تعلم"[4].

ومصطلح الرفع والارتفاع، مصطلحان نابعان من العملية الصوتية وفقاً لما فسّرها القدماء، لأن هذا الوضع يقتضي رفع الحنك عند النطق بالضمة: ولذا فقد كانت هذه المصطلحات مستعملة منذ فجر الدراسات اللغوية، فقد استعمل سيبويه هذه التسمية بلفظة الرفع في قوله: "هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف"[5].

١- الكليات ١٤٢.

٢- التعريفات ٤.

٣- دقائق التصريف ١٥.

٤- المرجع السابق ٢٠٦.

٥- الكتاب ١٣/١.

وورد هذا الاستعمال عند المبرد في قوله: "فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معرباً، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيثُ وقبلُ وبعدُ، قيل له مضموم ولم يُقَل مرفوع؛ لأنه لا يزول عن الضم"(١).

ويعلل الزجاجي هذه التسمية بقوله: "يبدو أن هذه التسمية ترجع إلى نظرتهم إلى الظاهرة من الناحية الصوتية في عملية النطق التي تتعرض لها الحركة المضمومة؛ لأن المتكلم بها يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه وقد جُعِلَ ما كان منه بغير حركة موسوماً أيضاً بسمه الحركة؛ لأنها هي الأصل"(٢).

ومن المصطلحات التي استعملها ابن المؤدب وفقاً للمعيار الصوتي عند النطق بالضمة الرفع التام:

أشار ابن المؤدب لهذا المصطلح في قوله: "للعرب في ما كان على فَعِل يَفْعَل، مثل: نَسِيَ يَنْسى، لغتان، فإذا جئت بالهاء وكان الحرف الذي قبلها مرفوعاً أو منصوباً، رَفَعْتَ الهاء رفعاً تاماً، نحو: لم يَدْعُه زيد ولم يَخْشَه عمرو"(٣).

وقال تعالى: "خيراً يَرَه" (٤).

وهو يقصد بهذا المصطلح على ما يبدو أن الضمة التي تكون بعد الهاء يكون نطقها تاماً، ولا تتعرض لما يسمى في اصطلاحات العلماء: الضمة المختلسة، كتلك التي نجدها في قراءة أبي عمرو بن العلاء: "وبعولتهن أحق بردّهن"(٥). فقد روي عنه أنه قرأها بالاختلاس(٦).

١- المقتضب ١/٤.

٢- الإيضاح ٩٣.

٣- دقائق التصريف ٢٩٧.

٤- الزمر/١٤.

٥- البقرة/٢٢٨.

٦- إملاء ما من به الرحمن ١/٩٥، ووصفها العكبري هنا بأنها قراءة (بعض الشذاذ)، والاختلاس رواية حفص الدوري عن أبي عمرو، وأما رواية الإسكان التام فعن السوسي عن أبي عمرو، انظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي لعبدالصبور شاهين، ص٢٣٩.

يقول ابن المؤدب إذا جئت بالهاء فيما كان على فَعِلَ يَفْعَل، وكان الحرف الذي قبل الهاء جزماً، فإن شئت فارفع الهاء رفعاً قليلاً وإن شئت فبالغ في رفعها، ولا تقف عليها، مثل قولك: لم يضربْهُ عمرو ولم يَضْرِبْهو[1]. فالرفع القليل هو الرفع العادي، وأما المبالغة في الرفع فهو إشباع الضمة، حتى يتولد منها ضمة طويلة، وهي المعبر عنها بالواو عند القدماء.

ولو نظرنا إلى هذين المصطلحين وفق تعليل الزجاجي السابق، فإننا عند النطق بالهاء المضمومة التي سبقها حرف مفتوح أو مضموم، نرفع الحنك إلى الأعلى مع ضم الشفتين، دون الوقف قليلاً على الحرف، وفي حالة الرفع القليل نرفع الحنك إلى الأعلى ونقف قليلاً على الحرف ونضم الشفتين.

النصب:

النصب في الأسماء والأفعال علامته الأصلية هي الفتحة، وعلاماته الفرعية هي الألف والياء وحذف النون واستعمال الكسرة نيابة عن الفتحة.

وأشار ابن المؤدب لمصطلح النصب بلفظ (النصب) أيضاً، وذلك كما في قوله: "إذا أخبرت عن الرجل بالفعل الماضي قلت: فَعَلَ بنصب الفاء؛ لأن العرب لا تبتدئ إلا بالمتحرك ولا تقف إلا على الساكن"[2].

كما أشار له بمصطلح (النصبة) كما في قوله: "ويجيء على فَعْلَة نحو: سَعَة، وكان في الأصل وَسْعَة، فطرحت الواو، وجعلت النصبة التي كانت فيها السين فقالوا: سَعَةُ[3]، وفي قوله: "وأثرت النصبة؛ لأنها عندهم أخف الحركات، ونصبت العين ليتصرف الصرف على وجوهه[4].

كما استعمل مصطلح المنصوب في قوله: "وإذا أردت المرة الواحدة من جملة

١- دقائق التصريف ٢٩٧.

٢- المرجع السابق ١٥.

٣- المرجع السابق ٢٤١.

٤- المرجع السابق ١٥.

الأفعال الثلاثية صحيحة كانت أو سقيمة، كانت المرة الواحدة منها على فَعْلة منصوبة الفاء ساكنة العين"[1].

وجاء هذا المصطلح عند غيره من القدماء، فقد جاء عند المبرد في قوله:" تقول إنّ زيداً منطلق الظريفُ، وإن زيداً يقوم، العاقلُ الرفع والنصب، فيما بعد الخبر جائزان، فالرفع من وجهين أحدهما أن تجعله بدلاً من المضمر في الخبر، والوجه الآخر أن تحمله على قطع وابتداء والنصب من وجهين، أحدها أن تتبعه زيداً والآخر أن تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح" [2].

وقال كذلك "فاعراب المضارع: الرفع والنصب والجزم، فالرفع بضمة حرف الاعراب والنصب بفتحته، والجزم بحذف الحركة منه"[3].

وأشار الزجاجي لهذا المصطلح بقوله"وللنصب خمس علامات: الفتحة والألف والياء وحذف النون والكسرة"[4].

وسمي النصب نصباً نظراً لمعناه الصوتي، لأن المتكلم بالكلمة المنصوبة، يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه نصبه، لإبانة أحدهما عن صاحبه[5].

الجر:

الجر في اللغة: الجذب[6]، وأما في الاصطلاح فقد جاء عند الزجاجي في قوله" وأما الجر فإنما سمي بذلك؛ لأن معنى الجر الإضافة؛ وذلك أن الحروف الجارة تجرّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك المال لعبد الله، وهذا غلام زيدٍ"[7] والجر في الأسماء له علامة أصلية هي

١- دقائق التصريف ٤٥.

٢- المقتضب ٤/١١٣-١١٤.

٣- المرجع السابق ٤/٨٢.

٤- الجمل في النحو ٤.

٥- الإيضاح ٩٣.

٦- لسان العرب (جرر) ٤/١٢٥.

٧- الإيضاح ٩٣.

الكسرة، وله علامتان فرعيتان هما: الياء واستعمال الفتحة نيابة عن الكسرة، أطلق عليه ابن المؤدب تسمية الجر في قوله" وتقول من الضرب: هو يَضْربني، بنون بعد الياء لتكون واقية لضمتها؛ وذلك لأنهم لو امتنعوا من إدخال هذهِ النون لا نجرت الياء، وليس من حكم الافعال الجرّ؛ لأن الجرّ أصله الإضافة، والأ فعال لا تضاف، لأن الأملاك للأسماء دون الأفعال"(١).

ومصطلح الجر من أقدم المصطلحات المستعملة في هذا الباب، فقد استعمله سيبويه في كتابه "والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً"(٢).

وفي مواضع أخرى، نرى ابن المؤدب يستعمل مصطلح الخفض للدلالة على الجرّ. "وفي الخبر عن الرجلين هما يضربانني، بنونين، الأولى منهما علامة للرفع والثانية أدخلت فصلاً بين الياء التي موضعها نصب وبين الياء التي موضعها خفض، وكسرت النون الأولى تشبيهاً بنون التثنية في الأسماء"(٣).

وفي قوله"إذا أخبرت عنه بالفعل المضمر، قلت: فُعِلَ، برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر، وخفضت العين، فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة فُعَلْ، نحو: عُمر وزُفَر"(٤)، وقد مرّ القرن الثاني الهجري دون استعمال هذا المصطلح للتعبير عن الجر، والدليل على هذا أن سيبويه لم يستعمله إلا أنه استعمل عند المبرد، في قوله "تقول هذا غلامي ورأيت غلامي، فتكسر الميم التي موضعها مرفوع ، ومنصوب، وزيدت هذه النون؛ لتسلم فتحة الفعل في الماضي، وإعرابه في إعرابه، وذلك ضربني ويضربني، كما تفعل في الخفض إذا أردت سلامة ما قبل الياء"(٥).

١- دقائق التصريف ٤٢.

٢- الكتاب ٤١٩/١، وانظر ١١٣/١، والمقتضب ١٣٦/٤.

٣- دقائق التصريف ٤٢.

٤- المرجع السابق ١٥.

٥- المقتضب ٢٦٣/١.

وقد علل ابن منظور تسمية الجرّ جراً، فقال: إنما سمي الجرّ جراً؛ لأن معناه الاضافة أو الجذب[1].

وأما الذين سمّوه خفضاً فقد نظروا: إليه من الناحية الصوتية، فقالوا: لانخفاض الحنك إلى الاسفل عند النطق به وميله إلى احدى الجهتين[2].

وفهم من يرى أن مصطلح الخفض أدق من نظيره الجرّ، وألصق بالظاهرة النحوية لأن الخفض معناه التسفل، وأنه ضد الرفع، وأن علامته موضعها أسفل الحرف، فهناك إذن علاقة تربط بين معناه اللغوي ومعناه الاصطلاحي، على حين نفتقد مثل هذه العلاقة بين معنى الجر اللغوي والاصطلاحي[3].

والذي يدل أيضاً على أن مصطلح الخفض أدق من الجر وألصق بهذهِ الظاهرة النحوية، ما دار بين الخليل بن أحمد والأصمعي من حوار، حول الفرق بين المصطلحين، فقد سأل الخليل الأصمعي عن الفرق بين الخفض والجرّ، فكان مما قال الأصمعي " الخفض عندي الشيء دون الشيء كاليد إذا جعلتها الرجل والجرّ أن تميل الشيء، وتقيم شيئاً مقام شيء، كقولك: هذا غلام زيد، فزيد أقمته مقام التنوين[4]. وهنا الرواية على افتراض صحة المصطلحات الواردة فيها تفيد في أن المصطلح قديم جداً، من مصطلحات الخليل بن أحمد، ولكنه شاع في استعمال الكوفيين ولم يشع في مصطلحات البصريين الأوائل.

الجزم:

والجزم يكون في الأفعال وعلامته السكون، أو حذف الحركة، وله علامتان فرعيتان، هما حذف الحرف الأخير وحذف النون، ونعني بعلامة السكون، أي حالة اللاحركة أو انعدام الحركة .

١- لسان العرب (جرر) ١٢٥/٤.

٢- الإيضاح ٩٣.

٣- في مصطلح النحو الكوفي ٧٠.

٤- مجلس العلماء ١٩٣.

واستعمل ابن المؤدب مصطلح الجزم كما في قوله" وجُزِمَ آخر الأمر، لأنه بناء لا يوصف ولا يضارع بوجه من الوجوه فسكنوه لبعده"(١). وهو مصطلح قديم، ربما كان من مصطلحات النشأة الأولى، فقد استعمله سيبويه ناضجاً في قوله" اعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلاّ الأفعال، ولا يكون الجزم إلاّ في هذهِ الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجرّلا يكون إلاّ في الأسماء"(٢).

وقد أورد أبن منظور استعمال مصطلح القطع؛ للاشارة إلى الجزم، "الجزم: القطع، جزمت الشيء أجزمة جزماً قطعته، وجزمت اليمين جزماً أمضيته، وكل أمر قطعتة قطعاً لا عودة فية جزمت، ومنه جزم الحرف، وهو في الاعراب كالسكون في البناء، تقول: جزمت الحرف فانجزم"(٣).

ب- حركات البناء:

البناء في اللغة وضع الشيء على الشيء، على صفة يراد بها الثبوت، كالبناء المادي الذي يلزم موضعه ولا يتحوّل عنه، وإصطلاحاً ضد الإعراب، وهو لزوم آخر الكلمة ضرباًواحداً، لايحيد عنه، من سكون أو حركة، لا لعامل(٤). وقد سُمي بناء، لمّا لزم ضرباًواحداً، فلم يتغيرّ تغيرّ الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره(٥).

- حركات البناء:

الأصل في الحركات أن تكون للإعراب ويعرفها النحاة بأنها ما كانت ناجمة عن عامل سابق يؤثر في الكلمة رفعاً نصباً أو جراً أو جزماً ويشار إلى الرفع بالضمة وإلى النصب بالفتحة وإلى الجر بالكسرة وإلى الجزم بالسكون، ويقابل حركات

١- دقائق التصريف ١٠٤.

٢- الكتاب ٩/٣.

٣- لسان العرب (جزم) ٩٧/١٢.

٤- في مصطلح النحو الكوفي ٨٨.

٥- الخصائص ٣٧/١.

الاعراب حركات البناء، ويعرّفها النحاة بأنها ما لم تكن ناجمة عن عامل سبق، وهي الضمة والفتحة والكسرة والسكون(1).

وتذكر الروايات أن أبا الأسود الدؤلي هو من قام بوضع نقط يحرر بها حركات أواخر الكلمات في كتاب الله عزّ وجل، فقد اتخذ كاتباً حاذقًا وقال له: إذا رأيتني قد فتحت شفتي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه وإن ضممت شفتي، فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن اتبعت شيئاً من ذلك غنة أي (تنوين) فاجعل مكان النقطة نقطتين(2).

ويمكن الإشارة هنا إلى أننا لانطمئن لمثل هذه الرواية، فهي تذكر مصطلحات يستبعد أن تكون قد استعملت في هذا الوقت المبكر من الدراسة النحوية، فاستعمال ألفاظ مثل فتحت وكسرت وضممت، يعني أن مصطلحات الفتحة والضمة والكسرة كانت مستعملة في ذلك الوقت وهذا مستبعد جداً، لأن المصطلحات النحوية لم تكن قد وصفت بعد، ومصطلحات كهذه تحتاج إلى وقت طويل كي تظهر إلى الوجود(3).

وفيما يأتي أقسام هذه الحركات عند ابن المؤدب مع بيان عبارته ومصطلحه:

-الضمة:

الضم في اللغة مصدر ضمّ الشيء إلى غيره أضافه إليه، وضم الشيء: جمعه، والضمه مصدر المرة من ضمّ، أضاف أو جمع، وفي الاصطلاح إحدى علامات الرفع في الفعل والاسم(4).

والضمة هي الحركة الخاصة بالرفع، وتسمى عند علماء اللغة المحدثين الضمة القصيرة(5) وتنطق بضم الشفتين فيحدث من ذلك صوت خفي، مقترن بالحرف

1- الإعراب والبناء ،170.

2- معجم الأدباء 3/24-35، وانظر الفهرست ،60.

3- في مصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري32.

4- المعجم، المفصل في علم الصرف 298- 299.

5- التشكيل الصوتي في اللغة العربية ،40.

امتدّكان واواً وإن قصر كان ضمة[1].

واستعمل ابن المؤدب مصطلح الضمة كما في قوله" وإذا أخبرت عن الرجلين قلت: يدعوان ويبكيان بظهور الواو والياء وتحريكهما، لاجتماع الضمة والنصبة أو الكسرة والنصبة، ولم يجز حذفهما كراهية التقاء الساكنين لأجل فساد البناء"[2].

وفي موضع آخر يقول: " كسر أول (فِعّال) لانكسار أول الانفعال وتقول في النعت منه مُفَاعِل بميم ملحقة للفرق بينه وبين فاعل، وضمت الميم لانضمامها في مُفْعِل"[3].

واستعمل سيبويه مصطلح الرفعة للدلالة على الضم، فقد قال ، وإنما حملهم على هذا أنهم انزلوا الرفعة التي في قولك زيد، بمنزلة الرفعة في رآء امرُئ[4] كما استعمل أيضاً مصطلح الضمة وقد يجوز أن نسكن الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، وشبهوا ذلك بكسرة فَخِذ، حيث حذفوا فقالوا: فَخْذ، وبضمة عَضُد، حيث فقالوا: عَضْد؛ لأنَّ الرفعة ضمة والجرة كسرة"[5].

فمصطلح الرفعة عند سيبوية يدل على أن مصطلح الضمة لم يستقر إلاّ في ما تلا سيبوية من عصور.

-الفتحة:

الفتح في اللغة مصدر فتح المغلق، أزال اغلاقه، والفتحة، مصدر المرة من فتح، وفي الاصطلاح، احدى علامات البناء الأصلية[6]، وهي الحركة الخاصة بالفتح،

١- الكليات ٥٧١.

٢- دقائق التصريف ٢٩٧- ٢٩٨.

٣- المرجع السابق ٢٠٩

٤- الكتاب ٢/٢٠٤.

٥- الكتاب ٤/٢٠٣، وانظر المقتضب ١/١٨٤، و ٢/٨٩.

٦- المعجم المفصل في علم الصرف ٣٠٦.

ويسميها العلماء المحدثين الفتحة القصيرة(i)، وهي عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحروف، وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة[1] وهي أخف الحركات الاعرابية[2].

ويستعمل ابن المؤدب مصطلح النصبة للدلالة على الفتحة «ويجيئ على فَعْله نحو: سَعَة، وكان في الأصل وَسْعة، فطرحت الواو وجعلت النصبة التي كانت فيها في السين فقالوا: سَعَةٌ»[3] واستعمال لفظ الفتحة قديم، فالفتحة عندما تكون اعراباً تسمى عند سيبوية النصبة[4]، وإذا كانت حركة بناء فهي الفتحة عند جميع النحويين[5].

-الكسرة:

الكسر في اللغة مصدر كسر من طرفه أو عليه، غضّ منه شيئاً، والكسرة مصدر المرة من كَسَر وهو في الاصطلاح إحدى علامات البناء الأصلية[6]، وهي الحركة الخاصة بالجر، ولا تضم الشفتان عند نطقها، ويسميها علماء اللغة المحدثون الكسرة القصيرة (i)[7].

وعبر ابن المؤدب عن هذا المصطلح بقوله" قال بعض النحويين سقطت الواو من نحو: يعد ويزن لوقوعها بين الكسرتين؛ لأن الياء خِلقتها الكسرة"[8].

كما يستعمل مصطلح الكسر في قوله:" والمصدر من الباب الذي كسرت العين في غابره مَفْعَل، بنصب العين، نحو: المَجْلَس والمَضْرَب[9].

١- الكليات ٥٧١.

٢- المقتضب ٢/١٦١.

٣- دقائق التصريف ٢٤١.

٤- الكتاب ٢/٢٠٤.

٥- المرجع السابق ٢/٢٠٤ وانظر المقتضب ٤/٨٠.

٦- المعجم المفصل في علم الصرف ٣٤٤.

٧- التشكيل الصوتي ٤٠.

٨- دقائق التصريف ٢٢٢.

٩- المرجع السابق ١٢٣.

ويقول في موضع اخر "تقول في فعل المستقبل يُعَادُ، بارتفاع أوله لارتفاعه في بُعدُ وانكسار موضع العين في يُفْعِل سواء، وكسر أول(فِعَال) لانكسار أول الأفعال"(١).

وقد استقرّ مصطلح الكسرة بعد زمن سيبوية، فقد كان يسميها الجرة، فهو يقول" والجر إنما يكون في كل في اسم مضاف إليه واعلم أن المضاف إليه يجر بثلاثة أشياء بشيء ليس باسم ولا ظرف وبشيء يكون ظرفاً"(٢) وفي موضع آخر يسميه الكسرة" قالوا: شحيح والشح: كالبخيل والبخل، وقالوا: شحٌ يشح وقالوا: شَحِحِتُ كما قالوا: بَخِلْتُ؛ وذلك لأن الكسرة أخف عليهم من الضمة، ألا ترى أن فَعِل أكثرفي الكلام من فَعُلَ"(٣).

- السكون:

هو عدم الحركة مما من شأنه أن يتحرك، فعدم الحركة عما ليس من شأنه الحركة لا يكون سكوناً، فالموصوف بهذا لا يكون متحركاً ولا ساكناً(٤).

وهو عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحروف، ولا يحدث بغير الحرف صوت فيجزم عند ذلك، أي ينقطع، فلذلك سمي جزماً، اعتباراً بانجزام الصوت وهو انقطاعه، وسكوناً، اعتباراً بالعضو الساكن فقولهم فتح وضم وكسر، هو من صفة العضو، وإذا سميت ذلك رفعاً ونصباً وجراً وجزماً فهي من صفة الصوت(٥).

وأشار ابن المؤدب لهذا المصطلح" فإن قال قائل: أي شيء تلقب ألف الوصل؟ أتلقبها همزة أم ألفاً؟ فقل اختلف النحويين في هذا، فقال الكسائي والفراء وسيبوية:هي ألف وصل ، والحجة لهم في هذا أن صورتها صورة الألف فلقبت ألف

١- دقائق التصريف ٢٠٩.

٢- الكتاب ٤١٩/١ وانظر ٢٠٤/٢.

٣- المرجع السابق ٢٧٠/٤ وانظر ٢٠٤/٢.

٤- التعريفات ١٣٦.

٥- الكليات ٥٧١.

لهذا المعنى، قال الأخفش: هي ألف ساكنة لا حركة لها»[1] والصحيح أنها حركة للوصل، بدليل سقوطها من النطق في درج الكلام.

- الإسكان:

يستعمل ابن المؤدب مصطلح الإسكان بدلاً من السكون، يقول: «اعلم أن الاسم يُعلّ كما يُعلّ الفعل؛ لأن الفعل ليس أولى بهذا البناء من الاسم، فإذا أردت (فَعَلٌ) قلت بابْ ودارْ وساقْ وربما جاء الأصل نحو: الحوكة والخونة فأما الأكثر ومجرى الباب فالاسكان والإعلال، وإنما هو بمنزلة أحوذ واستحوذ»[2].

وورد هذا الاستعمال عند سيبويه بقوله: "وأما الذي اجرى مجرى الاسكان والجزم فقولك: مُخْلَد وخالد"[3] وهذا استعمال اشتقاقي لا غير، فالسكون مصدر للفعل الثلاثي (سكن) وأما الإسكان فهو مصدر للفعل المزيد (أسكن).

- الجمع بين ساكنين:

هو اجتماع ساكنين في كلمة واحدة، ويكون ذلك عند الوقف نحو: فيل وخُبْز أو عند التقاء حرف مدّ وحرف مشدّد نحو مادة ودابّة، وفي قوافي الشعر، نحو:

أيها الليلُ أتينا نشتكي   فاستمع شكوى الحزانا المتعبينْ

وفيما عدا ذلك لا يلتقي ساكنان، فإن التقيا، وجب كسر الحرف الساكن الأول، كما في فعل الأمر، نحو: خُذْ الكتاب، أو في المضارع المجزوم نحو لم أجد المنّ والسلوى، أو في تاء التأنيث، نحو: فازت المجتهدة[4].

وأشار لهذا المصطلح ابن المؤدب في قوله: «قال كثير»:

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهداً   إذا ما أحمأرت بالعبيط العواملُ[5]

١- دقائق التصريف ١٩٢.

٢- المرجع السابق ٤٣٥.

٣- الكتاب ١٦٩/٤ وانظر المقتضب ١٦٦/٢.

٤- المعجم المفصل في علم الصرف ١٥١.

٥- ديوان كثير عزة ٢٣٧، وهذا رأي القدماء الذين رأوا أن الياء في مثل (المتعبين) هي حرف ساكن، وأما المحدثون، فيرون أن هذا يعني تشكل المقطع الطويل المغلق (bin) الذي لا يجوز إلا في حالة الوقف عليه في آخر الكلام كهذا الشاهد، أو إذا كان الصوت الأخير (حد الإغلاق) مشدداً انظر فصول في فقه العربية ١٩٤-١٩٥.

واستعمل سيبويه مصطلحاً مغايراً لمصطلح ابن المؤدب وهو مصطلح التقاء الساكنين في قوله: «هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول، ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال إلاّ في الألف واللام، والألف الخفية»(١) واستعمل ابن يعيش المصطلح نفسه في قوله: «التقاء الساكنين مما يشترك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم والفعل والحرف ، فالأسم، نحو قولك: من الرجل وزيد الظريف فيمن رفع، والفعل نحو: خُذْ العفو واردْ الجيش والحرف نحو قولك: هل الرجل في الدار»(٢). والمصطلحان: التقاء الساكنين والجمع بين الساكنين مصطلحان متساويان في المعنى، ومآلهما الدلالي واحد.

وهما مصطلحان مستعملان عند ابن المؤدب، فنجده يقول: «لما جمعت العرب بين ساكنين في مثل دابّة وخاصّة ورادّ، قلت لأن أحدهما ساكن اللفظ والخلقة والآخر ساكن اللفظ متحرك الخلقة، ألا ترى أنك تقول على الأصل: رادد، فتجد الإلف ساكنة في اللفظ والخلقة، والدال متحركة في الخلقة ساكنة وقت الأندغام»(٣).

فما قصد ابن المؤدب في هذا المصطلح هنا أن الألف في دابّة، تكون ساكنة اللفظ والخلقة، والدال في رادّ تكون متحركة في الخلقة وساكنة في اللفظ (وقت الإدغام).

وخلاصة القول إن مصطلحات الرفع والنصب والجر والخفض والجزم من حركات الإعراب هي مصطلحات عامة ليست خاصة بابن المؤدب بل التقى فيها مع غيره من العلماء ممن سبقوه، وأما مصطلحات الرفع التام والرفع القليل والنصبة فلم أقف على استعمالها عند غيره من العلماء، وكذلك فإن مصطلحات الفتحة والكسرة والسكون من حركات البناء وردت عند غيره من العلماء، أما مصطلحا ساكن اللفظ وساكن الخلقة من حركات البناء، فلم أقف عليهما عند غيره، ومصطلح الجمع بين ساكنين عند ابن المؤدب يقابل مصطلح التقاء الساكنين عند غيره من البصريين.

١- الكتاب ٣/٥٣٣.

٢- شرح المفصل ٩/١٢٠.

٣- دقائق التصريف ١٩٤.

الحروف

الحرف: في اصطلاح النحاة كلمة دلّت على معنى في غيره، ويسمى حرف المعنى وبالأداة أيضاً، ومعنى قولهم على معنى في لفظ غيره: على معنى ثابت في لفظ غيره، فإن اللام في قولنا الرجل مثلاً يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل، وهو في قولنا هل قام زيد، يدل بنفسه على استفهام الذي هو في جملة قام زيد (1).

وفيما يلي بعض الحروف التي جاءت عند ابن المؤدب في كتابه دقائق التصريف مرتبة ترتيباً هجائياً مع بيان عبارته ومصطلحه:

١- ألف الاثنين.

٢- ألف الاستئذان.

٣- الألف التالية.

٤- ألف الترنم.

٥- ألف التفضيل.

٦- ألف العبارة.

٧- الألف المبدلة.

٨- الألف المجتلبة.

٩- تاء التأنيث.

١٠- حروف الزوائد.

١١- حروف النِدْة.

١٢- علامة التأنيث.

١٣- النون الثقيلة.

١- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٦٥١/١، وانظر التعريفات ٩٦.

١٤- نون الجمع.

١٥- النون الخفيفة.

١٦- نون الوقاية.

١٧- هاء التأنيث.

١٨- همزة التأنيث.

وهذه الحروف تحمل دلالات صرفية أو بنائية، وأما حروف المعاني بمدلولها النحوي، فإن كتاب دقائق التصريف لم يحتفل بها كثيراً.

١- ألف الاثنين:

هي التي تدل على المثنى في الاسم والفعل، نحو: العاملان ويلعبان ولعبا وتسمى أيضاً ألف المثنى وضمير الاثنين، وهو خاص بالفعل فقط(١).

وقد استعمل ابن المؤدب مصطلح ألف التثنية للتعبير عنها، فقال "عوى وطوى وعويا وطويا بظهور الياء فيهما لمجيء ألف التثنية بعده ، كما في قضيا ورميا لمجيء ألف التثنية بعدها"(٢). وهو يعني بظهور الياء هنا أن إلحاق ألف التثنية بالأفعال اليائية الناقصة التي وصلت إلى مرحلة الفتح الخالص يعيد الياء الأصلية إلى الفعل.

٢- ألف الاستئذان:

استعمل ابن المؤدب هذا المصطلح للدلالة على همزة الاستفهام التي تفيد معنى الاستئذان في قوله " وإذا استأذنت قلت: أأفعل؟ بألفين ألف استئذان وألف عبارة"(٣) وهو مصطلح وصفي، استقاه ابن المؤدب من المعنى الدلالي المباشر للنمط اللغوي.

١- المعجم المفصل في علم الصرف ١٥٦.

٢- دقائق التصريف ٣٣٧.

٣- المرجع السابق ٢١.

٣- الألف التالية:

هي ألف لام الفعل المنقلبة عن واو أو ياء كما في دعا من دعو وبكى من بكي واستعملها ابن المؤدب في كتابه دقائق التصريف في قوله: "تصير الواو والياء ألفاً في مثل دعا وبكى، وما أشبههما لتحركهما وفتحه ما قبلهما وتسمى ألفهما تالية"(١) وربما كان استعمال هذا المصطلح مدفوعاً بالمعنى المعجمي، لأنها جاءت في آخر الفعل، فتقول في اللغة تلا عنّي يتلو تُلُوّاً: إذا تخلّف عني، وتلوته: تبعته(٢).

٤- ألف الترنم:

أشار ابن المؤدب لألف الترنم بقوله: "وإذا خاطبت المرأتين قلت: فعلتما كخطاب الرجلين وزدت الميم في فعلتهما وأنتما وأشباههما، فرقاً بين الواحد المقول بألف الترنم وبين الاثنين، قال الشاعر:

يا مرُّ يابن واقع يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا(٣)

والمقصود بألف الترنم عند ابن المؤدب ألف الإطلاق ويسميها بعض العلماء ألف الاشباع، وتتولد هذه الألف بإشباع حرف الروي المفتوح(٤).

وورد هذا المصطلح عند سيبويه في قوله: "أما إذا ترنّموا، فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينوّن وما لا ينون؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت"(٥).

٥- ألف التفضيل:

في الاصطلاح همزة اسم التفضيل نحو: أحسن وأفضل(٦).

١- دقائق التصريف ٢٩٤.

٢- لسان العرب (تلا) ١٤/١٠٢.

٣- دقائق التصريف ٢٥ والشاهد لسالم بن دارة الغطفاني كما في النوادر في اللغة للأنصاري ١٦٣ وفي سر صناعة الإعراب ١/٢٥٩ برواية:

يا أبجرُ بنَ أبجرٍ يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا

٤- المعجم المفصل في علم الصرف ١٥٣.

٥- الكتاب ٤/٢٠٤ -٢٠٥.

٦- المعجم المفصل في علم الصرف ١٥٦ وانظر الكليات ٢١.

واستعمل ابن المؤدب مصطلح الألف المفضلة في قوله: "تلخيص قولك عبد الله أكرم من عمرو، كرَمُ عبد الله زائد على كرم عمرو، فالألف المفضلة في أوّل التفضيل دالة زيادة الصفة التي هي التفضيل على صفة مزيد عليها الألف"[1] وهو يعني بهذا النص أن ألف التفضيل هذه هي التي تحمل القيمة الدلالية التي أدّاها اسم التفضيل، وهي نظرة دلالية، وبالتالي، فإن مصطلح ألف التفضيل منبثق عن المعنى الذي أداه النمط، والمصطلح بهذا اللفظ (ألف التفضيل) فزيد في استعماله.

٦- ألف العبارة:

هي همزة المضارعة مثل (أدرسُ)، وجاءت عند ابن المؤدب في قوله: "وإذا استأذنت قلت أأفعلُ، بألفين ألف استئذان وألف عبارة"[2] فالهمزة الأولى هي همزة الاستفهام أو الاستئذان، وأما الهمزة الثانية فهي همزة الفعل المضارع المسند إلى المتكلم الواحد.

٧- الألف المبدلة:

هي الألف التي أصلها واو أو ياء، كما في قال أصلها قَوَلَ وباع أصلها بَيَعَ، ويشير ابن المؤدب لهذه الألف بقوله: إن الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما تصيران ألفاً وتسمى كل واحدة منهما مبدلة، كما في الأفعال الجوفاء[3] .وجاء استعمال مصطلح الألف المبدلة عند ابن يعيش[4].

٨- الألف المجتلبة:

هي ألف الوصل، ويعرّفها المبرد بقوله: "أما ألف الوصل، فإنما هي همزة، كان الكلام بعدها لا يصلح ابتداؤه، لأن أوّله ساكن، ولا يُقْدَر على ابتداء الساكن، فزيدت هذه الهمزة ليوصل بها إلى الكلام بما بعدها فإن كان قبلها كلام، سقطت؛ لأنّ الذي

١- دقائق التصريف ٢٣٧.

٢- المرجع السابق ٣١.

٣- المرجع السابق ٢٥٦.

٤- شرح المفصل ٣/١٣٢.

قبلها معتمد للساكن مغنٍ فلا وجه لدخولها والذي تدخله ألف الوصل هو كل فعل كانت الياء وسائر حروفه المضارعة تنفتح فيه إذا قلت يَفْعَل قلّت حروفه أو كثرت، ومن تلك الأفعال ضَرَبَ- عَلِم، تقول إذا أمرت: اضربْ زيداً واعلمْ ذاك، لأنك تقول يَضرب ويَعلم، فالياء من جميع هذا مفتوحة"(١).

ويسميها ابن المؤدب بالمجتلبة من (جلب)؛ لأنها همزة زيدت ليوصل بها إلى الكلام بما بعدها، كما في المثال التالي: "تقول في الأمر: اهتَزّْ بكسر الألف لعلتين: إحداهما لانكسار العين في الغابر المبني على الأصل، والثانية للفرق بين المجتلبة (ألف الوصل) وألف العبارة"(٢).

وهو استعمال منطلق من القيمة الوظيفية التي تحملها دلالة الاجتلاب؛ لأن النظام الصوتي للعربية، لا يقبل الابتداء بالساكن، ولا يسمح بتوالي صوتين صحيحين في عنقود صوتي واحد(٣).

٩- تاء التأنيث:

هي التاء التي تدخل على الفعل أو الاسم للدلالة على التأنيث نحو: عادت زينب ومجتهدة، وهي نوعان: تاء التأنيث الساكنة التي تزاد في آخر الفعل الماضي للدلالة على تأنيثه، نحو: عادتْ، وتاء التأنيث المتحركة التي تزاد في آخر الاسم المفرد للدلالة على تأنيثه، نحو: مجتهدة، أو في آخر الجمع المؤنث السالم نحو: مجتهدات وعاقلات(٤).

ويشير إليها ابن المؤدب في قوله "والتاء للتأنيث في تمرة وما أشبهها وهي التي تبدل منها الهاء في الوقف"(٥).

وعبّر عنها ابن يعيش بتاء التأنيث في قوله "إن تاء التأنيث في حكم المنفصلة

١- المقتضب ٢/٨٧-٨٨.

٢- دقائق التصريف ٢١١-٢١٢.

٣- دراسات في فقه اللغة ١٠٠.

٤- المعجم المفصل في علم الصرف ١٦٥-١٦٦.

٥- دقائق التصريف ٢٧١.

لأنها تدخل على اسم تام فتحدث فيه التأنيث، نحو: قائم وقائمة، وامرئ وامرأة"[1]. ومصطلح تاء التأنيث شائع في الدراسات اللغوية العربية القديمة والحديثة، لأنه ينسجم مع الوظيفة التي تؤديها التاء، وهي معنى التأنيث.

١٠- حروف الزوائد:-

هي في الاصطلاح أحرف الزيادة ومنها الزوائد الأربعة (حروف المضارعة)[2]. ويسميها ابن المؤدب حروف الزوائد والكواسي والحوادث والعوامل، كما في قوله: "إذا أخبرت عن الفعل المضمر قلت: فُعِل برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر وخفضت العين فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة فُعَل نحو: عُمَر وزُفَر، ونصبت اللام من الفعلين جميعاً لتعريهما من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي"[3]. وورد مصطلح حروف الزوائد عن سيبويه في قوله: «الرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعرابّ للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن[4].

١١- حروف النِدْة:

عرّف ابن المؤدب حروف النِدّة بقوله: "حَلْ في زجر الناقة، وصهْ ومهْ"[5].

وهذه هي أسماء الأفعال التي عرّفها ابن عقيل في قوله:" هي ألفاظ تقوم مقام الأفعال للدلالة على معناها وفي عملها وتكون بمعنى الأمر"[6] واستعمل سيبويه هذه الحروف وأطلق عليها مصطلح موضع الفعل في قوله: "وأما ما هو في موضع الفعل كقولك: مَهْ وصَهْ وحَلْ للناقة"[7] ولم أتمكن من الوقوف على استعمال مصطلح حروف

١- شرح المفصل ٩٩/٥ وانظر المقتضب ٦٠/١ و ٦٢/١ و ٣٦/٣.

٢- المعجم المفصل في الصرف ٢٧٥.

٣- دقائق التصريف ١٥ وانظر ١٧.

٤ الكتاب ١٣/١ وانظر شرح المفصل ٤/٧.

٥- المرجع السابق ٢٩٧.

٦- شرح ابن عقيل ٣٠٢/٢.

٧- الكتاب ٢٢٩/٤.

النَدّة عند غير ابن المؤدب؛ والأرجح أنه مأخوذ من المعنى المعجمي للكلمة، فالتنديد هو رفع الصوت، والصوت المنَدَّدُ هو الصوت العالي المبالغُ في النداء(١).

١٢- علامة التأنيث:

في الاصطلاح حركة أو حرف تلحق آخر الكلمة فتحولها إلى مؤنث، نحو: طالب: طالبة، وعلامات التأنيث هي التاء المربوطة المتحركة المتصلة بآخر الكلمة نحو: عاملة، والألف المقصورة في الصفات على وزن فَعْلَى كعطشى، والألف الممدود في الصفات الممدودة التي على وزن فعلاء كبيضاء، والتاء الساكنة في آخر الفعل الماضي نحو سلمت، والتاء أوّل الفعل المضارع مثل: ترسم، والنون المشددة في الضمير المنفصل: أنتنّ، ونون النسوة في الفعل الماضي والمضارع، مثل: ذهبن ويذهبن(٢).

واستعمل ابن المؤدب مصطلح علامة التأنيث في قوله: "يقال: رجل صبور وامرأة صبور، ترك هذا الوصف محذوف العلم، لأنه لم يبق له فعل يبنى عليه، فيترك كالمذكر، فلو قلت: صبر فذلك للصابر. وقال غيره إنما حذف علم التأنيث منه؛ لأن العلم لما ظهر في التركيب الأول وهو صابر لم يحتاجوا إلى تبيينه في التركيب الثاني وهو صبور"(٣).

وفي موضع آخر يستعمل مصطلح أمارة التأنيث بدلاً من علم التأنيث، والأمارة علامة، يقول: " يصرف الفاعل إلى مِفْعَال، فيستوي فيه المذكر والمؤنث، ويجوز إدخال الهاء فيه أيضاً حرصاً على بيان التأنيث، قال الفرّاء: إنما حذفوا أمارة التأنيث من هذا الوصف؛ لأنه انعدل عن الصفات أشد من انعدال صبور وشكور"(٤).

١- لسان العرب (بده) ٣/٤٢٠.

٢- المعجم المفصل في علم الصرف ٢٠١.

٣- دقائق التصريف ٧٣-٧٤.

٤- المرجع السابق ٧٦-٧٧.

وورد هذا المصطلح (علامة التأنيث) عند سيبويه في قوله: "كل اسم منون، فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف كراهية أن يكونُ التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه، لم تجيء علامة للمنصرف فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون، ومثل هذا في الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التأنيث فعلامة التأنيث، إذا وصلته التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء، والتاء التي من نفس الحرف"[1]. وأما أمارة التأنيث، فلم أقف عليه مستعملاً عند غير ابن المؤدب، على أنني أقول إن اللفظ وصف مباشر لكلمة علامة التأنيث، لأن العلامة والأمارة واحد[2].

١٣- النون الثقيلة:

في الاصطلاح هي نون التوكيد الثقيلة، وهي نون مشددة تلحق آخر الفعل المضارع أو الأمر فتأكدة ويبنى المضارع على الفتح، نحو: تدرسنّ وأدرسنّ[3] ويشير ابن المؤدب لنون التوكيد الثقيلة بالنون الثقيلة: «دون أن يستعمل قيد (التوكيد) يقول "إذا أمرت الرجل بالنون الثقيلة من الضرب قلت أضرِبَنّ بنصب الباء فرقاً بينه وبين المؤنث والجمع من الرجال"[4]، وربما كان عدم استعماله لقيد (التوكيد) وهو قيد لفظي إلى رغبته في الاختصار، وتسمى أيضاً النون الثقيلة عند سيبويه "اعلم أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة في باب النون الثقيلة والخفيفة"[5]. ويعرّفها ابن السراج في قوله: "النون الثقيلة هي النون التي تلحق الفعل غير الماضي إذا كان ، واجباً للتأكيد، فيبنى معها، وهي تجيء على ضربين: موضع لا بد منها فيه وذلك مع القسم في والله لأفعلنّ ،والموضع الذي تقع فيه النون وتخلو منه الأمر والنهي وما جرى مجراها من الأفعال غير الواجبة، وذلك قولك:

١- الكتاب ١٦٦/٤.

(٢) لسان العرب (أمر) ٣٢/٤.

٣- المعجم المفصل في علم الصرف ٤١٦، ومعجم النحو ٤١٢.

٤- دقائق التصريف ١١٥.

٥- الكتاب ٥٠٨/٣.

افعلنّ ولا تفعلنّ[1].

١٤- نون الجمع:

هي النون المفتوحة في آخر الجمع المذكر السالم غير المضاف نحو: حضر العاملون واحترمت العاملين[2].

ويشير ابن المؤدب لهذا المصطلح عند حديثه عن الحكم في معرفة الحروف المقطعة يقول: " جُعلت النون علامة للجمع كقولك نفعل يفعلون"[3] وجاء هذا المصطلح عند المبرد في قوله "ونون الجمع التي على حد التثنية أبداً مفتوحة وإنما حركت نون الجمع ونون الاثنين لالتقاء الساكنين، فحركت نون الجمع بالفتح، لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها، وذلك أنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الضمات والكسرات مع الياء والواو ففتحت"[4].

١٥- النون الخفيفة:-

هي في الاصطلاح نون التوكيد الخفيفة وهي نون ساكنة تلحق آخر الفعل المضارع أو الأمر وتبني الفعل المضارع على الفتح، نحو: يدرسنْ و أدرسنْ[5].

ويعبر عنها ابن المؤدب بالنون الخفيفة كما في قوله:"أمر يؤمر بالنون الثقيلة والخفيفة..."[6].

وسمّاها سيبويه بالنون الخفيفة كذلك عند حديثه عن بابي النون الثقيلة والخفيفة[7].

١- الأصول في النحو ٢/١٩٩-٢٠٠.

٢- المعجم المفصل في علم الصرف ٤١٧.

٣- دقائق التصريف ٣٨٩.

٤- المقتضب ١/٦.

٥- المعجم المفصل في علم الصرف ٤١٧.

٦- دقائق التصريف ١١٥.

٧- الكتاب ٣/٥٠٨.

ويقول ابن السراج "كل شيء تدخله النون الثقيلة تدخله الخفيفة، الاّ أن النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يجوز الوقف على التنوين، تقول: اضربن زيداً إذا وصلت، فإذا وقفت قلت: اضربا"(١).

١٦- نون الوقاية:

هي النون التي تزاد على آخر الفعل أو بعض الحروف قبل اتّصاله بياء المتكلم نحو: سرّني عطاءك، وسميت بذلك؛ لأنها تقي الفعل من الكسر عند إسناده لياء المتكلم، أو لأنها تقي الفعل اللبس بين ياء المتكلم وياء المخاطبة وتسمى أيضاً نون العماد(٢).

ويشير ابن المؤدب لهذه النون بالنون الواقية في قوله " وتقول من الضرب: هو يضربني بنون بعد الباء لتكون واقية لضمتها وذلك لأنهم لو امتنعوا من إدخال هذه النون لا نجرت الباء، وليس من حكم الأفعال الجر، لأن الجر أصله الإضافة، والأفعال لا تضاف، لأن الأملاك للأسماء دون الأفعال"(٣).

وجاء هذا الاستعمال عند ابن يعيش في قوله "اعلم أن ضمير المنصوب إذا كان للمتكلم واتصل بالفعل نحو: ضربني وخاطبني وحدثني فالاسم إنما هو الياء وحدها والنون زيادة ألا تراها مفقودة في الجر من نحو غُلامي وصاحبي، والمنصوب والمجرور يستويان دائماً، وزادوا النون في المنصوب إذا اتصل بالفعل، وقاية للفعل من أن تدخله كسرة لازمة"(٤). والأفعال لا يدخلها جر، والكسر أخو الجر؛ لأن معدنهما واحد، وهو المخرج، فلما لم يدخل الأفعال جر آثروا أن لا يدخلها ما هو بلفظه خوفاً من أن يتطرق إليها الجر، فجاؤوا بالنون مزيدة قبل الياء ليقع الكسر عليها لتكون وقاية للفعل من الكسر، وخصوا النون بذلك لقربها من حروف المد واللين(٥).

١- الأصول في النحو ٢/٢٠٢.

٢- المعجم المفصل في علم الصرف ٤١٨.

٣- دقائق التصريف ٤٢.

٤- شرح المفصل ٣/١٢٣.

٥- المرجع السابق ٣/١٢٣.

١٧- هاء التأنيث:

من علامات التأنيث التاء المربوطة المتحركة المتصلة بآخر الكلمة، نحو: (عاملة)، ويطلق عليها ابن المؤدب هاء التأنيث في قوله "أدخل هاء التأنيث في حائضة؛ لأنه بناه عى المستقبل"(١).

وجاء هذا الاستعمال عند سيبويه في قوله: "اعلم أن كل هاء كانت في اسم التأنيث، فإن ذلك الاسم لا يتصرف في المعرفة ويتصرف في النكرة"(٢).

١٨- همزة التأنيث:

في الاصطلاح ألف التأنيث الممدودة، وتأتي في الصفات التي على وزن فعلاء نحو: (بيضاء- أبيض)(٣).

وأشار لها ابن المؤدب في قوله: "همزة التأنيث في مثل: حمراء وخنفساء"(٤).

كما وأورده ابن السراج عند قوله "همزة التأنيث مثل، كِبْرِياء والصفة جربياء"(٥).

نخلص إلى القول أن مصطلحات همزة التأنيث وتاء التأنيث وهاء التأنيث والنون الخفيفة والنون الثقيلة والنون الواقية وألف التثنية والألف المبدلة مصطلحات عامة وليست خاصة بابن المؤدب بل التقى فيها مع غيره من العلماء، وأما مصطلحات ألف الاستئذان وألف العبارة والألف التالية، وحروف النُّدة والألف المجتلبة وحروف الكواسي والحوادث والعوامل فمصطلحات خاصة بابن المؤدب، لم أقف عليها عند غيره ممن سبقوه من العلماء البصريين أو الكوفيين الذين وصلت إلينا مؤلفاتهم ووقعت تحت يديّ.

١- دقائق التصريف ٦٨.

٢- الكتاب ٣/ ٢٢٠ وانظر المقتضب ١/ ٢٤٢.

٣- المعجم المفصل في علم الصرف ٤٢١.

٤- دقائق التصريف ٢٧١.

٥- الأصول في النحو ٣/ ٢٠٠.

الخاتمة

خرجت دراسة "المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب، دراسة في كتاب دقائق التصريف" بعدة نتائج هي:

– حوى كتاب دقائق التصريف عدداً كبيراً من المصطلحات الصرفية الغريبة، وقد برزت هذه المصطلحات في فصل الأفعال بشكل كبير، كما أننا لم نقف عليها مستعملة في غير هذا الكتاب، ومن هذه المصطلحات، المفكوك والملتوي والمواني وحروف الندّة، والنص والممثل والراهن، والواجب والعاثر، والمعرّى وغيرها.

– وجدنا أن ابن المؤدب يلتقي مع علماء البصرة والكوفة في كثير من المصطلحات وإن كان يميل في أغلب الأحيان إلى مصطلحات علماء الكوفة، ومن هذه المصطلحات الصرف والكناية والعماد، وغيرها.

– لم يختلف العلماء في الأصول اللغوية كالقياس والسماع ودرجات الاستعمال المختلفة على اختلاف المناطق الجغرافية التي ينتمون إليها، ولا في المصطلحات التي أشاروا من خلالها إلى تلك الأصول اللغوية وبالتالي فإن ابن المؤدب لم ينفرد في استعماله لتلك المصطلحات الأصول بل جرى مجرى غيره من العلماء، وأغلب هذه المصطلحات ولد مُنذ فجر الدراسات العربية، وبعضها جاء بعد جمع المادة اللغوية من فصحاء العرب، وهو نتيجة طبيعية لتدريج هذه المادة التي جمعت، ولذا فقد رأينا أن الاجماع واقع عليها، أو يكاد يكون واقعاً.

إن بعض مصطلحات ابن المؤدب هي مصطلحات وصفية طويلة العبارة، وهذا هو السبيل الطبيعي لتوليد المصطلحات، ومثال ذلك في باب معاني زيادات الأفعال، يعبّر ابن المؤدب عن معنى التدرج الذي تفيده صيغة تفعّل بمعنى أخذك الشيء بعد الشيء، نحو: تذوقت الشراب، ويعبر عن معنى الصيرورة بقوله: فهالك نفسك في أمر حتى تصير من أهله، نحو: تشجعت، أي صرت شجاعاً، ويعبّر عن

معنى التظاهر الذي تفيده صيغة تفاعل بقوله: اظهارك بنفسك ما لست عليه، نحو التعاقل.- إن كثيراً من مصطلحات ابن المؤدب مأخوذة من المعنى المعجمي للكلمة، كمصطلح الألف التالية، ومصطلح حروف الندّة، والعاثر والمعرّى والراهن والممثل، وغيرها من المصطلحات.

- استعمل ابن المؤدب أكثر من مصطلح للدلالة على معنى واحد، وفي هذا إشارة إلى عدم استقرار المصطلح وثبوته عند ابن المؤدب، ومثال ذلك نون الإناث ونون جميع النساء للدلالة على نون النسوة، ومصطلح الكناية والعماد، والعائد والراجع للدلالة على الضمير، والمصدر والفعل للدلالة على الفعل، والآلة والأداة للدلالة على اسم الآلة.

وفي الدراسة نتائج كثيرة، يجدها القارئ مبثوثة في مكانها من الدراسة، ولم نذكرها هنا، لأنها نتائج جزئية تتعلق بجزء معين من اللغة، وقد اكتفت الدراسة بذكرها في مكانها.

المصادر والمراجع

١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥.

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات "الأربع عشر"، أحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي البناء، صححه وعلّق عليه: علي محمد الضبّاع، دار الندوة الجديدة، بيروت، (د.ت).

٣- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمر بن العلاء، عبدالصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧.

٤- اشتقاق الأسماء، عبدالملك بن قريب الأصمعي، تحقيق رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠.

٥- إصلاح المنطق، ابن السكّيت، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)

٦- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، مطبوعات جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩.

٧- الأصول في النحو لابن السرّاج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩.

٨- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧.

٩- الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، جميل علّوش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٧.

١٠- الأفعال لابن القطّاع، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣.

١١- الاقتراح لجلال الدين السيوطي، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٩٩.

١٢- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٧٩.

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٩٣.

١٤- الانفعال لرضي الدين الصغاني، تحقيق أحمد ضافي، مجمع البحوث الإسلامية، إسلام أباد، ط١، ١٩٧٧.

١٥- أنوار الربيع في أنواع لبديع، لابن معصوم، تحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، بغداد، ط١، ١٩٦٨.

١٦- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

١٧- الإيضاح في علل انحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، بيروت، شركة الفجر العربي، (د.ت).

١٨- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣.

١٩- بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص، حاتم الضامن، منشورات جامعة بغداد، ١٩٩٠.

٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩.

٢١-تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتّى العصر الحاضر، ترجمة: أحمد محمود الساداتي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، (د.ت).

٢٢- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرحه ونشره أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١.

٢٣- التبصرة في القراءات السبع، لمكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٥.

٢٤- التشكيل الصوتي في اللغة العربية، فنولوجيا العربية، سلمان العاني، ترجمة ياسر الملاح ومحمد غالي، النادي الأدبي، جدّة، ط١، ١٩٨٣.

٢٥- تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٩٤.

٢٦- التطوّر اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥.

٢٧- التعريفات للشريف الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب، بيروت، ط٢، ١٩٩٢.

٢٨- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.

٢٩- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مكتبة الأمل، إربد، ودار الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.

٣٠- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٣١- حجّة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٤.

٣٢- الحجّة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٠.

٣٣- الخصائص، لأبي الفتح بني جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، بالقاهرة.

٣٤- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، يحيى عبابنة، دار الشروق، عمّان، ط١، ٢٠٠٠.

٣٥- دقائق التصريف، لابن المؤدّب، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧.

٣٦- ديوان الأعشى، شرحه وقدّم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٧.

٣٧- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

٣٨- ديوان جرير، دار صادر، بيروت، ١٩٧٠.

٣٩- ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٩٨١.

٤٠- ديوان ذي الرّمة، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.

٤١- ديوان رؤبة بن العجّاج، تحقيق وليم إلفرت (وليم بن الورد)، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠.

٤٢- ديوان طرفة بن العبد، شرحه الأعلم الشنتمري، تحقيق درّية الخطيب ولطفي الصقّال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥.

٤٣- ديوان عنترة بن شدّاد، بيروت، دار صادر، (د.ت).

٤٤- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٤٥- ديوان كثير عزّة، شرحه قدري مايو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥.

٤٦- ديوان المتنبّي، شرح عبدالرحمن البرقوقي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، (د.ت).

٤٧- ديوان الهذليين، الدار القوميّة للطباعة والنشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥.

٤٨- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، ط٢، (د.ت).

٤٩- سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ.

٥٠- شذا العرف في فنّ الصرف، أحمد الحملاوي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١٦، ١٩٦٥.

٥١- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، المكتبة الحديثة، بيروت، ودار ابن زيدون، بيروت، (د.ت).

٥٢- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، (د.ت).

٥٣- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.

٥٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٠.

٥٥- شرح القصائد العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة محمد صبيح، القاهرة، ١٩٦٢.

٥٦- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.

٥٧- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبدالتوّاب، ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٨.

٥٨- شرح المراح في التصريف، للعيني، تحقيق عبدالستّار جواد، (د.ت).

٥٩- شرح المفصّل لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبّي، القاهرة، (د.ت).

٦٠- شعر لبيد بن ربيعة بين جاهليته وإسلامه، زكريّا صيام، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، (د.ت).

٦١- شعر النابغة الجعدي، منشورات المكتب الإسلامي، دمشق، ط١، ١٩٦٤.

٦٢- الصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

٦٣- الصرف في مجالس ثعلب، أحمد عبداللطيف الليثي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

٦٤- الصرف الواضح، عبدالستّار علوان النايلة، وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.

٦٥- الصرف والنظام اللغوي، حسن قراقيش، دار الكرمل، عمان، ط١، ١٩٩٠.

٦٦- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، إسماعيل عمايرة، مركز الكتاب العلمي، عمان، ط١، ١٩٨٦.

٦٧- العربية الفصحى نحو بناء لغويّ جديد، هنري فليش، ترجمة عبدالصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط١، ١٩٦٦.

٦٨- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر الأندلسي، تحقيق زهير غازي زاهد، وخليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥.

٦٩- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق إبراهيم السامرّائي ومهدي المخزومي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٨٨.

٧٠- فصول في فقه العربية، رمضان عبدالتواب، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤.

٧١- فصيح ثعلب، تعليق محمد عبدالمنعم خفاجي، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٣٦٨هـ.

٧٢- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبدالتواب، جامعة

الرياض، ١٩٧٧.

٧٣- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٧٤- في الصرف العربي، نشأة ودراسة، عبدالفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت، ط٢، ١٩٨٣.

٧٥- في مصطلح النحو الكوفي، حمدي الجبالي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٢.

٧٦- في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، يحيى عبابنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٤.

٧٧- القاموس المحيط، الفيروزابادي، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

٧٨- القيمة الوظيفية للصوائت، دراسة لغوية، ممدوح عبدالرحمن، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٨.

٧٩- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (د.ت).

٨٠- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي الفاروقي التهانوي، تحقيق لطفي عبدالبديع، وعبد المنعم حسنين، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢.

٨١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١.

٨٢- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان بن الحيدرة، تحقيق هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، (د.ت).

٨٣- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

٨٤- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت، ط٣، ١٩٩٤.

٨٥- لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية، ضاحي عبدالباقي، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥.

٨٦- اللمع في العربية، لابن جنّي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية ....

٨٧- اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.

٨٨- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣.

٨٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جنّي، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجّار، القاهرة، ١٩٩٤.

٩٠- مختار الصحاح، الرازي، القاهرة، ١٩٣٩.

٩١- مختصر في شواذّ القرآن، ابن خالويه، تحقيق برجشتراسر، دار الهجرة، طهران، (د.ت).

٩٢- المدارس النحوية، أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧.

٩٣- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٥.

٩٤- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، دراسة وصفية تاريخية، آمنة الزعبي، مؤسسة رام للتكنولوجيا، عمان، ط١، ١٩٩٦.

٩٥- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدامى في ضوء علم اللغة المعاصر، عبدالقادر مرعي الخليل، منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٢.

٩٦- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٩٨١.

٩٧- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٩٨- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.

٩٩- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩.

١٠٠- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٤.

١٠١- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

١٠٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمّان، ط١، ١٩٨٥.

١٠٣- المعجم المفصّل في علم الصرف، راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

١٠٤- المعجم المفصّل في علوم اللغة، محمد التونجي وراجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣.

١٠٥- المعجم المفصّل في اللغة والأدب، ميشال عاصي وإميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت.

١٠٦- المعجم المفصّل في المذكّر والمؤنّث، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٧- معجم النحو، عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.

١٠٨- المغني الجديد في علم الصرف، محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط٥، ١٩٩٩.

١٠٩- المفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري، نشره محمد بدر الدين النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

١١٠- المقتضب للمبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،

(د.ت).

١١١- المنصف لابن جني، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩.

١١٢- من لغات العرب، لغة هذيل، عبدالجواد الطيب، جامعة طرابلس، (د.ن)، (د.ت).

١١٣- منهج أبي حيّان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية، في ضوء علم اللغة الحديث، يحيى عبابنة، رسالة دكتوراه، آداب عين شمس، ١٩٩٠.

١١٤- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت).

١١٥- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت، ط١، ١٩٨٧.

١١٦- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٧.

١١٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

١١٨- الواضح في علم الصرف، محمد خير الحلواني، دار المأمون، دمشق، ط٤، ١٩٨٧.

١١٩- Weight, W., A Grammar of the Arabic Language 3rd Edition Beirut, 1973.

المحتويات

Abstract

The Morphological Term of Ibn Al-Mu>addib
A Study of the book "Daq'a'igu Tiasreef

By
Basmah Rida Moh'd Al-Halalmih

Advisor
Porf.
Yahya Ababnih

"Daqa'iqu Ttasrif" bu Ibn Al-Mu'addib had included some strnage morphological terms, which the researcer couldn't notice but in this book. The researcher found these terms, clearly in the chapter of verbs & in some other chapters.

The terms of Ibn Al-Mu'addib is a descreptive, and long statement one, and most of its terms are derived from the lexical meaning of the word.

From the other side. Ibn Al-Mu'addib had agreed with many of scholars of Basrah and koufah, but he had preferred the koufi terms.

This study investigates such morphological terms, through studying the term in general depending on the linguistic lexicons as well as referring to the termonological meaning. The study defined some situations of terms of the book, then compared their with other scholars incase of not being a unique term in the same book.

The study was divided into an introduction and six chapters. The introduction dealt with Ibn Al-Mu'addib himself , his term and his scholastic references.

Chapter one discussed the terms of morphological origins which Ibn Al-Mu'addib has shown.

Chapter two discussed the terms of nouns, which contained the terms of nouns, sources and derivatives.

Chapter three dealt with the terms of genders and numerical structure as follows:

Gender terms (Masculine and feminine) Numencal structure of the word:
Singular (Masculine – feminine)
Dual (Masculine – feminine)
Plural of all terms.

Chapter four, the chapter of verbs, included two sections:

Section one: The verbs through time (Present, Future,& Past), the roof of the verb either constant or vowel, the qudrable verb, and the active and passive verb.

Section two: The meanings of prefixes and suffixes either by one, two or three letters.

Chapter five discussed the terms of grammatical and structural signs.

Chapter seven studdied some articales terms which used by Ibn Al-Mu>addib.